الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'enseignement Supérieur et de la recherche scientifique
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

دور مراجعة القوائم المالية الجديدة في تحسين مراقبة التسيير

دراسة حالة مجمع صيدال–فرع باتنة–

رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم
تخصص: علوم التسيير

إعداد الطالب: عزوز ميلود

الأستاذ المشرف: أ.د يحياوي مفيدة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الصفة	الجامعة
- الدكتورة: طاهري فاطمة الزهراء	رئيسا	جامعة بسكرة
- الأستاذة الدكتورة: يحياوي مفيدة	مقررا	جامعة بسكرة
- الأستاذ الدكتور: زوبير عياش	ممتحنا	جامعة أم البواقي
- الأستاذ الدكتور: عثماني حسين	ممتحنا	جامعة أم البواقي
- الدكتور: عيساني عامر	ممتحنا	جامعة باتنة
- الدكتور: سلطاني محمد رشدي	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم اللّٰه

الرحمان

الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والحمد لله

اشكر الأستاذة المشرفة ا.د: "يحياوي مفيدة"

و كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم المناقشة

كما لا أنسى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

كما اخص بالذكر ا.د : الطيب داودي و ا.د : خوني رابح

كما اشكر كل الطاقم الإداري والبيداغوجي لجامعة محمد خيضر بسكرة عرفانا بمجهوداتهم الجبارة خدمة للعلم.

كما لايفوتني أن اشكر كل من فرح لي.

الإهداء

أمي وأبي....." إجلالا وعرفانا".

زوجتي الغالية..... لدعمها لي في السراء والضراء.

بناتي....."منار عزيزة، مونية وصال".

إخوتي وأخواتي....."لوقوفهم إلى جانبي دوما".

أهل زوجتي....."على دعمهم".

اهدي ثمرة جهدي الى كل من حملتهم ذاكرتي وغيبتهم مذكرتي.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمـــة عـــامة	أ – ح
الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	10
تمـــــهيد	10
المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية وإجراءات إصدارها	11
المطلب الأول: نشأة المعايير المحاسبية الدولية وإجراءات إصدارها	11
المطلب الثاني: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية	15
المبحث الثاني: إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	18
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وخصائصها	19
المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية	21
المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي	26
المطلب الرابع: عرض القوائم المالية وفق للمعايير المحاسبية الدولية	30
المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	40
المطلب الأول: ماهية تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	40
المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي وأساليبه	45
خلاصة	54
الفصل الثاني: مراجعة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي	56
تمـــــهيد	56
المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة	57
المطلب الأول: ماهيـــة المراجعـــة	57
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة	65
المطلب الثالث: فرضيات المراجعة وأنواعها	71
المبحث الثاني: المراجعة الداخلية للقوائم المالية في ظل المعايير النظام المحاسبي المالي	75
المطلب الأول: تعريف المراجعة الداخلية	75
المطلب الثاني: أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها	76

المطلب الثالث: إجراءات مراجعة عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	78
المبحث الثالث: التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	88
المطلب الأول: مدى التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	88
المطلب الثاني: تقرير إبداء الرأي حول عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	90
خلاصة	93
الفصل الثالث: الإطار العام لمراقبة التسيير في المؤسسة الإقتصادية	95
تمـــــهيد	95
المبحث الأول: الإطار النظري لمراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية	96
المطلب الأول: ماهية مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية	96
المطلب الثاني: خصائص ومراحل مراقبة التسيير	100
المطلب الثالث: أدوات مراقبة التسيير ونظام معلوماتها	104
المبحث الثاني: الموازنات التقديرية	111
المطلب الأول: نشأة وتعريف الموازنة التقديرية	111
المطلب الثاني: أنواع الموازنة التقديرية ووظائفها	113
المطلب الثالث: قواعد إعداد الموازنات التقديرية ومزايا تطبيقها	118
المبحث الثالث: ماهية لوحة القيادة	126
المطلب الأول: تعريف وخصائص لوحة القيادة	126
المطلب الثاني: أهداف ومهام لوحة القيادة ومكانتها	130
المطلب الثالث: مميزات لوحة القيادة ومراحل بنائها وأهم لوسائل المستخدمة	134
المبحث الرابع: ميكانيزمات تفعيل مراقبة التسيير	144
المطلب الأول: تفعيل الرقابة الداخلية	144
المطلب الثاني: تفعيل الضبط الداخلي	145
خلاصة	148
الفصل الرابع: مراجعة القوائم المالية لتحسين مراقبة التسيير دراسة حالة مجمع	150

صيدال – فرع باتنـة –	
تمـــــهيد	150
المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال	151
المطلب الأول: نشأة مجمع صيدال، أهدافه ومهامه	151
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	154
المطلب الثالث: إنجازات مجمع صيدال	159
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمجمع صيدال واستخداماتها	162
المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمجمع صيدال	162
المطلب الثاني: استخدامات القوائم المالية لمجمع صيدال	166
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازنات المالية	171
المبحث الثالث: نموذج مقترح لربط إجراءات المراجعة الداخلية بمراقبة تسيير داخل المجمع	177
المطلب الأول: إعداد خطة المراجعة الداخلية في مجمع صيدال	177
المطلب الثاني: تنفيذ عملية مراجعة القوائم المالية لمجمع صيدال	181
المطلب الثالث: نمذجة مراجعة عناصر الميزانية	186
المطلب الرابع: نمذجة تقرير المراجع الداخلي لتحسين مراقبة التسيير	192
خلاصة	195
خاتمـــة عامـــة	197
فهرس المحتويات	
قائمـة المراجـع	
المـلاحـق	

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الفصل-الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	32
2-1	أهم المعايير المحاسبية الدولية	33
3-1	قائمة المركز المالي	36
4-1	جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) حسب الطبيعة	37
5-1	جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) حسب الوظيفة	38
6-1	الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية	39
7-1	شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية	40
8-1	أهم المؤشرات المالية المتعارف عليها	54
9-2	أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المراجعة	62
10-3	يوضح نموذج لاستخدام الميزانية التقديرية في عملية مراقبة التسيير	108
11-3	نموذج لجدول قيادة خاص بالإنتاج	139
12-3	جدول القيادة المالي	140
13-3	جدول القيادة للجودة	141
14- 4	البطاقة التقنية لمجمع صيدال	152
15 – 4	تطور عدد عمال مجمع صيدال خلال فترة (2010-2014)	158
16 – 4	قائمة المركز المالي لمجمع صيدال جانب الأصول (2013/2010).	163
17- 4	قائمة المركز المالي لمجمع صيدال جانب الخصوم (2013/2010).	164
18- 4	جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) (2013/2010).	165
19 -4	قائمة المركز المالي المختصرة لمجمع صيدال جانب الأصول (2013/2010).	166

4 –20	قائمة المركز المالي المختصرة لمجمع صيدال جانب الخصوم (2013/2010).	167
4 –21	بعض نسب الهيكلة المالية لمجمع صيدال خلال الفترة (2013/2010).	167
4–22	نسب السيولة لمجمع صيدال خلال الفترة (2013/2010).	168
4–23	نسب هيكلة الأصول لمجمع صيدال خلال (2013/2010).	169
4–24	نسب المردودية الاقتصادية خلال الفترة (2013/2010).	170
4–25	المردودية التجارية والمالية خلال الفترة (2013/2010).	170
4–26	القدرة على التمويل الذاتي خلال الفترة (2013/2010).	171
4–27	رأس المال العامل الدائم خلال الفترة (2013/2010).	172
4–28	رأس المال الخاص الدائم خلال الفترة (2013/2010).	172
4–29	رأس المال العامل الإجمالي الصافي للفترة (2013/2010).	173
4–30	احتياج رأس المال العامل خلال الفترة (2013/2010).	173
4–31	رصيد الخزينة خلال الفترة (2013/2010).	174
4–32	أهم النسب المالية	176

33-4	مقارنة بين الحقوق والديون للمجمع 2013/2010.	186
34-4	النتيجة المحققة 2013/2010.	191

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الفصل-الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-3	يمثل نظام مراقبة التسيير	99
2-3	توضيح مراحل سير هذه العملية	102
3-3	العلاقة بين مختلف الموازنات التقديرية	114
4-3	يوضح تمثيلا لجدول القيادة عبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة	129
5-3	تحديد موقع جدول القيادة ضمن حلقة التسيير	133
6-3	عرض جدول القيادة ضمن مراقبة التسيير	134
7-4	مراحل تطور مجمع صيدال	153
8-4	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	155
8-4	تطور عمال مجمع صيدال خلال الفترة (2014/2010)	158
10-4	المناطق التي تتواجد بها مصانع ومراكز توزيع مجمع صيدال	161

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

IAS	International Accounting Standards
IFRS	International Financial Reporting Standards
IASB	International Accounting Standards Board
AICPA	American Institute comptables of Certified Public Accountants
ICAI	Institut des agréés en Irlande
IFAC	International Fédération Accountants
IASC	International Accounting Standards Committee
IAPC	International Auditing Practice Committee
FASB	Financial Accounting Standards Board
PCA	Pharmacie centrale d'Algerie
ENPP	Entreprise nationale des produits pharmaceutiques
CRD	Centre de Recherche & Développement
PDG	Président Directeur Général
SG	Secrétaire Général
UCC	Unité Commerciale Centre
UCE	Unité Commerciale East
UCO	Unité Commerciale Ouast
IOB	Intermédiaire En Opérations Boursières
CNSA	Caisse nationale
ANEP	Entreprise nationale de communication, d'édition et de publicité
PCN	Plan Comptable National
SCF	Système Comptable Financier
T	Trésor
FR	Fonds de roulement
BFR	Besoin en fonds de roulement

COSOB	Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse.

مقدمة عامة

صاحب تطور الحياة الإنسانية عبر تعاقب الحضارات المختلفة ظهور عدة علوم بشكل يتوافق والبيئة الاقتصادية السائدة من أهمها علم المحاسبة، كان هذا التطور استجابة للاحتياجات ومسايرة للعلاقات والأنماط الاقتصادية المستجدة، ففي كل مرحلة كان ينظر إلى علم المحاسبة انطلاقا من تصور معين مبني على ظروف اقتصادية واجتماعية محيطة بها، حيث زاد الاهتمام بها في بدايات القرن التاسع عشر وأصبحت تسند لها وظائف متعددة.

بعد أن كانت أداة لتسجيل العمليات والأحداث المالية للمؤسسة الاقتصادية بغرض الإثبات، أصبحت نظاما للمعلومات لا يمكن الاستغناء عن مخرجاته المتمثلة في القوائم المالية التي تعتبر كقاعدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

تزايدت أهمية القوائم المالية مع تضاعف عدد مستخدميها والمنتفعين بها حتى أصبحت أداة التعبير الصادق والوفي عن الواقع الاقتصادي، وصافي المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية في لحظة زمنية معينة أي " **بعد مراجعتها وتدقيقها**"، غير أن امتثال إعداد القوائم المالية لقواعد محاسبية وطنية مثل حاجزا لتسهيل قراءتها من طرف كل المهتمين بها الداخليين والخارجيين لتمكينهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، أدى ذلك إلى تأكيد الحاجة لتكييف وتنميط المعايير المحاسبية الدولية مع البيئة الاقتصادية الجزائرية الراهنة.

لقد تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي الجديد الذي عوض المخطط المحاسبي الوطني، حيث يستمد هذا النظام مقوماته من المعايير المحاسبية الدولية ، ذلك فإن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تعمد إلى اتخاذ مسارا آخر يختلف كليا عما كان مطبقا منذ الاستقلال.

على الرغم من أن القوائم المالية المدققة مهمة لمختلف مستخدميها فهي تساهم أيضا وبشكل فعال في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية لدى متخذي القرار، لاستخدامها في مراقبة التسيير و اتخاذ القرارات الصائبة داخل المؤسسة الاقتصادية، ذلك من خلال إعداد وعرض هذه القوائم المالية لتحليلها بإستخدام مختلف النسب والمؤشرات المالية المقيمة للوضع المالي (ربح أو خسارة) بإستخدامها كل حسب حاجته.

الإشكاليـــة:

إن التساؤل الذي نعمد للإجابة عنه من خلال هذا البحث هو:

"ما هو دور مراجعة القوائـم الماليـة الجديـدة في تحسـين مراقبة التسـيير في المؤسسـة الإقتصاديـة"؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مدى توافق القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية ؟
- ما هو تأثير المراجعة في رفع مستوى مصداقية القوائم المالية؟
- كيف تساهم القوائم المالية الجديدة في تحسين مراقبة تسيير المؤسسة الاقتصادية ؟
- ما هو تأثير طريقة إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي على تحسين مراقبة التسيير ؟

فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نتبنى وضع الفرضيات التالية:

- هناك توافق مقبول بين كل المعايير في إعداد القوائم المالية.
- هناك تأثير مباشر للمراجعة على رفع مستوى مصداقية القوائم المالية.
- توجدعلاقة وطيدة بين القوائم المالية ومراقبة التسيير في إطار تحسين عمل المؤسسة الاقتصادية.
- يؤثر تطبيق ما جاء به النظام المحاسبي المالي بصورة إيجابية على كيفية إعداد وعرض القوائم المالية ومنه لتحسين مراقبة التسيير.

دوافع إختيار الموضوع: اختيارنا لهذا الموضوع كان للأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

<u>الأسباب الموضوعية</u>:

- الرغبة في معرفة الخلفيات النظرية لكيفية إعداد وعرض القوائم المالية الجديدة.
- السعي لفهم النظام المحاسبي المالي الجديد وكيفية إعداد القوائم المالية طبقا له في الجزائر(مدى تكييفه مع البيئة الاقتصادية والقانونية في الجزائر).
- السعي لفهم المعايير المحاسبية الدولية وكيفية إعداد القوائم المالية الجديدة وعرضها وكذا معايير التدقيق الدولية.

<u>الأسباب الذاتية</u>:

- حداثة الموضوع وحاجة المؤسسات الاقتصادية لفهمه جيدا.
- دراسة هذا الموضوع يندرج ضمن مجال اهتماماتي بالمحاسبة المالية.
- متطلبات التحضير لشهادة الدكتوراه.

تحديد إطـــار الدراســـة:

تتناول هذه الدراسة كيفية إعداد وعرض القوائم المالية الجديدة وفق المعايير المحاسبية الدولية لتحليلها واستخدام نتائجها لمراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، حيث تم إسقاط جزء من الجانب النظري في تطبيق ميداني اعتمادا على مخرجات مجمع صيدال أين تم اختيار – فرع باتنة – لإجراء الدراسة بتاريخ 2015/03/15، للفترة الممتدة على مدار أربع سنوات تمثل القوائم المالية الخاصة بدورات: 2010 / 2011 / 2012 / 2013.

أهمـــــية البحـــث:

تكمن أهمية هذا الموضوع من حيث أن تنظيم مجمع الشركات يمكن أن يلعب دورا فعالا في دفع دواليب الاقتصاد الوطني، كما تلعبه المجمعات العالمية في تغيير المعطيات الدولية، هذا ما يترجم تسارع الجزائر في تقديم تحفيزات مهمة لهذا التنظيم مضحية بجزء من مواردها المالية، في إطار إستراتيجية تكثيف الاندماج بين الشركات للضرورة تزايد الاستثمارات، لزيادة القدرة على منافسة الشركات الأوروبية والدولية القادمة لا محالة للاستثمار في السوق الوطنية.

أهـداف البحـــــث:

- الإحاطة بالنظام المحاسبي المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية المستمد منها.
- ترسيخ المعرفة النظرية والتطبيقية لكيفية إعداد وعرض القوائم المالية.
- الوقوف على واقع الممارسة المحاسبية في الجزائر حول كيفية إعداد وعرض القوائم المالية ومدى استعدادها للتكيف والتأقلم مع الممارسة المحاسبية الدولية.
- التعرف على الإجراءات العملية والصعوبات التي تواجهها المؤسسة الجزائرية لتطبيق معايير محاسبة الدولية لترسيخ النظام المحاسبي المالي الجديد.
- التعرف على مدى مساهمة المراجعة للقوائم المالية الجديدة في رفع الكفاءة التسييرية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

منـهجيـــة الدراســـة وأدواتهـــا:

استدعت طبيعة البحث أن يكون المنهج المستخدم وصفيا في الجوانب النظرية للموضوع والأجزاء المرتبطة بالتطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية، كما اعتمدنا كذلك على المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي في الدراسة الميدانية للمؤسسة لمعرفة كيفية إعداد وعرض القوائم المالية، الإجراءات العملية والصعوبات التي ترافقها الخفية منها.

تقسيـــم البحـــــث: للإلمام بجميع جوانب الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول تضمنت:

الفصل الأول: الإطار النظري العام للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، حيث سنتطرق من خلاله الى المعايير المحاسبية الدولية، بعدها سنحاول التعريج على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني: مراجعة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي، كذا مبادئ إعداد وعرض القوائم المالية وفقا لـ SCF الذي سيتم من خلاله التعرض للإطار النظري للمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في ظل المعايير الدولية، ثم أثر المراجعة على مصداقية القوائم المالية.

الفصل الثالث: الإطار العام لمراقبة التسيير في المؤسسة الإقتصادية من خلال الشق النظري لمراقبة التسيير في المؤسسة الإقتصادية والأدوات المستخدمة فيه، كذا ميكانيزمات تفعيل دور المراجعة للقوائم المالية في تحسين مراقبة التسيير.

الفصل الرابع: بدوره تم من خلاله عرض ماهية المجمع الصناعي صيدال وقوائمه المالية لسنوات: 2013/2012/2011/2010 بغية تحليلها وفق إحتياجات مراقبة التسيير.

الدراسـات السابقـــة:

لقد تم الاعتماد أثناء إعداد الرسالة على بعض الرسائل والأطروحات لإثراء البحث منها:

- دراسة مداني بلغيث الموسومة تحت عنوان " **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**" أطروحة دكتوراه تناولت الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين؟ والسبل الكفيلة بتفعيله لملائمة الواقع الاقتصادي للجزائر؟

حيث توصل الباحث من خلال بحثه للإجابة على الإشكالية، بـ:

- إن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بات أمرا ضروريا لمسايرة الممارسة المحاسبية، كافة المستجدات والتحولات العميقة التي تعرفها الجزائر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، التي كان لها اثر بالغ على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومحيطها الذي تعمل فيه.
- إن نجاح عملية التوحيد بما يخدم المؤسسة، ومختلف الأطراف التي لها فائدة من الاطلاع على القوائم التي تنتجها المحاسبة، يمر حتما عبر تبني إستراتيجية توحيد تأخذ بعين الاعتبار أعمال هيئات التوحيد العالمية التي تترجم معاييرها في واقع الأمر قوة اقتصاديات الدول المتقدمة والاحتياجات الفعلية للشركات متعددة الجنسيات.
- يجب أن يتم اعتماد مسار توحيد جيد فعال، ينطلق من حصر احتياجات مختلف الأطراف التي تعنى باستعمال المعلومات التي تنتجها المحاسبة، يمر عبر علاقة قوية بين هيئة التوحيد والمؤسسات المعنية من خلال قاعدة اتصال مفتوحة.
- إن يتم التعامل مع ما يجري من أعمال انسجام وتوافق الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي بجدية ويأخذ بعين الاعتبار، لان فتح الحدود عن حركة الاستثمار وتوسع نشاط الشركات على المستوى الدولي وحرية اللجوء المؤسسات إلى السوق المالية الدولية، يفرض وجود لغة محاسبية موحدة.

❖ شناي عبد الكريم الموسومة تحت عنوان: " **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية** "، أطروحة دكتوراه كانت إشكاليتها على النحو الآتي:

ما هي آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟

حيث توصل الباحث إلى:

- عملية تقارب النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية ترتب عليه إدخال طرق جديدة للتقييم والتسجيل.
- كذلك إصدار كشوف جديدة تتناسق والقوائم المطلوبة من المحيط الخارجي للدولة الجزائرية.

- ضرورة تفعيل التنظيمات المهنية والرسمية المتعلقة بضرورة تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات، من خلال إعطاء الأهمية الكبيرة لمحافظ الحسابات حتى نخلق الثقة لدى الأطراف الآخذة في إتخاذ القرارات الصحيحة كل حسب موقعه.
- النظام المحاسبي المالي سيساعد المؤسسة الإقتصادية على تطوير الإفصاح وتحقيق العدالة في تقديم المعلومة الصحيحة لكافة مستخدمي القوائم المالية.
- توفير مناخ استشاري ملائم يتوفر فيه الأمن والشفافية في المعلومات المالية، شفافية النظم القانونية والجبائية والاستثمارية المشجعة، مما يساعد على جلب الإستثمارات الأجنبية.
- استغلال القوائم المالية في عملية التحليل المالي بتعمق بما يمكن حسب موقعه من اتخاذ القرارات السليمة.

❖ يحياوي مفيدة، عريف عبد الرزاق، التي جاءت موسومة تحت عنوان: " **أثر المعايير الدولية (IAS/IFRS) على التحليل المالي بالمؤسسة الاقتصادية**"، دراسة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة حمة لخضر الوادي، 18/17 جانفي 2010، حيث تطرق الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى:

- الإنتقال إلى معايير التقارير المالية يحمل تغييرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات غنية، كما أن معايير التقارير المالية الدولية ستسهل عملية التحليل المالي.

❖ جودي محمد رمزي، موسومة تحت عنوان: " **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية "– المعيار المحاسبي الدولي 1 لعرض القوائم المالية –** تناولت الإشكالية الآتية: **هل تطبيق المؤسسة لمعايير التقارير المالية الدولية (المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية) يؤثر على تقييم الأداء المالي؟**

بعبارة أخرى هل مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة تتغير بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول في عرض القوائم المالية.

حيث توصل الباحث إلى:

- إن تطبيق الشركات للنظام المحاسبي المالي متوافق إلى حد بعيد مع متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض القوائم المالية اثر على عملية تقييم الأداء المالي للشركات.
- تفعيل دور المؤسسات المالية مثل البورصة، كان السبب وراء إبراز أن المعايير المحاسبية الدولية تحتاج إلى بيانات وقيم توفرها هذه المؤسسة المالية.
- تشهد معايير التقارير المالية الدولية تغيرات مستمرة، لذا نقترح على الهيئات المحاسبية المحلية العمل على إجراء دورات تدريبية مستمرة لمحاسبيها، حتى يستفاد من المحاسبية أكثر.

❖ حواس صلاح، الموسومة بعنوان: " **التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية** "، الدراسة تمثلت في رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، تناول فيها الباحث إشكالية حول:

هل الممارسات المحاسبية في مختلف الشركات والمؤسسات تخضع لقواعد وإجراءات محاسبية ذات المستوى الدولي؟

حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن استخدام معايير واحدة مقبولة عالميا سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسيع الأعمال الاقتصادية (إزالة الحدود الجغرافية).
- ضرورة التركيز على إبراز ايجابيات تطبيق المعايير المحاسبية وأهميتها سواء بالنسبة للمحاسبة أو لمكاتب التدقيق أو الجهات المستفيدة من التقارير المالية والمحاسبية.

الفصل الأول: الاطار النظري للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهـــــــيد:

في ظل العولمة وتطور الأسواق المالية ثبت للعام والخاص حدود كل نظام محاسبي مالي محلي كان او دولي، الأمر الذي يستدعي التنسيق وتوحيد القراءة بين معايير اعداد وعرض القوائم المالية، حيث ان العالم أصبح عبارة عن قرية، وله اقتصاد واحد وهذا لا يتماشى مع وجود مرجعيات (مخططات) محاسبية مختلفة منعزلة هنا وهناك.

من ثم فإن اتباع المرجعية الدولية في ظل العولمة والظروف الراهنة أمر لا مفر منه بالنسبة للمؤسسة الكبيرة، بل وحتى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الطموحة، هذا ما يصبوا إليه النظام المحاسبي المالي الجديد، وللوقوف على اسباب، دواعي وكذا محتوى النظام المحاسبي المالي الجزائري تم تقسيم الفصل الاول الى ثلاثة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية و إجراءات إصدارها
المبحث الثاني: إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية وإجراءات إصدارها

إن المتتبع لتاريخ تطور علم المحاسبة والقوائم المالية يلاحظ أنها وجدت منذ القدم ومرت بعدة تطورات، خاصة القوائم المالية سواء من حيث الشكل أو كيفية الإعداد أو حتى طبيعة العناصر المكونة لها وكيفية عرضها لمستخدميها، حيث تزايد الاهتمام بها لما تلعبه من دور أساسي في استمرارية المؤسسة الاقتصادية خاصة في ظل اقتصاد السوق، الذي أصبح حتمية تحتوي على فرص يجب استغلالها وتدعيم عواملها وتهديدات يجب تفاديها وتجنبها أو التأقلم والتكيف معها، بقرارات مالية وتسييرية سليمة لا تكون إلا بمعلومة صادقة تعبر عن واقع الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: نشأة المعايير المحاسبية الدولية وإجراءات إصدارها

الفرع الأول: نشأة المعايير المحاسبية الدولية

إن لأي نشأة أسباب ودواعي، ولظهور المعايير الدولية لإعداد ونشر القوائم المالية الجديدة عدة أسباب أهمها ما يلي:[1]

- إن السبب الرئسي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتمثل في تطور الأسواق المالية العالمية وتداخلها وتبعيتها مما أدى إلى ضرورة توحيد القواعد المحاسبية على المستوى الدولي، الهدف منها يعود في الأساس لـ:

- الرفع من الشفافية وقابلية مقارنة القوائم المالية، خاصة المقيمة في البورصة منها
- المقارنة بين المؤسسة وباقي المؤسسات العالمية
- تسهيل تقييم المؤسسات (cotation boursière)
- الضفر بثقة المستثمرين
- توفير ارضية محاسبية مرجعية ذات جودة لمن يحتاجها

يعود وضع المعايير المحاسبية الدولية إلى المؤتمر الأول للمحاسبين الذي عقد عام **1904** في مدينة سانت لويس بأمريكا مع بداية القرن الماضي، ومازالت المساعي متواصلة لإرساء لغة مالية عالمية موحدة تطبق في إعداد وعرض (نشر) القوائم المالية للمؤسسات أينما كانت وحيثما وجدت.

[1] محمد بوتين، تقديم شعيب شنوف: **المعايير المحاسبية الدولية**، الجزائر، ص: 36.

حيث تم الاتفاق على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات، حيث خص الأول بمناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية في كبرى دول العالم، أين تميزت الفترة حتى عام **1972** باجتماعات ومؤتمرات ناقشت محاسبات الدول المهتمة بتنمية المحاسبة وأدائها، وكذا مناقشة المشاكل في تبادل للخبرات ووجهات النظر.

أما عن الجمعيات والمعاهد المهنية في تلك الحقبة:

أ. المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)**: الذي تأسس في القرن التاسع عشر عام **1987**

ب. معهد المحاسبين القانونيين في ايرلندا **(ICAI)**: الذي تأسس عام**1988**

ت. المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين **(NIVR)**

ث. كما تم تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية **(IFAC)** عام **1973** بهدف إعداد المعايير المحاسبية الدولية، فقد قامت بإصدار أول معيار محاسبي في يوليو **1975** الذي ألغي عام **1988** بمعيار عرض القوائم المالية[1]

أما محاولات وضع المعايير على المستوى الدولي، فقد بدأت مطلع القرن 20 بعقد مؤتمرات دولية محاسبية أهمها:[2]

– المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عقد عام **1904**: في سانت لويس بولاية ميسوري بالـ و.م.أ

– المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني: **1926** في أمستردام

– المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث **1929** في نيويورك

– المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع **1933** في لندن: أين شاركت فيه **49** منظمة محاسبية عينت **90** مندوبا عنها بالإضافة إلى حضور **79** زائر من الخارج، وبلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر **22** دولة

– المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس**1938**: بمشاركة 320 وفدا فضلا عن **250** مشاركا من باقي أنحاء العالم

– المؤتمر المحاسبي الدولي السادس **1952** في لندن: حيث سجل في المؤتمر **2510** أعضاء من بينهم **1450** من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا، **196** من دول الكومنولث والباقي من **22** دولة أخرى

– المؤتمر المحاسبي الدولي السابع **1957** في أمستردام: شارك في المؤتمر**104** منظمة محاسبية من **40** دولة، حضره **1650** زائرا من الخارج و **1200** عضوا عن البلد المضيف هولندا

– المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن **1962** في نيويورك: حضره **1627** عضوا من الولايات المتحدة بالإضافة إلى **2101** من دول أخرى، شارك فيه 83 منظمة يمثلون **48** دولة وقد قدم فيه **45** بحثا

– المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع **1967** في باريس

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي: **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص429.

[2] http ://www.facebook.com/alzamel.syria/posts/280309052047055 (05/12/2016) a 17^h 20 (بتصرف)

– المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر **1972**: حضره **4347** مندوبا عن **59** دولة

– المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر **1977** في ميونيخ بألمانيا الاتحادية: حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم

– المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر **1982** في المكسيك

– المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر **1987** في طوكيو

– المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر **1992** في الولايات المتحدة: وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو **106** هيئات محاسبية من **78** دولة وحضرة نحو **2600** مندوبا من مختلف أنحاء العالم

– المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر **1997** في المكسيك

– المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر **2002** في هونغ كونغ

– المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر **2006** في إسطنبول: عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، مساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، دور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات

أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين، دائنين، نقابات واتحادات تجارية، منظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية، عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير، أهمها[1]:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين **IFAC**
- لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASC**، **(IASB)** حاليا
- لجنة ممارسة التدقيق الدولي **IAPC**

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعاييرها في العقود الأخيرة لعديد من الأسباب تتمثل في:[2]

– الاختلافات الكبيرة في تحديد مفاهيم وبنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولا داخليا ودوليا، مثلا اختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة، الأمر الذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة البيانات وغير قابلة للتوحيد وعقد المقارنات وبالتالي تؤدي إلى قرارات خاطئة وأحيانا وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة

– ظهور المنظمات المحاسبية وعملية إشراكها في المحاسبة الدولية، حيث تضافرت جهود المنظمات الثلاث: **لجنة المعايير المحاسبية الدولية، مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير**

---

[1] https://www.facebook.com/alzamel.syria/posts/280309052047055(05/12/2016) a 17h 20 (بتصرف)

[2] بودلال علي وآخرون: **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية(IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة، 2011، ص–ص 5– 6.

المحاسبة الدولية البريطاني، فأثمرت في البداية معايير محاسبة وطنية متماثلة حددت مضامين المصطلحات والمفاهيم المحاسبية، وكذلك الدخل وقائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات حقوق المساهمين وأشكال عرضها والحد الأدنى في الإفصاح المحاسبي اللازم

– ثم تبعها بعد ذلك في خطوة ثانية وضع وإعادة صياغة المعايير المحاسبية الدولية إلى سياسة التحسين المستمر، وفق إستراتيجية عملية تستند إلى إطار نظري اتفق عليه من طرف المنظمات الوطنية الدولية السابقة الذكر، لغرض تحقيق تقدم معرفي في علم المحاسبة، ما مثل الأساس في تطوير معايير محاسبة دولية

– تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية أدى إلى تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية التي زادت من توسع النشاط الاقتصادي بزيادة حركة رؤوس الأموال العالمية، بالتالي تطور الأسواق المالية العالمية الذي زاد معه الطلب على المعلومات المحاسبية والمالية من قبل المستثمرين

– تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول

– العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية (متعددة الجنسيات)

– الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية الدولية

الفرع الثاني: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية

إن معايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لدى مستخدمي ومعدي القوائم المالية، لذا فإن إصدار أي معيار في لجنة معايير المحاسبة الدولية يجب أن تتبع الإجراءات التالية:[1]

– تعيين لجنة التوجيه والتي تضم عادة ممثلين من هيئات محاسبية في **03** بلدان على الأقل، كما يمكن أن تضم ممثلين عن منظمات أخرى ممثلة في المجلس أو المجلس الاستشاري أو خبراء

– تتبنى لجنة التوجيه تحديد ومراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالمشروع مع مراعاة المتطلبات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية، لتصدر اللجنة مخطط عمل حتى يتم اعتماده من طرف المجلس

– بعد استلام المجلس مخطط العمل أو المشروع المبدئي يقوم بإعداد ونشر مسودة قائمة المبادئ لتلقى التعليقات والتحفظات من كافة الأطراف المهتمة خلال فترة تبلغ غالبا **03** أشهر

– تقوم اللجنة بمراجعة التعليقات والتحفظات على المسودة الثالثة، لتصدر بعدها قائمة المبادئ النهائية والتي يعتمدها المجلس بأغلبية بسيطة ولا ينشرها رسميا.

– تعد لجنة التوجيه مسودة عرض المعيار ليعتمدها المجلس بأغلبية ثلثي الأصوات ثم تنشر لتلقى التعليقات والملاحظات.

[1] طارق عبد العال حماد: **التقارير المالية،(أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص20.

– تراجع لجنة التوجيه التعليقات على مسودة العرض وتعد مسودة معيار محاسبي دولي لمراجعته واعتماده من قبل المجلس بموافقة ثلاثة أرباع المجلس.

المطلب الثاني: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

الفرع الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية

التعريف الأول:

"هو مجموعة قواعد يتم اعتمادها من طرف شركات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل: المعايير، القواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهتم بالمحاسبة الدولية بشكل عام، بالأخص القياس والتقييم، العرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث، التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها"[1]

التعريف الثاني:

" إطار منظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها تصدرها لجنة معايير المحاسبة الدولية أو جمعية مهنية محاسبية أو جهة حكومية، كوزارة الاقتصاد لتلزم بها المؤسسات والشركات والهيئات على اختلاف أنواعها وإعدادها وعرضها للقوائم المالية المعروضة على الغير بهدف تمكين الأطراف الخارجية من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة "[2]

مما سبق يمكن القول أن " **المعايير المحاسبية هي مجموعة من المقاييس والإشارات(المؤشرات) المرجعية المحددة مسبقا يستند عليها المحاسب، في إنجاز عمله، كقياس وإثبات وإفصاح المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع** "

الفرع الثاني: أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تأتي أهمية المعايير المحاسبية عموما من خلال:[3]

– تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية إذ يؤدي غيابها للجوء إلى الاجتهاد الشخصي، ما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبة المستخدمة.

– وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس والتوصيل، يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية، المصلحة العامة من ناحية أخرى

---

[1] حواس صلاح: **المحاسبة العامة** ، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 60.

[2] أمين السيد أحمد لطفي: **نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي**، مرجع سابق، ص 319.

[3] سعيدي يحيى، أوصيف لخضر: **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح**، مداخلة مقدمة لملتقى دولي حول نظام النظام المحاسبي في مواجهة المعايير الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13، 14 ديسمبر 2011، ص6 .

- إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة وضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة، بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية
- وجود معايير محاسبة تساعد المهنيين وتحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة، تعتبر كذلك خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات من أطراف خارجية

– تعتبر مصدر هام للمعلومات التي تخدم رجال الأعمال والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء في مجال الاستثمارات أو في مجال التمويل

– تحدد وتقيس الأحداث المالية للشركة فهي تضمن مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء، رفع مستوى الكفاءة والفعالية في المشروعات

– تمكين المستخدم من اتخاذ القرار المناسب عند اعتماد المعلومات الأساسية على المعيار الملائم

– تعزز موضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية، من جانب تحدد الطريقة المثلى والمناسبة للقياس، ومن جانب آخر تقلل وتقضي على الغش والتلاعب بإظهار الوضع المالي الحقيقي للمشروعات دون تضليل أو تغيير للواقع.

– سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل، وهذا من شأنه أن يترك تدفق الأموال تتجه صوب الشركات الفعالة، فتزداد الرفاهية الاجتماعية.

الفرع الثالث: أهداف مجالس ولجان إعداد المعايير:

وضع إطار مفاهيمي مصادق عليه من المجلس **(IASC)** آنذاك، تبناه المجلس **(IASB)** سنة **2001** الهدف منه مساعدة هذا الأخير على:

- تطوير معايير دولية مستقبلية للمعلومة المالية
- زيادة التنسيق ما بين القوانين والتنظيمات وإجراءات تحضير القوائم المالية عن طريق تقديم قاعدة تسمح بتقليص عدد المعالجات المحاسبية، التي تسمح بها المعايير الدولية للمعلومة المالية
- مساعدة الهيئات الوطنية (مجالس المحاسبة مثلا) المكلفة بتطوير المعايير المالية والمحاسبية الوطنية
- مساعدة المسؤولين على تحضير القوائم على تطبيق المعايير للمعلومة المالية
- مساعدة المدققين في الإدلاء بآرائهم حول القوائم المالية المعدة حسب هذه المعايير
- مساعدة مستعملي القوائم المعدة حسب تلك المعايير على فهم وتفسير المعلومة المالية المحتواة
- تقديم معلومات لمن يهمه الأمر، حول المنهج المتبع من طرف المجلس **(IASB)** في إعداد المعايير

ولا شك أن غياب المعايير المحاسبية قد يؤدي إلى استخدام المؤسسة طرق متباينة، مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية متباينة قد يصعب فهمها والاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين، كما يؤدي غياب

المعيار إلى اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة الواحدة أو المؤسسات المختلفة ومن ثم يصعب جعلها قابلة للمقارنة[1]

[1] أمين السيد أحمد لطفي: **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص371.

المبحث الثاني: إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

للقوائم المالية الجديدة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي مبادئ محاسبية تحكمها ومعايير مستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة، حول كيفية وطريقة إعداد وعرض القوائم المالية، إن الممارسة المحاسبية في الجزائر كانت تعتمد على المخطط الوطني للمحاسبة منذ **1975** الذي لم يعرف تغيرات معتبرة منذ اعتماده ما عدا تلك التي أجريت عليه سنة **1999**، للأخذ بعين الاعتبار نشاط المؤسسات القابضة وعملية توحيد الحسابات، غير أن الظروف الاقتصادية والسياسية سواء الداخلية منها أو الخارجية كانت قد دفعت بالسلطات الجزائرية إلى وجوب إعادة النظر في هذا المخطط المحاسبي، فمنذ تسعينيات القرن الماضي بدأ توجه السياسة الاقتصادية للجزائر نحو مفهوم "اقتصاد السوق" وما يتضمنه من حرية اقتصادية وتجارية وانتقال الأموال والانفتاح على العوالم الاقتصادية العالمية كاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة[1]

موازاة مع ذلك كانت المنظومة التشريعية محل تحديث وتغييرات جوهرية ومنها النظام المحاسبي المالي الذي كلف بمراجعته المجلس الوطني للمحاسبة

أيا كانت الدوافع والنوايا فإن جهود هيئة المعايير المحاسبية الدولية قد كللت بفرض وجودها، بصفة خاصة بعد تبني الاتحاد الأوروبي المعايير المحاسبية الدولية وأصبحت الدول بعد ذلك تتوالى على اعتمادها

لم يكن بوسع الجزائر أن تنتظر طويلا بل عملت على بعث نظام محاسبي جديد تمثل في النظام المحاسبي المالي، الذي كانت قاعدته الأساسية المعايير المحاسبية الدولية مع تكييفه مع المتطلبات المحلية.

هناك مبادئ محاسبية يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية وتحضيرها للعرض نص عليها النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وخصائصها

تعد القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة (المؤسسة)، التي ستمكنهم من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج[2]

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

التعريف الأول:

" تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها اقتباس للمركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة "[3]

---

[1] سلامي منير: **القوائم المالية المجمعة على ضوء المعايير الدولية IAS/IFRS**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص 48.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: العدد 71، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ص:5.

[3] أمين السيد احمد لطفي : **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 139.

التعريف الثاني:

"القوائم المالية أو التقارير المالية هي عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية للمؤسسة والتي تعطي ملخصا عن الوضع المالي وربحية المؤسسة على المدى القصير أو الطويل"[1]

التعريف الثالث:

"القوائم المالية هي وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، لأنها تعتبر مصدرا أساسيا للمعلومات المالية الصادرة عن المؤسسة والتي تعكس وضعيتها المالية ونتائجها المحققة".[2]

التعريف الرابع:

" تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي"، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين:[3]

أولا: قوائم مالية أساسية

ثانيا: قوائم مكملة للقوائم الأساسية

إن تحديد تعريف شامل للقوائم المالية أمر صعب لكن يمكن استنتاج تعريف من خلال كل ما سبق ذكره حيث نستطيع القول على أنها:

" القوائم المالية هي تعبير عن وضعية المؤسسة أو المشروع في لحظة معينة تعبر عن ما تم انجازه خلال فترة زمنية محددة زمنيا ومكانيا، يمكن من خلالها التنبؤ ببعض المؤشرات المستقبلية، كما تعطي صورة حقيقية عن الأحداث التي مرت بها المؤسسة كلما زادت جودة المعلومة والبيانات التي تحملها هذه القوائم المالية، كما يمكن تعريفها على أنها تصوير لواقع مالي لمؤسسة ما، لحظة صدورها في صورة صادقة مستمدة من المعلومة المنشورة "

الفرع الثاني:خصائص القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

خصائص القوائم المالية تستمدها من خصائص المعلومات والبيانات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية ذات قيمة لطالبي هذه المعلومات والبيانات، التي تأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاختيار بين البدائل المتاحة والسياسات المحاسبية، باعتبارها الخصائص التي تجعل المعلومات والبيانات الظاهرة في القوائم المالية ذات قيمة، وهي:[4]

أ – **قابلية الفهم:** هناك تباين بين مستقبلي المعلومة المالية ومعديها، هذا التباين تعكسه طبيعة القرارات التي سيتخذونها وأساليب اتخاذ القرارات المتبعة، في المعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول

---

[1] طارق عبد العال حماد: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص35.

4 أمين السيد احمد لطفي: **المحاسبة الدولية** ، مرجع سابق، ص: 141.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة : **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006، ص 28.

[4] هيثم محمد الزعبي: **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص182.

عليها، " وفي قدرتهم على تشغيلها ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون هناك علاقة ربط بين المستخدمين والقرارات التي يتخذونها وهذه العلاقة تتمثل في قابلية الفهم، حيث يجب تقديم معلومات المفيدة لكي يستطيع الأفراد ذو المعرفة المعقولة للأنشطة الاقتصادية والمحاسبية فهمها والقدرة على استخدامها."[1]

ب- **الملائمة:**

أي أن تكون المعلومات المحاسبية ذات علاقة بقرار ولها دور في اتخاذه سواء إن كان يتعلق بإتخاذ قرارات تنبؤية عن نتائج الأحداث السابقة، الحالية والمستقبلية، أو أنها تمثل تأكيدا أو تصحيحا للنتائج عن طريق مقارنة النتائج الفعلية مع ما كان متوقعا، لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون مؤثرة في القرار، أما إذا كانت غير مؤثرة فتعتبر هذه المعلومات غير ملائمة لهذا القرار".[2]

ج- **الموثوقية :**

" تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويتفق فيها مستخدموها، وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية، أن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية لذلك، تكون صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عنها ".[3]

د- **القابلية للمقارنة :**

يجب أن يكون المستخدمون قادرون على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن لتحديد وتقييم مركزها المالي وأدائها، كما يجب أن يكون باستطاعتهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة، لإتخاذ قراراتهم المرتبطة بها

هـ- الموضوعية:[4]

- إذ أنها تتحدث عن أحداث تاريخية حدثت فعلا

-تعطي معلومات قابلة للقياس والمقارنة

- أنها تستخدم نفس وحدة القياس لجميع عملياتها بشكل مفهوم للجميع

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية

قررت بعض الدول تطبيقها على جميع المؤسسات مهما كان حجمها ومهما كان قطاعها (مثل النظام المحاسبي المالي الجزائري)، فالمعايير قابلة للتطبيق بنسب متفاوتة على جميع المؤسسات وفي مختلف القطاعات، هذا ما يرغب فيه اليوم مجلس **IASB**، إذ يولي اهتمامه اليوم إلى كل صفقة أو مشكل يواجه

[1] أمين السيد أحمد لطفي: **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، مرجع سابق، ص465.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان: **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص477.

[3] ساعد بوراوي: **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2010، ص 10.

[4] حسين القاضي، مأمون حمدان: مرجع سابق، ص477.

المؤسسة دون أخذ في الحسبان القطاع الذي تنتمي إليه، مثال ذلك مجال تطبيق المعيار **IFRS4**، عقود التأمين، معيار لا يطبق فقط في شركات التأمين لكنه يطبق على كل مؤسسة تقترح عقود تأمين حسب تعريف هذا المعيار.

صحيح أن هذا المعيار من الناحية العلمية مهم لدى شركات التأمين أكثر منه في بقية المؤسسات التابعة لقطاعات أخرى مثل ما هو عليه الحال فيما يخص المعايير**IFRS7, IAS39, IAS32**، حول الوسائل المالية (Instruments Financier)، فهي تناسب البنوك أكثر من غيرها، لكن إمكانية تطبيقها لدى المؤسسات الأخرى وارد كما سنرى.

يوحد المجلس بين المؤسسات في رؤيته: لتكون لدى المستعمل متخذ القرارات الاقتصادية المعلومة المالية الكافية، على كل مؤسسة تطبق المعايير الدولية، تقدم في نهاية كل دورة على الأقل خمس وثائق تمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي، لأي مؤسسة تنطوي على عدد كبير من القوائم المالية حسب حاجة المستخدم، إلا أننا في الغالب أثناء دراسة القوائم المالية سنسلط الاهتمام الأكبر، على ما يلي:

أولا: قائمة المركز المالي

يطلق البعض على الميزانية التي تعدها المؤسسة في نهاية كل سنة مالية قائمة المركز المالي، البعض الآخر يطلق عليها الميزانية العمومية، وتعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها سواء لأصحاب المؤسسة أو للمستفيدين منها لذلك يجب أن تعد بصورة صادقة، صحيحة ودقيقة، لكي تعبر عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعدادها.

حيث نص المعيار المحاسبي الدولي رقم **(01)** على المعلومات التي يجب أن تعرض في الميزانية كحد أدنى مايلي:

- الأملاك والمصانع والمعدات
- التثبيتات غير الملموسة (المعنوية)
- المخزونات
- الالتزامات

أما الغرض من إعداد الميزانية هو العرض المالي (أي قيم الأصول، الخصوم، حقوق الملكية) في لحظة زمنية معينة، ويمكن إعتبار الميزانية صورة جد واضحة تصور أصول الشركة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين، حتى تكتمل الصورة الكاملة يجب على مستخدم القوائم المالية فهم هيكل الميزانية والعناصر التي تتكون منها والعلاقة التي تربط بين تلك العناصر.

ثانيا: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

تعرف قائمة الدخل على أنها " تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، ذلك من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات، كما يطلق على هذه القائمة جدول حسابات النتائج، فالنتيجة أو صافي الدخل هي مجموعة التدفقات التي حدثت في المؤسسة خلال فترة محددة، من ثم تترجم إلى ربح (زيادة في الأصول) أو خسارة (نقص في الأصول)"[1]

يتم من خلال جدول حسابات النتائج عرض مختلف أعباء المؤسسة إما حسب وظيفتها (تكاليف التصنيع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية...)، أو حسب طبيعتها (سلع، بضائع، ومواد أولية، نفقات المستخدمين...) أي على الأساس، الذي يقدم من خلاله معلومات صادقة حول وضعية المؤسسة ويجب أن يشمل كحد أدنى العناصر التالية:[2]

- إيرادات ونتائج الأنشطة التشغيلية
- الأعباء المالية (أعباء التمويل)
- حصص الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر
- الأعباء الضريبية
- النتيجة من النشاطات العادية
- الأرباح والخسائر من نشاطات غير عادية
- صافي الربح أو الخسارة للدورة الجارية

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الهامة جدا في النظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي (**IAS7**)، التي تهدف لتحويل قائمة الدخل إلى قائمة للنقدية الواردة والنقدية الصادرة من المؤسسة للأغراض المختلفة، كما أنها تساعد على توضيح المشاكل والسياسات المالية للمؤسسة وتوفير معلومات مفيدة في مجال تحديد الاحتياجات النقدية في المستقبل

- **عناصر قائمة التدفقات النقدية**

تتضمن قائمة التدفقات النقدية، البنود المتعلقة بالأنشطة، الآتية:[3]

1-التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل: هي تدفقات نقدية بسبب نشاط الشركة الأساسي، فبالتالي هي تشمل صافي الربح وتغيير قيمة المخزون، الحسابات المدينة والدائنة، وغيرها.

---

[1] بوخروف جليلة : **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص62.

[2] علاوي لخضر: **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS** ، الأوراق الزرقاء، البويرة، 2012، ص70.

[3] منير شاكر وآخرون: **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص146.

2- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار: تشمل التدفقات النقدية نتيجة شراء أصول ثابتة أو بيع أصول ثابتة

3- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل: تشمل التغيرات النقدية نتيجة لسداد ديون أو اقتراض أو شراء أسهم أو توزيع أرباح

4- صافي التدفقات النقدية: مجموع الثلاثة أجزاء السابقة يوضح التغير النقدية في نهاية الفترة (سنة مالية مثلا)، كذلك توضح قائمة التدفقات النقدية في بداية الفترة وفي نهايتها.

رابعا: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يتطلب تطبيق المعيار الأول أن تقوم المؤسسة بعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية كجزء منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر كجزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، تقدم هذه القائمة بعض المعلومات عن النقاط التالية:[1]

- التغيرات التي طرأت على النواحي المالية للمؤسسة والتي عجزت قائمة المركز المالي عن إظهارها
- جوانب الضعف والقوة في المؤسسة خاصة المتعلقة برأس المال العامل، ذلك لأهميته عند الدائنين
- مستوى الربح باعتبارها مصدرا للأموال
- وسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات المالية والتنبؤ بالصعوبات المالية التي قد تواجه المؤسسة

- **عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية**

تتكون قائمة التغيرات في حقوق الملكية من العناصر التالية:

- رأسمال أول المدة: هو مجموعة الأموال النقدية والعينية التي يقدمها المالكين للمؤسسة بهدف بدأ أعمال المؤسسة، ومزاولة نشاطها لتوفير الخدمات الرئيسية (الأفراد، السلع،...) وذلك لإنجاز نشاطها

- الأرباح المحتجزة: " هي الجزء المحتجز من الأرباح التي تم الاحتفاظ بها لأغراض معينة " [2]

- الاحتياطات: " هي الاقتطاعات من الأرباح السنوية قبل توزيع الأرباح لغرض تقوية المركز المالي للمؤسسة، أو حماية المتعاملين معها من الخسائر " [3]

- المسحوبات الشخصية: " تتمثل في مقدار الأرباح التي يسحبها الملاك لتغطية حاجاتهم من مصروفاتهم الشخصية، التي من الضروري تميزها عن مصروفات المؤسسة"[4]

خامسا: الملاحق (المعلومات الإضافية):

---

[1] عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون: **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص290.

[2] هادي رضا الصفار: **المحاسبة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص405.

[3] يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس: **المحاسبة الدولية**، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص94.

[4] هادي رضا الصفار: مرجع سابق، ص406.

تحتوي الملاحق على مجموعة من البيانات والمعلومات، التي تساعد وتبسط قراءة وفهم محتوى القوائم المالية، من بين ما تتضمنه الملاحق:[1]

- طرق تقييم عناصر القوائم المالية
- طرق حساب الاهتلاك
- السياسات المحاسبية المستعملة في إعداد وعرض القوائم المالية
- المعلومات المطلوبة من معايير التقارير المالية الدولية والغير ظاهرة ضمن القوائم المالية
- الأحداث اللاحقة للميزانية والمتمثلة في الأحداث التي تظهر بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ عرض القوائم المالية، التي أغفلها المخطط المحاسبي الوطني

كما تجدر الإشارة أن الملاحق تستعمل فيها بعض الرموز لاختصارها وشرحها جيدا بغية الإلمام بكل ماتحتويه القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي

- **نوطات الملحق[2] (Notes annexes)**

- لكل قائمة من القوائم المالية الأربعة نوطاتها (شروحاتها)، تتكون النوطة في العادة من حروف وأرقام تظهر أمام العنصر في القائمة، مرتبة بحسب تسلسلها وظهورها في القائمة المالية (الميزانية، جدول حسابات النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة)، ويمكن الإطلاع عليها في الملحق بسهولة
- لكل مؤسسة ملحقها ونوطاتها المتمثلة، في تبيان:

➢ قواعد إعداد القوائم المالية

➢ الطرق المحاسبية التي تم اختيارها

- المعلومات الإضافية التي تشترطها المعايير الدولية **IFRS** وغير المحتواة في القوائم المالية، كذا المعلومات الضرورية للحصول على الصورة الصادقة للمؤسسة دون نسيان بقية التقارير التي تشجع المعايير الدولية على وجودها، التي سبق ذكرها دون نسيان عدم ذكر أعلى القوائم المالية المعروضة

[1] جودي محمد رمزي: **اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص: 160.

[2] نوطات الملحق: تعني ما يمكن أن تتطرق له الملاحق من نقاط

عنوان المؤسسة، الدولة، الشكل القانوني، مكان النشاط، غرض النشاط، اسم الشركة الأم في حالة وجودها.

" هي المعلومات التي تفصح عنها الشركة بعد عرضها للقوائم المالية، وهي معلومات بالغة الأهمية لذا يشار لها عند الإفصاح بأنها جزء من البيانات "[1]

حيث تتضمن هذه المعلومات الإضافية (الإيضاحات)، في غالبها مايلي:[2]

- السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية
- شروط اتفاقيات الدين إن وجدت
- معلومات حول الإيجارات والعقود
- التمويل الذي ليس ضمن الميزانية
- التعهدات والالتزامات الطارئة

المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

للقوائم المالية عدة أغراض وأهداف تستمد منها الأهمية القصوى لدى معديها ومستعمليها التي سنستعرضها في الفقرة الموالية

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية

تكمن أهمية القوائم المالية في الخدمات التي تقدمها المعلومات والبيانات المالية المستمدة منها، لاستعمالها في اتخاذ قراراتهم كل حسب موقعه، لتقليص المخاطرة إلى أدنى حد ممكن ويمكن حصر الأطراف الطالبة لخدمات القوائم المالية، في الأتي:

الإطار المفاهيمي لمجلس IASB: يعرض المستخدمون حاجاتهم من المعلومات والبيانات المالية، إن الاختلاف في الحاجة إلى المعلومات والبيانات من القوائم المالية يترتب عليه تقسيم طالبي المعلومات والبيانات المالية إلى مجموعتين:[3]

– **مجموعة مستخدمين داخليين:** يمثلون كلا من إدارة المؤسسة والمستخدمين الداخليين...الخ

– **مجموعة مستخدمين خارجين:** يمثلون كلا من المستثمرين الحاليين والمتوقعين، الزبائن والموردين، كذلك البنوك وبقية الأجهزة الحكومية...الخ

لأجل هذا نستطيع القول أن المستخدمين لهم احتياجات مختلفة، تختلف حسب مواقعهم بالنسبة للمؤسسة

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية** ، دار المسيرة ، الطبعة الثالثة ، الأردن ،2006 ، ص49.

[2] احمد محمد العداسي: **التحليل المالي للقوائم المالية**، دار الإعصار العلمي، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص 59.

[3] مستخلص من مداني بلغيث: "**أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**" اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، الجزائر.

1-المستثمرون الحاليون:

هم الفئة التي لهم مبالغ في أموالها الخاصة، لذا فهم بحاجة مستمرة لمعلومات تدخل الطمأنينة في قلوبهم حول ما قدموه من أموال، تشتمل تلك المعلومات، المعلومات الخاصة بموارد المشروع والالتزامات المرتبطة بها وتغيراتها، مدى قدرة المشروع على تحقيق إيرادات وتحويلها إلى ربحية بأدائه المالي ودرجة القدرة على السداد، كما يهتمون بمخاطر الاستثمار والمردودية المرتقبة، فالمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية توجه للمستثمرين المساهمين لتحديد ما إذا كانت المؤسسة قادرة على توزيع وتسديد الربح، لأن قراراتهم تتعلق بالمبالغ والتوقيت، النابع من عدم التأكد من التدفقات النقدية المتوقعة.[1]

2-الموظفين والمجموعات الممثلة لهم:

تشمل هذه الفئة كلا من العاملين والموظفين والنقابات والاتحادات العمالية المهنية التي تمثلهم، التي غالبا ما يتركز اهتمام الموظف أو العامل بالاطمئنان على استمراره في وظيفته[2]، كما يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة منشأتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوفر للعمل، ومن هنا فإنه يهتم كثيرا بقراءة التقارير المحاسبية مادامت الوظيفة مضمونة والأجر يصرف بانتظام، إلا أن ذلك لا يضعف من التسليم بحقيقة أن العاملين عادة ما يقومون بإنابة ممثليهم في النقابات أو الاتحادات العمالية للقيام بمهمة تجميع المعلومات اللازمة للاطمئنان على مستقبل المؤسسة التي يعملون بها، ومدى قدرتها على الاستمرار كمصدر للدخل، لتحقيق ذلك تحتاج هذه الطائفة إلى معلومات حول الأداء المالي والاقتصادي والقدرة على تحقيق تدفقات كافية والقدرة الربحية والتوقعات المستقبلية خاصة ما يتعلق بشؤون عمل العمالة

3 - المقرضون:

هم مجموعة البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية التي تتولى تمويل الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمؤسسة، التي تكون القوائم المالية للأخيرة أساس اتخاذ قرار التمويل من عدمه وهذا بناءا على عدة اعتبارات في القوائم المالية.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية[3]

للقوائم المالية أهداف وأغراض كما وردت في القائمة الرابعة الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة المنبثق عن المحاسبين القانونيين الأمريكيين، كما يلي:

---

[1] أحمد صلاح عطية: **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص5.

[2] نفس المرجع السابق، ص8.

[1] حواس صلاح: **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره علي مهنة التدقيق**، أطروحة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2008، ص- ص، 179-177.

أولا: أهداف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

1- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:

- القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمشروع
- بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمشروع
- تقديم قدرة المشروع على مواجهة الالتزامات
- بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو

2- تقديم معلومات موثوقة حول تغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المحققة من الأنشطة المباشرة، من اجل تحقيق وتحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين، إظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين....الخ

3- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة

4 – الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين، المحتملين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمارات والاقتراض المشابهة الرشيدة.

أما المعلومات يجب إن تكون هنا مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب، كما يجب التزويد بالمعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة، في تقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ التوقيت وحالة عدم التأكيد المتعلقة بهذه التدفقات وذلك من خلال دراسة وتقييم سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل"[1]

ثانيا : أغراض ومباديء القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

❖ **الأغراض العامة للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:**

تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدمين، اللذين يكونون في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مالية أو معلومات تعد خصيصا لتقيم توضيحات حول احتياجاتهم الاقتصادية الخاصة.

حيث تمثل القوائم المالية عرضا هيكليا ذو طابع مالي يعبر عن صافي المركز المالي للمؤسسة وما أنجزته من معاملات خلال فترة زمنية محددة.

تهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة والتي تفيد طالبيها، كما تظهر أيضا نتائج وقدرة الإدارة على استخدام الموارد المتاحة والموضوعة تحت تصرفها.

[1] نفس المرجع السابق، ص 180.

لتحقيق هذا الهدف يجب أن توفر القوائم المالية، بيانات ومعلومات عن مايلي:

- وضعية الأصول
- الالتزامات، الإيرادات
- حقوق الملكية
- المصروفات متضمنة الأرباح والخسائر
- التغيرات الأخرى في حقوق الملكية
- التدفقات النقدية

كما تساعد هذه البيانات والمعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة في القوائم المالية، لمستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات المالية المستقبلية للمؤسسة محل الاهتمام، خاصة من حيث المبالغ والتوقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية.

❖ **مباديء إعداد القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي:**

- **مبدأ الدورة المحاسبية:** عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة مالية حيث تبدأ في N/01/01 وتنتهي في N/12/31، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 12/31، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، أو في الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، في هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها "[1]
- **مبدأ استقلالية الدورات:** قد جاءت المادة رقم **12** من المرسوم التنفيذي **08 -156** على انه يجب أن تكون كل سنة مالية مستقلة عن سابقتها والسنة الموالية لها، من حيث النتيجة مما ينتج عنه الأحداث والعمليات الخاصة بها
- **مبدأ الوحدة الاقتصادية:** حسب هذا المبدأ فإن المؤسسة تعتبر كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، أي أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك، تكمن أهمية هذا المبدأ في تحديد مسؤولية المؤسسة تجاه الغير خاصة الملاك، هذا ما نصت عليه المادة رقم **09** من المرسوم التنفيذي رقم **08-156**.[2]

[1] عزوز علي، متناوي محمد: **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المالي المحاسبي**، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوادي يومي 17،18 /01/ 2010، ص2.

[2] Djelloul Saci: **Comptabilité de L'entreprise et Système économique**, L'expérience Algérienne, Alger, 1991, p: 84.

المطلب الرابع: عرض القوائم المالية وفق للمعايير المحاسبية الدولية

أولا: عرض القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1)

لا يمثل الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية معيارا محاسبيا، لذلك تم وضع من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية معيارا خاصا بعرض القوائم المالية، وقد صدر المعيار **IAS1** عام 1975 تحت اسم " الإفصاح عن السياسات المحاسبية "، مع المعيار **IAS 5** بعنوان " المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية " الذي ألغي لاحقا.

في سنة 1979 تم إصدار المعيار " **IAS13** " عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة " ولما كانت هذه المعايير الثلاثة تعرض نفس الموضوع فإن هيئة "**IASC**"، أعادت صياغة هذه المعايير سنة 1997 وأدمجت كلها في المعيار المحاسبي الدولي الأول، وقد تم تعديل هذا المعيار سنة 2003 وسنة 2007 مع بداية تطبيقه في 2009/01/01.

هناك تفسيرات تتعلق بهذا المعيار تم إصدارها مكملة له، تتمثل في:[1]

IAS27: تقييم جوهر المعاملات التي يأخذ شكلها القانوني عقود الإيجار

IAS29: عقود الامتياز هي معلومات يجب عرضها

IFRS1: تغير الالتزامات الحالية المتعلقة بالتفكيك، إعادة التهيئة والعمليات المماثلة

1- الهدف من المعيار

يهدف هذا المعيار إلى شرح أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للمؤسسة، بقوائمها المالية السابقة وقوائم المؤسسات الأخرى، كما يحدد هذا المعيار الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية والحد الأدنى لمكوناتها.[2]

2- مجال التطبيق

يطبق هذا المعيار على كل القوائم المالية، سواء كانت مستقلة (فردية) أو قوائم مالية مجمعة، المعدة والمعروضة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية من طرف المؤسسات الهادفة للربح (مؤسسات قطاع الأعمال) بما فيها مؤسسات القطاع العام، ويمكن للمؤسسات غير الهادفة للربح تطبيق هذا المعيار وكذلك المؤسسات التي ليس لها حقوق ملكية بالمعنى المذكور في المعيار (**IAS 32**) أو المؤسسات التي لا يتمثل رأسمالها في حقوق الملكية (مثل التعاونيات)، ولا يطبق هذا المعيار على القوائم المالية المرحلية المعدة طبقا للمعيار "**IAS34**".

3- الغرض من القوائم المالية

تمثل القوائم المالية عرضا هيكليا للمركز المالي والأداء المالي للمؤسسة، وتهدف إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية المفيدة في اتخاذ القرارات، من طرف المستخدمين لها، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها

سوف نستعرض أهم البنود المتعلقة بعرض القوائم المالية المحددة في هذا المعيار وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، معتمدين على النص (باللغة الانجليزية) المنشور من طرف الإتحاد الأوروبي ضمن النظام 2008/1126، المتضمن لكل من معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية المصادق عليها حتى 2008/10/15، الصادر عن الإتحاد تحت رقم L339 بتاريخ 2008/12/18.

جدول رقم (1-1): المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

IFRS 1	تبني المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية للمرة الأولى	First-time-adoption of international Financial Reporting Standards
IFRS 2	الدفع على أساس الأسهم	Share-Based payment
IFRS 3	اندماج الأعمال	Business Combinations
IFRS 4	عقود التأمين	Insurance Contrasts
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقعة	None-current assets held for sale and discontinued operations
IFRS 6	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	Explorations for and Evaluation of mineral resources
IFRS 7	الأدوات المالية، الإفصاح	Financial Instruments ;Disclosure
IFRS 8	القطاعات العملية	Operating Segments
IFRS 9	الأدوات المالية	Financial Instruments
IFRS 10	البيانات المالية الموحدة	Consolidated Financial Statements
IFRS 11	الترتيبات المشتركة	Joint Arrangements
IFRS 12	الإفصاح عن الحصص في المنشآت المشتركة	Disclosure of Interests in Other Entities
IFRS 13	قياس القيمة العادلة	Fair Value Measurement

SOURCE: http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation- financiere/ressources /normes-ifrs-proprement-dites/index.aspx

ثانيا: هيكل المعايير المحاسبية الدولية

جاءت أهم المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي **(IAS/IFRS)** الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة **IASC (IASB سابقا)** منذ نشأته **1973** إلى غاية **2013**، وفق التحديثات الأخيرة للمعايير كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): أهم المعايير المحاسبية الدولية

المعيار	إسم المعيار باللغة العربية	إسم المعيار باللغة الإنجليزية
IAS 1	عرض القوائم المالية	Presentation of Financial Statements
IAS 2	المخزون	Inventories
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	Cash Flow Statements
IAS 8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	Accounting Policies Changes in Accounting Estimates and errors
IAS 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	Sheet Date Events After the Balance
IAS 11	عقود الإنشاء	Construction Contracts
IAS 12	ضرائب الدخل	Income Taxes
IAS 14	التقارير المالية للقطاعات	Segment Reporting
IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات	Property Plant and Equipment
IAS 17	عقود الإيجار	Leases
IAS 18	الإيراد	Revenue
IAS 19	منافع الموظفين (التقاعد)	Employee Benefits
IAS 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	Grants of Accounting for government and Disclosure Government Assistance
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	Foreign The Effects of Changes in Exchange Rates
IAS 23	تكاليف الإقتراض	Borrowing Costs
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	Related Party Disclosures
IAS 26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	Accounting and Reporting By Retirement Benefit Plans
IAS 27	القوائم المالية الموحدة	Financial Consolidated and Separate statements
IAS 28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	Investments in Associates

IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	Hyperinflationary Financial Reporting in Economies
IAS 30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المشابهة	Statements of Disclosures in the Financial Institutions Banks and Similar
IAS 31	الحصص في المشاريع المشتركة	Interests In Joint Ventures
IAS 32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	Financial Instruments : Disclosure and Presentation
IAS 33	حصة السهم من الأرباح	Earnings Per Share
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	Interim Financial Reporting
IAS 36	إنخفاض قيمة الموجودات	Impairment of Assets
IAS 37	المخصصات، والأصول والالتزامات المحتملة	Eventuels Provisions; Passifs éventuels et Actifs
IAS 38	الموجودات غير الملموسة	Intangible Assets
IAS 39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	Financial Instruments :Recognition and Measurement
IAS 40	الاستثمارات العقارية	Investment Proprty
IAS 41	الزراعة	Agriculture

المصدر: خدومة الوردي: المعايير المحاسبية الدولية، مجموعة من محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، 2010-2011، (بتصرف).

ثالثا: الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية

ينص المعيار المحاسبي الدولي **IAS1** " عرض القوائم المالية "، وفق ما يلي:

1- العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي

يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات التي مرت بها المؤسسة بشكل صادق، بما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والخصوم، الإيرادات والمصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية من قبل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.[1]

2- فرضية استمرارية المؤسسة

إعداد القوائم المالية يتم بموجب فرض استمرار المؤسسة، عند وجود مخاوف كبيرة لدى الإدارة تفيد بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار، يتوجب الإفصاح عن ذلك وعن الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة، والإفصاح عن الأساس الذي يتم بموجبه إعداد القوائم المالية.

[1] شناي عبد الكريم: **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015، ص: 132.

3- أساس الاستحقاق المحاسبي

إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية التي يتم إعدادها على الأساس النقدي، ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، كذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي.

4- الاتساق في العرض

المحافظة على الاتساق في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية المعدة خلال الفترات المالية المتتالية، لا يمكن الخروج عن هذا الاتساق إلا في حالة حدوث تغيير أحد معايير المحاسبية الدولية أو عند حدوث تغيير الظروف الخاصة بالمؤسسة.

5- الأهمية النسبية والتجميع

الزامية عرض البنود غير المتشابهة والتي تمثل بنود لها أهمية نسبية في بنود منفصلة، أما في حالة كون قيمة البند لا تمثل أهمية نسبية عالية، فيجوز دمجها مع بنود أخرى حسب الطبيعة أو الوظيفة المتشابهة في بند واحد، ويمكن تفصيل ذلك في الملاحق.

6- عدم المقاصة

المقاصة تعني إظهار وعرض بند معين بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين أو العكس، والمقاصة قد تؤدي إلى ظهور غموض المعلومات المقدمة لمستخدميها، لذلك فقد منع المعيار المحاسبي الدولي الأول إجراء المقاصة بين أي من الأصول والالتزامات والأعباء والإيرادات، ما لم يسمح أو يطلب ذلك أحد معايير المحاسبة الدولية.

7- المعلومات المقارنة

ينص المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض البيانات المالية في القوائم المالية للفترة المالية الحالية والفترة السابقة، ما لم يتطلب معيار محاسبي معين خلاف ذلك، كما يؤكد المعيار على ورود المعلومات المقارنة في الإيضاحات والملاحظات عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية

جدول رقم (1-3): قائمة المركز المالي

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية	XXXXXX	رؤوس الأموال	XXXXXX
الأصول الثابتة غير المادية	XXXXXX	رأس المال الصادر	XXXXXX
عقارات التوظيف	XXXXXX	احتياطات	XXXXXX
أصول ثابتة مادية	XXXXXX	النتيجة	XXXXXX
(ملموسة)	XXXXXX	فوائد الأقلية	XXXXXX

الأصول البيولوجية	XXXXXX	خصوم غير جارية	XXXXXX
مساهمات في شركات حليفة	XXXXXX	قروض بفوائد	XXXXXX
أصول مادية أخرى	XXXXXX	ضرائب مؤجلة	XXXXXX
الأصول الجارية	XXXXXX	المؤونات مخصصات التقاعد	XXXXXX
المخزونات	XXXXXX	خصوم مالية أخرى	XXXXXX
زبائن ومدينون آخرون	XXXXXX	خصوم جارية	XXXXXX
الخزينة وأشياء الخزينة		قروض جارية بفوائد	XXXXXX
		ضرائب جارية واجبة الدفع	XXXXXX
		موردون ودائنون آخرون	XXXXXX
		مؤونات الضمان	XXXXXX
المجموع	XXXXXXXX	**المجموع**	XXXXXXXX

المصدر: علاوي لخضر : **النظام المحاسبي المالي**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2008، ص63، (بتصرف).

جدول رقم (1-4): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

الفترة من N/01/01 إلى N/12/31	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3-قيمة الاستغلال المضافة (1-2)			
أعباء العاملين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
المخصصات للإهتلاكات والأرصدة			
استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة			
5- النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+7)			

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية 8- النتجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية			

المصدر: لجنة م،ص، ز،ع، **النظام المحاسبي المالي**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2008، ص- ص: 76- 77.

جدول رقم (1-5): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع			
(مصاريف العاملين، المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العامة			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المجمد			
منها حصة ذوي الأقلية			
حصة المجمع			

المصدر: لجنة (م.ص. ز. ع)[1]، مرجع سابق، ص78.

[1] **(ل ، ص، ز، ع): هذا الترميز يعني لجنة الصفحات الزرقاء العالمية.**

جدول رقم(1-6): الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية	**تدفق نقدي إلى الداخل**	**تدفق نقدي إلى الخارج**	**الصافي**
صافي الربح	×		
مبيعات السلع والخدمات	×		
فوائد القروض	×		
مدفوعات للموردين (ثمن البضاعة)		×	
مدفوعات للدولة عند الضرائب		×	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية(1)			×
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
بيع العقارات	×		
بيع الآلات	×		
شراء معدات		×	
شراء سندات		×	
صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية(2)			×
تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية:	×		
بيع أسهم ملكية	×		
إصدار سندات		×	
توزيع حصص أرباح المساهمين		×	
إطفاء ديون طويلة الأجل			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية(3)			×
الزيادة أو النقص في النقدية (1+2+3)			×××
+ النقدية في بداية الفترة			××
=النقدية في نهاية الفترة			××××

المصدر: إبراهيم نور عبد الناصر وآخرون: مرجع سابق، ص283.

جدول رقم (1-7): شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية

قائمة التغيرات في الحقوق الملكية عن السنة المنتهية في N/12/31

	أسهم رأس المال	أرباح غير موزعة	ترجمة العمليات الأجنبية	أصول مالية متاحة للبيع	فائض إعادة التقييم	الإجمالي	حصة الأقلية	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في (n)/01/01	X	X	(x)	X	–	X	x	X
التغيرات في السياسات المحاسبية	–	X	–	–	–	X	x	X
الرصيد مجددا	X	X	(x)	X	–	X	x	X
التغيرات في حقوق الملكية للسنة (n)	–	(x)	–	–	–	(x)	–	(x)
توزيعات الأرباح	–	X	X	x	X	X	x	X
إجمالي الدخل الشامل للسنة								
الرصيد في (n)/12/31	X	X	X	X	X	X	X	X
التغيرات في حقوق الملكية للسنة (n+1)	x	–	–	–	–	x	–	x
أسهم رأس المال المصدرة	–	(x)	–	–	–	(x)	–	(x)
توزيعات أرباح	–	x	x	(x)	x	x	x	x
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	x	–	–	x	–	–	–
تحويل إلى الأرباح غير الموزعة								
الرصيد في (n+1)/12/31	X	X	X	X	X	X	X	X

المصدر: حنيش وهيبة: **أثر الانتقال لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011، ص7.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يعتمد التحليل المالي على النسب المالية لقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس القوائم (الميزانية مثلا) أو قيم مشتقة أكثر من قائمة مالية، هناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية كتحليل السيولة، تحليل الربحية، تحليل النشاط وتحليل الهيكل التمويلي، ولهذا كان لزاما على مستخدمي المعلومات والبيانات المالية في اتخاذ قراراتهم الاعتماد على قوائم مدققة وممنوحة المصداقية والموثوقية في مخرجاتها، من معلومات وبيانات وهذا لتدنية المخاطرة إلى اقل مستوى ممكن.

المطلب الأول: ماهية تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول:التطور التاريخي للتحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات القرن 19 وذلك تزامنا مع ازدياد انتشار شركات المساهمة وما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية، ولقد انصب الاهتمام في بادئ الأمر على الميزانية باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويلة الأجل.

مع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المؤسسات، يعود ذلك إلى تاريخ 1890/02/09 عندما اقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرف ولاية نيويورك بأن يطلبوا ممن يقترضون المال تقديم بيانات مكتوبة حول أصول والتزامات مؤسساتهم، ذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة.

لقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906 وفي عام 1908 تم إعتماد القياس الكمي بواسطة النسب، كما كان لعمليات الاستثمار دورا هاما في تطور التحليل المالي لان التفكير في الاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي على الوضع المالي للمؤسسة بناءا على تحليل بياناته

المالية، ولقد استخدم **لورنس تشامبرلين** في كتابه " مبادئ الاستثمار في السندات المنشور لأول مرة عام 1911 نذكر منها نسبة النقل نسبة التشغيل وغيرها "[1]

عموما مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط وارتبطت بعض التطورات بأحداث اقتصادية هامة، امتدت تأثيراتها إلى الدراسات الاقتصادية والمالية أما عن مراحله فيمكننا إيجازها فيما يلي:[2]

- **المرحلة الأولى نهاية الستينات (1960)**

بدأ التحليل المالي بانطلاقة ضخمة شكلت تطور ثاني حتى لا نقول ثورة وتجسد دلك، في التدخل لتطوير مجلس المهندسين المهنيين والمحللين الماليين بإجراء تحليل مالي استراتيجي على حسابات المؤسسة[3]

- **المرحلة الثانية السبعينات(1970)**

عرف التحليل المالي تطورا جديدا برز في ظاهرتين يفسران في جزء، التطبيق لتقنية جديدة تسمح بتمحيص التحليل وتبسيط استعمال مفهوم سيولة الاستغلال، مع انخفاض لمعدل الفائدة الحقيقي بفعل ارتفاع معدل التضخم بالإضافة إلى إدماج معدل التضخم في تحديد مخاطر التضخم.

- **المرحلة الثالثة ابتدءا من سنة(1980):** تميزت هذه المرحلة، بما يلي:
  - أصبحت معدلات الفائدة معدلات حقيقية مع عودة أهمية رؤوس الأموال الخاصة كنتيجة
  - زادت انتشار تمويل الاحتياجات المالية اعتمادا على الأسواق المالية
  - أصبح التحليل المالي يسمح بتقدير قيمة المؤسسة بظهور منهج تحليلي شامل، صناعي، تجاري، مالي.
- **المرحلة الرابعة ابتداء من(1990)**

عرفت تطور النظرية المالية مع استخدام تقنيات الإعلام وتطور أساليب المحاكاة المالية ومناهج التقديرات المالية بعيدة المدى، زيادة دور المساهمين في القرارات المالية، مع بدايات القرن الواحد والعشرين (2000) عرفت المؤسسات الأوربية أداء جيد وتطور سريع لأسواق رؤوس الأموال[4]

---

1 منير شاكر محمد، وآخرون: **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص- ص 10-11.

2 يوسف قريشي، الياس بن ساسي: **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2006، ص47.

3) Pierre Vernimmen : **Finance d'entreprise**, 5ème édition, Dalloz, 2002.P 367

4 يوسف قريشي، الياس بن ساسي: مرجع سابق، ص 49.

لقد عرف التحليل المالي في السنوات الأخيرة تطورا سريعا، يفسر بعدة أسباب نذكرها:[1]

- احتياجات تسيير المؤسسات والمجموعات
- تطور المعلومات المالية
- عمليات إعادة الهيكلة
- الخوصصة
- تطور المؤسسات العالمية (المتعددة الجنسيات)
- نشوء المؤسسات متعددة الجنسيات
- الأهمية المعطاة لخلق قيمة للمساهمين

الفرع الثاني: تعريف التحليل المالي للقوائم المال

زاد الاعتماد على نتائج التحليل المالي للقوائم المالية منذ العقود الماضية وتوسعت مجالات استخداماتها، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بتطوير مفهوم التحليل المالي وأدواته وكذا أساليبه ويمكن إعطاء بعض التعاريف فيما يلي:

التعريف الأول: هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما سيكون عليه المستقبل.[2]

التعريف الثاني:[3] " عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، التي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية، والمالية للمشروع، ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، ولكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد إتخاذ القرارات ".

1 Jossette Peyard : **Analyse Financière** ; 8éme édition éd Vuibert Paris, 1999 , P8.

2 وليد ناجي الحيالي، البطمة محمد عثمان: **التحليل المالي: الإطار النظري وتطبيقاته العلمية**، ط1، عمان، الأردن، 1996، ص20.

3 محمد مطر: **التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، 2000، ص.3

التعريف الثالث: يسمح التحليل المالي بقياس كفاءة كيفية خلق المؤسسة للقيمة [1]

التعريف الرابع:[2] " دراسة القوائم المالية بعد توضيحها واستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم وأثر هذه التغيرات،واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقيم أداء هذه المؤسسات. "

التعريف لخامس: يعرف (P– conso) التحليل المالي على أنه" وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها، ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وتهدف إلى وضع تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة "[3]، وعليه فالتحليل المالي هو" تشغيل البيانات التاريخية للقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة مما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق أرباح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع "[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

1. التحليل المالي يتعلق بالأرصدة التاريخية للقوائم المالية وأنه يسبق التخطيط المالي
2. يهدف إلى تحقيق مصلحة الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة
3. إظهار الارتباطات بين عناصر القوائم المالية
4. التحليل المالي هو عملية تسمح باكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة

بالتالي هو وسيلة للرقابة والتي تتيح اكتشاف الانحرافات ومنه تصحيحها حاضرا وتفاديها مستقبلا.

1 Pierre Vernimmen : **Finance d'entreprise** ,4éme Edition Dalloz, 2000, P117

2 منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور: **التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات**، ط2، دار وائل للنشر عمان، 2000، ص12.

3 Pierre Conso : **la Gestion Financière**, 5ème Edition Paris, Dunod, 1979, P135

4 خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية: **الأساليب الحديثة للتحليل المالي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2006، ص65.

على العموم يمكن أن نخلص إلى صياغة تعريفا شاملا للتحليل المالي" **فهو عبارة عن دراسة البيانات المسجلة في القوائم المالية لإظهار علاقات الارتباط الموجودة بين مختلف بنود القوائم، بهدف التوصل إلى بعض الاستنتاجات التي تساعد على عمليات الإدارة من تخطيط ورقابة، ويستخدم في ذلك أدوات وأساليب تدعى تقنيات التحليل المالي والتي سنتطرق إليها فيما بعد** "

الفرع الثالث: العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام التحليل المالي

توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالتحليل المالي، من بينها:

1- التطور الصناعي والتكنولوجي:

إن التطور العلمي وما صاحبه من ثورة صناعية كبرى أدت إلى الحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة، هذا ما عجزت عنه المؤسسات الفردية وشركات الاستثمار هذا ما أدى إلى ظهور شركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير المال.

بالتالي تم الفصل بين إدارة الشركة وملكيتها، في ضرورة لإيجاد طبقة مهنية تدير المؤسسات نيابة عن مالكيها، كما أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المسيرين وبالتالي زاد الاهتمام بالقوائم المالية والتي توفر الأساس لتقييم الأداء المالي لهؤلاء المسيرين.

2- الائتمان:

يعتبر الائتمان عصب الحياة الاقتصادية فتأخر المؤسسة عن سداد التزاماتها التي تحمل تكلفة الاقتراض أو تأخر مديني المؤسسة سوف يسبب مشكلة مالية، لذلك نرى أن بيوت المال والإقراض المتخصصة كالبنوك تهتم اهتماما خاصا بدراسة الوضعية المالية للجهات الطالبة للقروض قبل منحها، وهذا ما زاد من أهمية تحليل القوائم المالية[1]

3- أسواق الأوراق المالية :

تمثل شركات المساهمة الشكل القانوني الأكثر انتشارا في الدول الرأسمالية لتكوين وإستثمار الأموال، كما أن تدخل الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية يهدف لضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح، ما هذا الإ اعتراف من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع، قوائم مالية معبرة وقادرة على أن توضح له كفاءة الشركات التي يرغب الاستثمار فيها.

1 احمد نور: **المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004، ص:471.

4- التدخل الحكومي في طريقة وكيفية عرض البيانات بالقوائم المالية:

اهتمت الحكومات بإصدار القوانين التي تضمن حماية المستثمرين من تلاعب المديرين والمؤسسين، سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية وذلك لإطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) على الوضعية المالية للمؤسسة[1]

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي وأساليبه

هناك عدة أدوات وأساليب تستخدم في التحليل المالي للقوائم المالية لا يمكن ذكرها كلها لهذا سنركز على النسب المالية الأكثر شيوعا في الاستخدام، وسنركز في الأساليب على أسلوبين وهما التحليل الراسي والتحليل الأفقي (يستخدم في المقارنة بين دورات مختلفة)

الفرع الأول: التحليل الراسي[2]

يهتم التحليل الراسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، على سبيل المثال يمكن قياس النقدية إلى إجمالي الأصول ثم المخزون السلعي إلى إجمالي الأصول، وهكذا تتم قياس نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية.

ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع أخر من التوزيع وهو كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر، مثل: النقدية إلى إجمالي الأصول المتداولة، أو المخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة، في حين يتم قياس نسبة العدد والآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة، هكذا يفهم من هذا إن التحليل الراسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية مما يساعد الإدارة بلا شك في فهم مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة، حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم.

1 منير شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص-ص: 9-10.

2 مجلة نشرية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت ، أفريل 2013- السلسلة الخامسة العدد 9 ،ص: 4.

الفرع الثاني: التحليل الأفقي التاريخي

التحليل الأفقي يهتم بالتغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى بمعنى انه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، هذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات

كما يمكن القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية[1]

الفرع الثالث: تحليل النسب المالية

❖ **نسب السيولة:** " يقصد بها قدرة المنشاة على مواجهة وسداد التزاماتها وديونها المستحقة في الأجل القصير "[1]

تساعد معرفة نسب السيولة المستثمر في تقييم قدرة الشركة على تحويل الأصول إلى نقدية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، حيث يجب أن تحافظ الشركة على توفير رأس مال عامل كافي للوفاء بالتزاماتها المتداولة.

لعل أهم نسب تحليل السيولة في رأس المال العامل والذي يتم حسابه بخصم مجموعة الالتزامات المتداولة من مجموع الأصول المتداولة، حيث يجب أن تحتفظ بقدر مناسب من رأس المال العامل لجذب المستثمرين، ويمكن التعرف على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وزيادة مبيعاتها واستغلال الفرص المالية المتاحة بتحديد مدى كفاية رأس مالها العامل[2]

هناك طريقة أخرى لاختيار كفاية رأس المال العامل وهي الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية، لذلك يستبعد المخزون من حساب نسب السيولة السريعة، ويتم حساب تلك النسبة بقسمة الأصول سريعة التداول على الالتزامات المتداولة.

نجد ثلاثة أنواع من نسب السيولة مستخدمة في التحليل المالي، هي:[2]

- **نسبة السيولة العامة:** هذه النسبة تعبر عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل والخصوم قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = (المخزون+الحقوق+النقديات)/القروض قصيرة الأجل

1 رضوان حلوة وآخرون: **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 2004، ص: 49.

2 نشرة يصدرها معهد الدراسات المصرفية: مرجع سابق، ص:4.

- **نسبة السيولة المختصرة:** تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير، ذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات.

يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول قصيرة الأجل – المخزون) / الديون قصيرة الأجل

- **نسبة السيولة الفورية:** تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة ذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاح وذلك دون أن تكون ضرورة تصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير، أو بعبارة أخرى يبين هذا المؤشر مقدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها، كم من موجودات المؤسسة السائلة قابل للتحويل إلى نقد أو ما شابه النقد لسداد الالتزامات قصيرة الأجل.

يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الفورية = النقديات/ القروض قصيرة الأجل

❖ **نسب الرافعة المالية**

تبين كيفية أو مدى اعتماد الشركة على الاقتراض لتمويل أنشطتها وقدرتها على مواجهة الالتزامات المترتبة على هذا الافتراض، فالإسراف في الاقتراض يؤدي إلى زيادة التكاليف بالشركة لوجوب دفع الفوائد المتعلقة بالقروض، هناك حد معين من الاقتراض يستطيع المستثمرون قبوله ولكن الزيادة عن حد المعقول تدعو للحذر، لعل أبرز تلك النسب المتعلقة بتحليل الرافعة، ما يلي:[1]

- **نسبة القروض إلى حقوق الملكية:** توضح العلاقة بين القروض وحقوق الملكية، وتستخدم كأداة تحذيرية من تزايد قروض الشركة، فكلما ارتفعت تلك النسبة كلما ارتفعت المخاطر المالية، وكلما زادت القروض كلما انخفض حد الأمان بالنسبة للدائنين.

1 أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص566.

- **معدل تغطية الأصول:** يعبر ذلك المعدل عن نسبة تغطية الأصول الملموسة للشركة ولذا فهي تعطي للدائن مقياسا للحماية التي توفرها له الشركة، بأصولها الملموسة وذلك بعد استبعاد الديون التجارية التي عادة ما تكون ذات أولوية سابقة على القروض.
- **نسب إجمالي رأس المال:** توضح تلك النسب الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل في الشركة، وتساعد تلك النسب على توضيح مدى ملائمة الهيكل التمويلي للشركة، حيث أن وجود نسبة كبيرة من تمويل الشركة من القروض قد يعطي مؤشرا على احتمال مواجهة الشركة لمشكلات تمويلية.

- **معدل تغطية الفوائد:** يقيس ذلك المعدل قدرة الشركة على سداد أعباء الفوائد على القروض ويحدد عدد مرات تغطية تلك الفوائد من أرباح الشركة، كما يحدد معدل تغطية الفوائد هامش الأمان لاستمرارية الشركة حيث كلما كان معدل التغطية أعلى كلما زاد هامش الأمان، حيث أن عدم قدرة الشركة على مقابلة أعباء التمويل قد يؤدي إلى إفلاسها.

يتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح قبل الضرائب وإجمالي أعباء الفوائد.

- **معدل تغطية أعباء الخدمات:** يوضح معدل تغطية الفوائد مدى قدرة الشركة على سداد أعباء الفائدة على القروض، لكنه لا يوضح مدى قدرتها على سداد أقساط تلك القروض والتي تعتبر من الأمور الهامة التي توضح المخاطر المالية التي تواجهها الشركة (الإفلاس)، لذلك يكون من الضروري احتساب معدل تغطية أعباء خدمة الديون سواء الأقساط أم الفوائد.

من كل ما سبق حول الرفع المالي يمكن تبسيط الفكرة أكثر، فيما يلي:[1]

- **نسبة الرفع المالي Leverage Ratios:** هي النسب التي تقيس مدى اعتماد المنشأة في التمويل على مصادر خارجية:
  - إجمالي الالتزامات إلى الأصول

إجمالي الالتزامات إلى الأصول = إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول

[1] https://www.facebook.com/accountant.2ordny/posts/1454426631442421#!/accountant.2or, le 11/03/2016 a 18 :10.

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين.

- الالتزامات إلى حقوق الملكية

إجمالى الالتزامات إلى الأصول = إجمالى الالتزامات ÷ إجمالى حقوق الملكية

تعطي النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالى حقوق الملكية.

- معدل تغطية الفوائد

معدل تغطية الفوائد = صافى الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ مصروف الفوائد

وتوضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض والسندات باستخدام صافى ربح التشغيل وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للشركة.

❖ **نسب تحليل الربحية ونسب تحليل النشاط**

- **نسب تحليل الربحية:** يوضح التحليل المالي للربحية مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها لتحقيق أقصى نفع ممكن للمستثمرين فيها، وتعطي الربحية مؤشرا على السلامة المالية للشركة على المدى الطويل، ولعل أبرز طرق تحليل الربحية مايلي:[1]

- **هامش مجمل الربح:** يفيد في تحليل الاتجاه الداخلي الأداء وأيضا في عمل المقارنات الخارجية أو يظهر هامش مجمل ربح، معدل ربحية مبيعات الشركة بعد خصم تكلفة المبيعات ويتم حسابها بقسمة مجمل الربح على صافي المبيعات.
- **هامش الربح التشغيلي:** يعد من النسب المتحفظة التي تقيس قدرة الشركة على استخدام مواردها، لأنها تأخذ في اعتبارها المصروفات البيعية العمومية والإدارية التي تتكبدها الشركة بجانب تكلفة المبيعات، ويتم حسابها بقسمة صافي الربح التشغيلي على صافي المبيعات.
- **هامش صافي الربح:** يعد مؤشرا هاما لإظهار كفاءة إدارة الشركة بعد أخذ كافة المصروفات والضرائب في الاعتبار.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية** ،مرجع سابق، ص، ص :567،568.

- **صافي العائد على رأس المال المستثمر:** يقيس معدل العائد الذي حققته الشركة على جميع الأموال المستثمرة بها، حيث يتم حسابها عن طريق قسمة صافي الربح قبل البنود غير العادية بالإضافة إلى إجمالي أعباء الفوائد على رأس المال المستثمر.

- **صافي العائد على حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية:** تعتبر النسبة هامة لحملة الأسهم العادية لأنها تعكس ربحية رأس مال الشركة، يتم حسابها بقسمة صافي الربح قبل البنود غير العادية ناقصا منها توزيعات الأسهم الممتازة على حقوق الملكية للأسهم العادية.

- **نسب تحليل النشاط:** تقيس معدلات النشاط مدى كفاءة الشركة في إدارة أصولها كالمخزون وحسابات المدينين، ذلك من خلال ما يعرف بمعدلات الدوران، لعل أبرزها مايلي:[1]

- **معدل دوران المدينين:** يقيس ذلك المعدل عدد مرات نحول حسابات المدينين إلى نقدية خلال العام كمؤشر على كفاءة سياسات الائتمان والتحصيل التي تتبعها إدارة الشركة، يتم حساب معدل دوران المدينين بقسمة صافي المبيعات السنوية على متوسط أرصدة المدينين.

معدل دوران المدينين = صافي المبيعات / متوسط رصيد المدينين

- **متوسط فترة التحصيل:** يقيس هذا المعدل متوسط عدد أيام فترة تحصيل حسابات المدينين، حيث يتم حسابها بقسمة عدد أيام السنة على معدل دوران المدينين.

- **معدل دوران المخزون:** يقيس ذلك المعدل عدد مرات تحول المخزون إلى نقدية خلال السنة، ويمكن التعبير أيضا عن هذا المعدل بعدد أيام المخزون، ويتم حسابه بقسمة تكلفة المبيعات على متوسط المخزون.

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون

[1] أمين السيد أحمد لطفي: مرجع سابق ، ص569.

- **متوسط دورة التشغيل:** تعني تلك الفترة الزمنية الممتدة من بدء استخدام النقدية في شراء المخزون من المواد الخام، حتى إعادة تحصيل النقدية من خلال بيع السلع والخدمات المنتجة، ويعتبر طول فترة التشغيل عاملا هاما في تحديد احتياجات الشركة من الأصول المتداولة، يتم حساب ذلك المتوسط بطرح متوسط فترة سداد الموردين من حاصل جمع متوسط فترة المخزون ومتوسط فترة التحصيل.

❖ **نسب تحليل القيمة ومعدلات التدفقات النقدية**

- **نسب تحليل القيمة:** تربط نسب تحليل القيمة بين السعر السوقي لأسهم الشركة المتداولة بالبورصة وبعض المعلومات الواردة بالقوائم المالية مثل: توزيعات الأرباح وربحية السهم العادي، ومن أهم نسب تحليل القيمة وأكثرها شيوعا، ما يلي:

- **نسب توزيعات الأرباح:** توضح نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين إلى صافي أرباح الشركة، يتم حساب نسبة التوزيعات للأسهم العادية بقسمة التوزيعات على الأسهم العادية على صافي الربح مطروحا منه التوزيعات للأسهم الممتازة (إن وجدت)

- **العائد على السهم العادي (ربحية السهم):** يهتم حملة الأسهم العادية بالعائد على السهم حيث أن تأثير الربحية على سعر السهم في السوق أكبر من تأثير التوزيعات، يتم حسابها بقسمة صافي الربح قبل البنود غير العادية مطروحا منها التوزيعات للأسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة.
- **عائد التوزيع:** هو نسبة التوزيعات على الأسهم العادية والممتازة إلى سعر السهم الحالي في السوق، وتسمح بإجراء مقارنات عادلة بين مختلف السنوات والمؤسسات، يتم حسابه بقسمة التوزيعات السنوية لكل سهم على سعر السوق للسهم.
- **مضاعف الربحية:** يسمح بمقارنة العائد على السهم العادي بسعره السوقي، كما يوضح ذلك المعدل عدد أضعاف سعر بيع السهم بالنسبة للعائد على السهم العادي، ويعتبر ذلك المضاعف من أكثر المعدلات المالية استخداما ذلك وأنه يدمج كل المعدلات الأخرى في معدل واحد.

- **معدلات التدفقات النقدية:** تساعد معدلات التدفقات النقدية في تحليل السيولة والربحية، كما توضح أيضا مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المالية، من أبرز هذه المعدلات، ما يلي:

- **التدفقات النقدية التشغيلية إلى القروض قصيرة الأجل:**[1] يستخدم في تحديد قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل، تعتبر الزيادة في تلك النسبة مؤشرا ايجابيا على تحسين مستوى السيولة بالمؤسسة، يتم حسابها بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على السحب على المكشوف من البنوك.
- **متوسط التغطية النقدية للقروض قصيرة الأجل:** يشرح المعدل سياسة التوزيعات وتأثيرها اللاحق على النقدية المتاحة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل للمؤسسة، تظهر تلك النسبة أيضا مدى قدرة المؤسسة على مواجهة القروض، يتم حساب تلك النسبة بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مطروحا منها التوزيعات النقدية على السحب على المكشوف من البنوك.
- **التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي القروض:** تظهر هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها بإستخدام تدفقاتها النقدية التشغيلية، كلما انخفضت تلك النسبة كلما انخفضت قدرة المؤسسة المالية على السداد، يتم حسابها بقسمة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي القروض.
- **التدفقات النقدية التشغيلية للسهم:** تظهر هذه النسبة إلى التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة التشغيلية بالنسبة لكل سهم، على المدى القصير تعد التدفقات النقدية للسهم مؤشرا أفضل على مدى قدرة المؤسسة على اتخاذ قرارات بالتوسعات المستقبلية وسداد توزيعات الأرباح، يتم حساب ذلك المعدل عن طريق قسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على متوسط عدد الأسهم العادية.
- **التدفقات النقدية التشغيلية إلى التوزيعات النقدية:** يشير ذلك المعدل إلى قدرة المؤسسة على تغطية التوزيعات النقدية من خلال التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، كلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة المؤسسة على سداد التوزيعات النقدية، يتم حساب تلك النسبة بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على التوزيعات النقدية لكل من الأسهم الممتازة والعادية.

[1] أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص: 522.

جدول رقم (1-8): أهم المؤشرات المالية المتعارف عليها

البيان	المؤشر	طريقة حساب المؤشر
السيولة	**معدل التداول:** يهدف إلى تحديد القدرة على الوفاء بالديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة
الكفاءة	**معدل دوران المخزون:** يهدف إلى قياس كيف يتم بيع المخزون بسرعة. **معدل دوران حسابات المدينين:** يهدف إلى تحديد كفاءة المتحصلات من المدينين. **معدل دوران الأصول:** يهدف إلى قياس الاحتياطي المتولد من الأصول المستخدمة.	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون قيمة المبيعات الآجلة / متوسط المدينين صافي المبيعات / متوسط إجمالي الأصول
الربحية	**هامش الربح:** يهدف إلى مقارنة الهامش بهوامش أرباح المنافسين. **العائد على الأصول:** يهدف إلى قياس كفاءة ربحية الأصول **العائد على حقوق الملكية:** يهدف إلى قياس كفاءة ربحية استثمارات المساهمين.	صافي الربح/ صافي المبيعات صافي الربح / متوسط إجمالي الأصول صافي الربح / متوسط حقوق المساهمين
التغطية	**مؤشر الديون:** يهدف إلى تحليل المقدرة على الوفاء بالتزامات الديون. **مؤشر الديون إلى حقوق الملكية:** يهدف إلى مقارنة التمويل عن طريق استثمارات حقوق الملكية.	إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول إجمالي الالتزامات / حقوق المساهمين

المصدر: أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص575.

خلاصـــــــــــة:

في الوقت الذي تتجه فيه الدول نحو الارتباط ببعضها البعض أكثر من أي وقت مضى، في زمن أصبح لواؤه العولمة وزوال الحدود التقليدية، كان لا بد أن يدور الاقتصاد في هذا الفلك هو كذلك، بصورة مسايرة له، فان مجال المحاسبة هو ميدان أخر للانفتاح والإنصهار في تكتلات تتسم بالعالمية، سواء كان ذلك لأسباب داخلية أو خارجية،فإنها أصبحت في حكم الحتمية التي لامفر منها.

إن الانفتاح المنشود المتعلق بالمجال المحاسبي والتحليل المالي، هو ذلك الذي يلبي احتياجات أكثر من طرف، ويفتح أفاق تطور هذا المجال في إطار المصلحة الوطنية من جهة ومصلحة المحيط الدولي بما ينطوي عليه من متعاملين دوليين من جهة أخرى.

الفصل الثاني: مراجعة القوائم المالية في ظل المعايير الدولية

تمهيـــــــد:

تعد المراجعة أهم ركائز ومقومات التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، عليه قد أصبح تطوير ورفع كفاءة مستوى الأداء للمراجعة الداخلية والخارجية، بمثابة الدرع الواقي من المخاطر المحيطة والمستهدفة للمؤسسة الاقتصادية على إختلاف أشكالها.

لهذا قامت الهيئات الدولية القائمة على تطوير المراجعة بما فيها معهد المراجعين الداخليين بإعادة تقويم المبادئ التي تحكم مهنة المراجعة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى السهر على توفر المؤهل العلمي والمهارة الكافية للقائم بالمهمة.

أما عن فرضه لاستقلاليته المنشودة، فقد تعززت مكانة مهنة المراجع في المؤسسة الاقتصادية منذ أولى التوصيات التي انبثقت، بعد الفضائح التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية نهايات 2001 منها: فضيحة شركة الطاقة انرون، وفضيحة شركة ورلد كوم للاتصالات

لذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة

قامت عديد المنظمات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة عبر العصور بالعمل جاهدة على وضع إطار نظري شامل، يهيكل المهنة في قالب سهل وسلس يسهل عمل المراجع خلال تأديته لمهامه، ذلك وأن هذا الإطار لم يسلم من عديد المراجعات بالنظر للتطورات المتسارعة في هذا المجال.

المطلب الأول: ماهيـــة المراجعـــة

الفرع الأول: نشـــأة المراجعـــة

لقد انتقلت إجراءات وعمليات المراجعة من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية، في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من مهامها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المؤسسة الاقتصادية، إلى تطبيق إجراءات المراجعة وفق ما تفرضه المعايير الدولية التي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية خاصة منذ الفضائح التي هزت الأسواق المالية المختلفة.

لذلك فإن الفرض القائم على أن: " لكي تقدم أي مؤسسة اقتصادية نتائج فعالة، عليها أن تستند على نظام رقابة فعال و قوي"، يبقى فرض صحيح نسبيا ذلك أن المؤسسة التي لا تعتمد على المراجعة الداخلية قوية ونظام رقابة فعال لا تتحكم في درجة نموها، أين ستعرف حتما طريق التصفية والانتهاء السريع، بينما النوع الثاني من المؤسسات والتي تهدف إلى الاستمرار، يجب أن تتبنى طريقة سليمة و فعالة في الرقابة الداخلية سواء من الجانب الإستراتيجي أو من الجانب الإداري والمحاسبي.

" كما يمكن الحصول على فهم أفضل للمراجعة (الداخلية والخارجية) عن طريق الاعتراف بها بإعتبارها أحد أدوات الرقابة التنظيمية التي تقوم بقياس وسائل الرقابة الأخرى"[1].

1 السقا السيد احمد: **المراجعة الداخلية الجوانب المالية والتشغيلية**، الجمعية السعودية للنشر، ط1، السعودية، 1997 ، ص27.

" لم تظهر المراجعة إلا بعد ظهور المحاسبة واستخدام قواعدها ونظرياتها في إثبات العمليات المالية "[1]

إن أول من عرف المراجعين هم قدماء المصريين واليونانيين، الذين استخدموا المراجعين من أجل التأكد من صحة الحسابات العامة حيث كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المسجلة بالدفاتر والسجلات، للتأكد من سلامتها وخلوها من التلاعب، الأخطاء وإثبات صحة عمليات التسجيل، مع مرور الزمن تطورت المراجعة شأنها في ذلك شأن كافة المناحي العلمية والمهنية التي تتطور وتتقدم بمرور الزمن ببروز المنظمات الدولية والمنشآت الاقتصادية الضخمة.

"إن التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وزيادة حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً، أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، كل ذلك زاد من أهمية الدور الذي تلعبه المراجعة في عملية الضبط المالي لهذه الأنشطة "[2]

في ذات السياق فإن المنشآت منذ اللحظة الأولى في تخطيط عملها تقوم بوضع أهداف تسعى إلى تحقيقها، وأن تحقيق هذه الأهداف يكون " في أولوية عمل الإدارة أو المسيرين، في هذا الإطار تبقى الإدارة بحاجة إلى معلومات، من أجل ضمان حسن سير العمل وإنجازه بأقل تكلفة ممكنة وبكفاءة عالية لأجل تعظيم الأرباح " [3]

بالتالي إمداد الجمهور الخارجي من مستثمرين ومقرضين وحكومة ومساهمين... الخ، بالبيانات المالية الصحيحة التي تعكس الواقع العملي الذي تعيشه تلك الشركات، وهي هنا "محل أنظار" العديد من المتعاملين ذوي مصالح مختلفة ومتعارضة أحياناً.

من هذا المنطلق ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة حول النشاطات والنتائج، لكي تنال رضاهم، لابد أن تكون تلك المعلومات بعيده عن الشكوك، وأن تخضع للمراقبة والمراجعة.

لقد تطورت المراجعة لتصل إلى ما هي عليه الآن، بعدة مراحل نستعرضها فيما يلي:

مرحلة ما قبل 1500 م: كان المراجع آنذاك يستمع إلى القيود المثبتة في السجلات والدفاتر للوقوف على مدى صحتها، وهكذا نجد كلمة" Audit" مشتقة من الكلمة اللاتينية" Audire "، معناها يستمع.

[1] – Brown.R.Gene :**Changing Audit Objectives and Techniques**, p-2

[2]–http://ecat.kfnl.gov.sa:88/ipac20/ipac.jsp?session المؤسسة العامة للتعليم الفني: **مراجعه ومراقبة داخلية**، السعودية، 2006، ص7.

[3]–محمد بوتين: **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.2005. ص9

إلا أن مهنة المراجعة في تلك الحقبة " كانت تقتصر على الحكام والمشروعات العائلية التي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة، الهدف منها هو الوصول إلى الدقة لمنع أي تلاعب أو غش للدفاتر"[1]

المرحلة الممتدة ما بين 1500 م إلى 1850 م:

لعل أهم ما يميز هذه الفترة بزوغ بوادر ظهور الثورة الصناعية التي أحدثت تغيرا جذريا في كل المجالات حيث ظهر الانفصال الفعلي لملكية المؤسسة عن الإدارة وزيادة الحاجة للمراجعة والمراجعين.

كما تميزت هذه الفترة كذلك بظهور " تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي، حتى ولو لم تكن بصورة متطورة كما هو مستعمل حاليا، وظهور نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع "[2]

المرحلة الممتدة من 1850 م إلى 1905 م:

بعد ظهور الثورة الصناعية، حصل تغيير شامل للمجتمع وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تكوين وحدات اقتصادية، من هنا بدأ اهتمام المحاسبة بتسجيل عمليات الوحدة الاقتصادية وليس الاهتمام بتسجيل عمليات صاحب الوحدة.

فبعد هذه التطورات أصبح المجال مفتوحا أمام المراجعة لتصبح كمهنة مهمة لا يستهان بها.

المرحلة الممتدة من 1905 إلى أواخر 2001 م:

ما يميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى " ذات الفروع والإنتشار الجغرافي العالمي عن الإدارة والمركز الرئيسي، أدى إلى الحاجة الضرورية لمعرفة ما يتم من معاملات في الفروع التابعة والتأكد من أن العمل يتم وفقا للسياسات والقواعد الموضوعة بواسطة المركز الرئيسي، بالتالي تحتاج الإدارة إلى الاطمئنان على سلامة

1 خالد أمين عبد الله: **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص3.

2 اشيتوى إدريس عبد السلام: **المراجعة اجرءات ومعايير**، دار النهضة العربية، بيروت، ط4، 1996، ص: 2.

العمل في تلك الفروع عن طريق إيجاد نظام للمراجعة يغطي فروع المؤسسات المنتشرة ويساعد الإدارة في ضمان فرض رقابتها على تلك الفروع "[1]

كما تميزت هذه الفترة أيضا " بظهور المنشآت المالية الكبيرة كالبنوك وشركات التأمين، وما يتطلبه ذلك النوع من المنشآت إلى مراجعة مستمرة ودقيقة أولا بأول قبل وبعد حدوث العمليات للتأكد من سلامتها ودقتها، فإن الأمر يحتاج إلى تخصيص إدارة مستقلة للمراجعة للتأكد من سلامة العمليات خصوصا وأن الوقوع في أية أخطاء أو تلاعب في مثلا هذه المؤسسات يؤثر على سمعتها "[2]

المرحلة من 2002 م إلى يومنا هذا:[3]

عرفت هذه المرحلة منعرجا كبيرا فيما يخص مهنة المراجعة خاصة الداخلية منها حيث قام معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بتاريخ **2001/10/18 م** بإعادة صياغة معايير المراجعة الداخلية بحيث يبين الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية وفق المفهوم المطور.

صدور عدد من التوصيات لمعهد المراجعين الداخليين في أبريل **2002 م**، التي قدمت إلى سوق الأوراق المالية بنيويورك وتضمنت:

- ضرورة الالتزام بمبادئ الأداء الرقابي
- الإفصاح عن تقييم مجلس الإدارة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة
- ضرورة إنشاء، أو الإبقاء على وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية مع توفير الموارد الكافية والأفراد المؤهلين

صدور قانون **ساربانيس أوكسلي** عن الكونجرس الأمريكي في منتصف عام **2002 م** نتيجة حالات الانهيار في الشركات العملاقة، الذي وضع عدداً من القواعد التي يجب أن تلتزم بها شركات المساهمة من حيث ضرورة إنشاء لجان المراجعة في جميع الشركات المساهمة، والتأكيد على استقلالية هذه اللجان عن

1 محمد أمين: **الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات**، مركز الخبرات الإدارة والمحاسبة، مارس2001، ص:12.

2 المرجع نفسه، ص: 12 .

3 مجلة لجنة المراجعة الداخلية للمملكة العربية السعودية، العدد 13، 2009، (بتصرف).http://alqashi.com/rch/rch22.pdf

الإدارة التنفيذية، مع إلزام إدارة كل شركة بإصدار تقرير ضمن التقرير السنوي يؤكد مسؤولية مجلس الإدارة عن وجود نظام للرقابة الداخلية، تنفيذه بفاعلية.

في عام **2003 م** قام معهد المراجعين الداخليين بإعداد إطاراً للممارسات المهنية (Professional Practices Framework "PPF")، حدد بموجبه المقومات الرئيسة لبناء وإدارة المراجعة الداخلية وتنفيذ عمليات المراجعة.

يتكون الإطار، من:

- معايير المراجعة الداخلية
- قواعد السلوك المهني
- إلزامية المعايير على جميع المنتمين إلى مهنة المراجعة الداخلية إذا تم تبني هذه المعايير من قبل الجهة التي ينتمون إليها

إرشادات الممارسات المهنية وتمثل هذه الإرشادات أفضل الممارسات التي تبناها معهد المراجعين الداخليين لتطبيق معايير المراجعة الداخلية وقد حث معهد المراجعين الداخليين على الالتزام بهذه الإرشادات.

المواد والأدوات المساعدة التي أصدرها أو تبناها معهد المراجعين الداخليين للمساعدة في تنفيذ الأعمال، والتي لم ترد ضمن معايير وإرشادات المراجعة الداخلية، بما في ذلك ما صدر من كتب ودراسات ومؤتمرات وندوات ذات صلة بمهنة المراجعة الداخلية.

الجدول رقم(2-9):أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المراجعة

الفتـــــــرة	الهدف من عملية المراجعة	مـــدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1850 - 1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1905 -1850	اكتشاف التلاعب والاختلاس إكتشاف الأخطاء الكتابية	بعض الاختبارات ولكن الأساس هو المراجعة التفصيلية	عدم الاعتراف بها
1933 – 1905	تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي اكتشاف التلاعب والأخطاء	بالتفصيل ومراجعه اختبارية	اعتراف سطحي
1940 – 1933	تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي اكتشاف التلاعب والأخطاء	مراجعة اختباريه	بداية في الاهتمام
1960 – 1940	تحديد مدى سلامة، صحة تقرير المركز المالي	مراجعه اختبارية	اهتمام وتركيز

SOURCE: Brown, R, Gene: **Changing Audit Objectives and Techniques**, P: 2.

الفرع الثاني: تعريف المراجعة وخصائصها

لقد وردت للمراجعة عدة تعريفات بنوعيها نظرا إلى الحيز الكبير من الاهتمام الذي حازته بعد الأزمات والفضائح المتكررة من كبريات الشركات في العالم، وفي الفقرة الموالية سنورد مجموعة من التعاريف لتوضيح وجهات النظر.

التعريف الأول:

عرفتها الجمعية المحاسبية الأمريكية على أنها " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية "[1]

التعريف الثاني:

التدقيق وبصورة رئيسية هو " فحص للمعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني "[2]

التعريف الثالث :

وقد عرفه كل من S.G.Francelin– G.R.Terry بأنه: " تدقيق نظام التسيير في جوهره تقييم مقارن ومنتظم لوظائف: التخطيط، التنظيم، الدفع ومراقبة مؤسسة معينة " [3]

التعريف الرابع:

حيث عرفها Bonnaullt–Germond: على أنها " اختبار تقني صارم وبناء من طرف مهني مؤهل ومستقل، يمكنه من إعطاء رأي محايد ومعلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام المعايير في إعداد هذه المعلومات " [4]

---

1 محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي: **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 9.

2 هادي التميمي: **مدخل إلى التدقيق**، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2004، ص 20.

[3] George R.Terry. Stephan. Franclin : **Les Principes du mangement**, éd Eeconomica Paris p : 518.

[4] Lionel Collins, Gérard Vallin : **Audit et Contrôle Interne**, p : 21.

التعريف الخامس:

قد عرفه **Burpaud, Simon** أيضا: " على أن "التدقيق هو مراقبة أنظمة الرقابة حيث يقوم بالتحقق من مدى فعالية وكفاءة هذا النظام، وكذا التحقق من مدى صحة ومطابقة المعلومات المقدمة "[1]

إن تخصيص تعريف شامل لما سبق التعرض له يندرج ضمن تعريف المراجعة، غير أن هذا التعريف يبقى محل إنتقاد من طرف جهات أخرى ترى غير ذلك، حيث يقصد بالمراجعة: **(فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويره لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة).**

الفرع الثالث: خصائص المراجعة

هناك ثلاث خصائص بارزة تحدد الإطار العام للمراجعة، تتمثل فيما يلي:

- **المساعدة في التسيير:**

فالمراجع يعمل بجانب أي مسؤول عن الوظائف الأخرى، فيقدم المراجع مساعدات للمسؤولين ومستخدمي التقارير، لمعالجة المشاكل من كل الأصناف والمتعلقة بالإجراءات وأدوات السيطرة الجيدة على كل النشاطات.

- **التأكد من مصداقية المعلومات:**

تعد خاصية صدقية المعلومات من أهم خصائص المراجعة بما يساعد المستثمرين وأعضاء الجمعية العامة على تحسين الأداء وليس الحكم على الأداء، فإعطاء المصداقية للمعلومات والبيانات، كذا اكتشاف الأخطاء ومواطن القصور إن وجدت يعبر عن ابرز خاصية تضمن حقوق الأفراد.

[1] Elie Cohen:**Dictionnaire de Gestion**, Casbah, Edition 96, ALGER, p : 81.

- **وظيفة مستقلة وحيادية:**

يعد الاستقلال والحياد حجر الزاوية في موضوعية نتائج وتوصيات المراجع الداخلي والخارجي على حد السواء، في مدى ملائمة وقبول ما تم نشره في القوائم المالية، فمن دون هذه الاستقلالية والحيادية تكون نتائج وتوصيات المراجع بعيدة عن الموضوعية وتعتبر فيها شيء من التمييز لذلك نجد ارتباط كل خاصية من خصائص المراجعة بأخرى.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة

الفرع الأول: أهمية المراجعة

تكمن أهمية المراجعة في كونها وسيلة لا غاية، تهدف إلى خدمة العديد من الأطراف الطالبين لخدماتها ومخرجاتها بحسب كل طرف له حاجة بها، وهم:[1]

1- مسيرو المؤسسة:

هم من ابرز المعتمدين على المعلومات المالية أو على مخرجات المراجعة بصفة عامة وما تتضمنه من تقارير مرافقة، لوضع الخطط الناجعة (الميزانيات التقديرية)، لتعظيم الربح في مراقبة الأداء وتقييمه، لذلك نجدهم يحرصون على أن تكون تلك البيانات والمعلومات المدققة من طرف هيئة فنية محايدة غاية في الصدق والشفافية.

2- **البنــوك:**

تعتمد على المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية المدققة قصد إتخاذ قرارات مالية مرتبطة إرتباطا وثيقا بين مع ما هو موجود في القوائم ومع ما هو موجود في ارض الواقع، لضمان قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية التي قد تكون سببا في الخسارة إن كانت هذه القرارات غير صائبة.

1زين عبد المالك: **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، غير منشورة، ص: 76.

3-الدولة:

تعتمد هي الأخرى على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الرقابة
- فرض الضرائب
- تحديد الأسعار
- تقرير الإعانات لبعض الصناعات التي تهتم بترقيتها

4- العمال:

تعتمد بعض المنظمات المهنية الممثلة في النقابات العمالية على القوائم المالية المدققة لمراقبة أمرين، هما:

- إلتزام المؤسسة بدفع إشتراكات الضمان الاجتماعي
- كذا سيرورة العمل من خلال الناتج المالي للمطالبة بالزيادات في الأجور والمنح والمكافئات

5- المساهمين وملاك المؤسسة:

يهتم المساهمين بنتائج المراجعة للتأكد من:

- قدرة المسؤولين على التسيير الناجع
- الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة
- الالتزام بالقرارات العليا وتنفيذها
- الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أو العمل على تصويبها والحد من انتشارها

6- المساهمين المحتملين:

هم أصحاب المدخرات المحتمل جلبهم في حالة تحقيق المؤسسة لإرباح كبيرة قد تغريهم، غير أن صدق تحقيق هاته الأرباح يبقى مرهون صدق المعلومة المالية المنشورة في القوائم المالية المدققة، حيث تقدم كضمان أساسي في حالة استثمارات جديدة لطلب مساهماتهم.

7- **الدائنون والموردون:** إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعلومات التي تتم بين المؤسسة و دائنيها، حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة والربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، بالتالي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية وتحديد اتجاهها.

فكل ما سبق التطرق إليه يعبر لنا عن مدى أهمية المراجعة باعتبارها الأداة الأساسية للتحقق من مدى صحة البيانات والمعلومات، التي تقدمها المحاسبة والمراجعة على حد سواء.

الفرع الثاني: أهداف المراجعـــة

تعرف المراجعة على أنها ذلك الفحص الإنتقادي للقوائم المالية والملاحق وكل ما هو محاسبي مالي في تقرير مجلس الإدارة، فهدف المراجع الأساسي هو إعطاء رأي حيادي مدعم بأكثر أدلة إثبات حول شرعية وصدق محتوى القوائم المالية.

ومنه نجد أن الأهداف هي الغايات المرجو تحقيقها من نشاط معين، يتمثل الهدف الأساسي للمراجع الحيادي المستقل في التعبير عن رأيه في القوائم المالية، هذا الرأي الذي يمثل نتيجة لإجراءات منظمة، بغرض تكوين رأي المراجع.

لذلك يجب تحقيق أهداف المراجعة عند مراجعة حسابات القوائم المالية والتحقق منها، هذه الأهداف قد تنبثق عنها أهداف وسيطة، كما أنها تُرشد في التطبيق العملي لمعايير المراجعة:

1- عرض القوائم المالية بصدق وعدالة (الإفصاح)
2- شرعية وصحة العمليات المالية
3- الملكية (الحقوق والالتزامات)
4- استقلال الفترات المالية
5- التقييم
6- الوجود

كل هذه الأهداف تعتبر كحلقة وصل بين معايير المراجعة وإجراءاتها، أو مع الوسيلة التي تتحول من خلالها معايير المراجعة إلى إجراءات.

لذلك " وجب تحقيق بعض الأهداف أو كلها عند تدقيق أرصدة القوائم المالية، لأن فحص السجلات المحاسبية والتقارير، ينتج للمراجع الداخلي مقدرة على الحكم على مدى قوة النظام الموضوع ونقاط الضعف فيه "[1]

بالتالي سنتحدث عن كل هدف من هذه الأهداف الست السابق ذكرها بشيء من التفصيل، كما يلي:

1- عرض القوائم المالية:

لتحقيق هدف عرض القوائم (الإفصاح) فان المراجع يجب أن يكون معنيا بالتحقق من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية التي قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومن هنا فقد وجب على المراجع أن ينفذ إجراءات المراجعة للتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم المالية، وبالطبع فإن الإفصاح يشمل ما جاء في صلب القوائم المالية أو ما ألحق بها في شكل ملاحظات أو مرفقات، وان هدف عرض القوائم يجب أن ينفذ ويستوفي لكافة العناصر الجوهرية بالقوائم المالية

2- شرعية وصحة العمليات المالية (الشمولية):

يتطلب هدف التحقيق في شرعية وصحة العمليات من المراجع ضرورة التحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة، تعكس بشكل صحيح وفعال تغيرات موارد والتزامات الشركة خلال هذه الفترة، لضمان هدفين فرعيين، هما:

أولا: المساعدة على التحقق من شرعية وصحة العمليات، فان هذه العمليات يجب أن تكون مؤيدة ومدعمة بنظام جيد للرقابة الداخلية، ومن هنا كانت مسؤولية المراجع المتعلقة بدارسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به بالنسبة لكل عمليه من العمليات المالية المسجلة بالدفاتر

[1]-السيد أحمد أمين: **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، مصر 2007، ص39.

ثانيا: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المولد لهذه القوائم، حيث يساعد المراجع على تقرير طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية الواجب أدائها بالنسبة لكل رصيد من أرصدة الحسابات المختلفة، بحيث يتمكن المراجع من إبداء رأيه بخصوص عدالة وصدق عرضها

3- الملكية (الحقوق والالتزامات):

" يجب على المراجع فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المشروع من أي تصرفات غير مرغوبة"[1]، وعلى الرغم من أن الحيازة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية بعض الأصول، إلا أن المراجع يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر موجودة وتمتلكها المؤسسة فعلا

4- استقلالية الفترات المالية:

يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، وهذا يتطلب من المراجع التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل يجب أن يتحقق المراجع من أن العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط هذه الفترة الحالية موضوع المراجعة.

هذا الهدف يتطلب غالبا ضرورة فحص المستندات ذات الأرقام المتسلسلة خلال السنة، وتتبع أو مطابقة هذه المستندات على سجلات الفترة

كما أن هذا الهدف يتطلب أيضا، إعادة حساب قيم معينة كالاستهلاك وإستنفاذ المخزونات، فضلا عن تحديد كافة الإيرادات المقبوضة مقدما والمصروفات المستحقة

وعليه فهذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق على كل عناصر القوائم المالية، لكنه غالبا ما يكون أكثر أهمية بالنسبة لبعض العناصر عنه بالنسبة للبعض الأخر

1عبد الفتاح الصحن و آخرون: **الرقابة و المراجعة: على المستوى الكلي و الجزئي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ،ص219.

5- **التقييم:**

يمثل تقييم الأصول غير النقدية هدفا هاما بالنسبة للمراجع، وعادة ما تقوم الأصول على أساس التكلفة التاريخية، أو السوق أيهما اقل، وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما أن هناك بعض الآراء الحديثة تتطلب الإفصاح عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية للمخزون والمباني والمعدات بالمنشآت الكبيرة.

قد تتم المراجعة والتحقق من التكاليف التاريخية " بفحص أدلة الإثبات المستندية، كالعقود وفواتير البيع، كما أن قيم السوق للأوراق المالية المتداولة يتم التحقق منها بالرجوع إلى الأسعار اليومية المعلنة في الصحف المالية، أما قيم السوق لبعض الأصول كالمخزون الراكد أو المتقادم فانه يمكن التحقق منها عن طريق التقديرات المحايدة " [1]

وحتى وقتنا الحاضر فإن إفصاح العميل عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية غير مطلوب مراجعتها.

" مع هذا فان المراجع لازال يتحمل بعض المسؤولية بخصوصها، إما بالنسبة لأغلب الالتزامات فإنها تقوم على أساس القيمة النقدية المطلوبة لسدادها في تاريخ الميزانية"[2]

هذا الهدف من أهداف المراجعة يجب أن يستوفى ويطبق بالنسبة لكافة الأصول غير النقدية، من أجل:

- تقليل إمكانية وجود الأخطاء والغش
- الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها
- ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى

6- **الوجود والتحقق (الحدوث):**

يمثل التحقق والتأكد من الوجود، هدفا من أهداف مراجعة كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، فمسؤولية المراجع الأساسية فيما بتعلق بحسابات الأصول والحقوق تتمثل في التأكد من أن الأصول

1الدهراوي كمال الدين و السيد محمد: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2013،ص178.

2.https://ar.wikipedia.org/wiki/%D88A%D9%86 [2]جمعية المدققين الداخليين الأمريكين (2016/12/06)

والحقوق موجودة فعلا، أما فيما يتعلق بحسابات الخصوم فان مسؤولية المراجع تتمثل في التحقق من أن الالتزامات الموجودة مسجلة بالدفاتر، وان إجراءات التحقق من الوجود إنما تعتمد على طبيعة العنصر وفعالية تكلفة الحصول على الدليل.

المطلب الثالث: فرضيات المراجعة وأنواعها

لكل مهنة فرضيات تقوم عليها من اجل تأدية دورها على أكمل وجه وللمراجعة بكل أنواعها فرضيات تقوم عنها، وبدونها تختل المهنة وتذهب مصداقيتها.

الفرع الأول: فرضيات المراجعة

الفرضيات هي معتقدات ومتطلبات يجب توفرها تعتمد عليها الأفكار والمقترحات والقواعد الأخرى، وتتمثل الفرضيات الأساسية التي تعتمد عليها المراجعة، فيما يلي:[1]

1- أن البيانات قابلة للفحص

2- عدم وجود تعارض حتمي وضروري بين مصلحة المراجع الخارجي والإدارة

3- أن العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل

4- يتصرف المراجع كمراجع فقط عند مزاولته لمهنته

أين يمكن تقسيم فرضيات المراجعة، إلى:[2]

- **فرض عدم التأكد:**

يظهر هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد، ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:

أ- الاستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية

ب-عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات

ت-عدم وجود نظام جيد للاتصال في التنظيم

[1] حازم هاشم الآلوسي: **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجامعة المفتوحة، طرابلس ، ليبيا، الجزء الأول، 2003، ص، ص: 89-90.

[2] أحمد حلمي جمعة: **المدخل إلى التدقيق والتأكيد، وفقا للمعايير الدولية للتدقيق**،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2012، ص 50.

- **فرض استقلال المراجع:**

المراجع عندما يمارس عمله يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال، ويعتمد فرض استقلال المراجع على نوعين أساسيين من المقومات، هما:

أ- **مقومات ذاتية:** المتعلقة بشخص المراجع وتكوينه العلمي، الخلقي وخبرته العملية

ب-**مقومات موضوعية:** ما تتضمنه التشريعات، وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات

ويعتبر هذا الفرض حق المراجع في الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات، وطلب البيانات من إدارة المؤسسة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

- **فرض توافر تأهيل خاص للمراجع:**

المراجع يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته، في ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في المراجعة، فإن المراجع يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية أو ضريبية أو فنية كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته.

- **فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية:**

تشير الرقابة الداخلية إلى نظام يتكون من بيئة الرقابة، تقديم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، المراقبة، ومما لا شك فيه أن فهم المراجع لنظام الرقابة الداخلية يعتبر بحق نقطة البداية لمهنة المراجعة والتأكد الخارجي.

- **فرض الصدق في محتويات التقرير:**

يعبر هذا الفرض في أن تقرير المراجع يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبئ الإثبات يقع على المراجع ولا يستطيع نقله إلى الإدارة، وينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المراجع بإعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة أو خارجها.[1]

1 أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 22.

الفرع الثاني: أنواع المراجعة

للمراجعة عدة أنواع وتقسيمات منها على وجه الخصوص الجانب القائم على عملية مراجعة طرف داخلي تعتبر داخلية، وان كان طرف خارجي تعتبر خارجية، أين نستعرض الأنواع، فيما يلي:

- **المراجعة المالية:**

تمثل النشاط الذي يقوم به المراجع في فحص ومراقبة الجوانب المالية، نظم الضبط والرقابة في المؤسسة، وتتركز اهتمامات المراجع في التأكد من توفر الحماية الكافية للأصول والسجلات، والعمل على اكتشاف وضع الأخطاء والمخالفات.[1]

تخضع كافة عمليات المالية للمراجعة المالية والمستندية:[2]

- التأكد من أن الصرف يتماشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات المعمول بها
- التأكد من سلامة إجراءات الصرف
- التأكد من اعتماد السلطة المخول لها اعتماد الصرف
- المراجعة المستندية لعملية الصرف
- التأكد من استكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير و المخالصات والإيصالات الأصلية
- التأكد من عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الصرف بالمستند الأصلي

- **مراجعة الالتزام:**

تهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من المنشأة، ويقع على عاتق إدارة المراجعة الداخلية عبء:

- التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المؤسسة
- الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة
- رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إداراتها

[1] محمد عبد ربه، **المراجعة الداخلية**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 50.

[2] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، وفقا لمعايير التحقيق الداخلي الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 57.

- **المراجعة التشغيلية:**

تهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأنشطة المراد مراجعتها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية، من أجل سلوك نهج عمل واقعي قد يشمل:

- تدقيق العمليات
- تقييما كاملا للنظام
- إكتشاف مشاكل هامة في مجال العمليات (تدقيق المشتريات، الأصول الثابتة...الخ)

عرفت المراجعة بأنها النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث اختبار وتقويم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الأداء للنشاطات زيادة عما تتطلبه المراجعة التقليدية.[1]

- **مراجعة نظم المعلومات:**

تتمثل في ذلك النشاط الذي يقوم به المراجع داخل المؤسسة التي تتبع نظم الحاسوب، للتأكد من اكتمال هذه النظم وأيضا الرقابة الداخلية في بيئة الحاسوب بالإضافة إلى الفعالية للنظم الإلكترونية[2]

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص 56.

[2] محمد عبد ربه، مرجع سابق، ص 51.

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

لقد كانت المراجعة الخارجية هي السباقة للظهور، لكن مع تزايد الفضائح المالية أصبح من الضروري خلق ميكانيزم داخل المؤسسة ينذر بوجود التجاوزات والاختلالات، التي تؤدي إلى عدم صدق المعلومات والبيانات التي تستمد من القوائم المالية المعدة من طرف أشخاص داخل المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف المراجعة الداخلية:

التعريف الأول:

عرفتها زاهرة توفيق عواد: " على أنها تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر في بعض الأحيان ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول، خدمة للإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى، بالعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي وطرف المراقبات الأخرى"[1].

التعريف الثاني:

عرفت كذلك " المراجعة الداخلية على كونها داخل المؤسسة، وظيفة مستقلة للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة "[2]

التعريف الثالث:

عرفها معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها: " نشاط تقييمي مستقل يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات الأخرى الإدارية، بالإضافة إلى القيام بالرقابة الإدارية والخاصة بقياس فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة "[3]

التعريف الرابع:

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص108.

[2]

[3] لونيسة محمد أمين: **المحاسبة المالية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص:79.

عرفها عبد الفتاح الصحن: على أنها " حلقة من حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة، حول سيرورة العمليات المحاسبية المالية والعمليات التشغيلية الأخرى "[1]

يمكن تقديم تعريف للمراجعة الداخلية إذ: **(تعد وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، يقوم بها شخص تابع للمؤسسة، تتمثل نشاطات هذه الوظيفة في القيام بعملية الفحص للوسائل الموضوعة تحت تصرف المؤسسة قصد مراقبة المؤسسة، إن كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، وأن العمليات شرعية والمعلومات صادقة بهدف مساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها).**

المطلب الثاني: أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها

كما أسلفنا بالذكر بأن المراجعة الداخلية تطورت عبر العصور، وهذا التطور انعكس على أهميتها وأهدافها في المؤسسات ويمكننا توضيحها، فيما يلي:

الفرع الأول: أهمية المراجعة الداخلية

ترجع أهمية المراجعة إلى مستخدمي البيانات المحاسبية أو المستفيدين منها، وكلما كبر حجم المؤسسة وزاد عدد مستخدمي البيانات المحاسبية كلما أضحت مهمة المراجع أكثر أهمية، نظرا لاستخدام هذه البيانات في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة لرسم السياسات المستقبلية وتصحيح الانحرافات.

لقد تبوأت وظيفة المراجعة الداخلية مكانة بارزة في معظم المؤسسات، ارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب، وإنما كفاعل للأنشطة التالية:

- **نشاط تقييمي:** لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها.
- **نشاط وقائي:** من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية.

[1] عبد الفتاح الصحن و آخرون، مرجع سابق، ص:266.

- **نشاط إنشائي:** تشمل التأكد من كل أنشطة المؤسسة وذلك من خلال وضع برامج المراجعة.
- **نشاط تأكيدي:** تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب.
- **نشاط استشاري:** تزويد الإدارة بالتحليلات والاستشارات اللازمة لاتخاذ القرارات.
- **نشاط مستقل:** بارتباطها بأعلى مستوى إداري داخل المؤسسة.
- **نشاط موضوعي:** بأداء الأعمال الموكلة إليها.

جميع هذه الأدوات تعمل من أجل إضافة قيمة للمؤسسة وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والعمل على اقتراح ما من شأنه تحسين العمل.

الفرع الثاني: أهداف المراجعة الداخلية

هناك أهداف أساسية لوظيفة المراجعة الداخلية، يمكن تلخيصها في:

- فحص وتقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة.
- تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول، ومدى كفاية الحماية لها.
- التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الرسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب مثل هذه المعلومات.
- تقييم مدى نجاعة واقتصادية استخدام موارد المؤسسة والتقرير عن الانحرافات إن وجدت وتحليل وتوصيل ذلك إلى المسؤولين عن اتخاذ القرارات الصحيحة.
- تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.
- وهناك أهداف أخرى:

✓ التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة المصرح بها.

✓ التحقق من مدى كفاية وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة.

بناءا على ما تقدم يمكن تقسيم أهداف المراجعة الداخلية إلى هدفين وهما:

❖ **هدف الحماية:** يعني مفهوم الحماية تدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من:

– دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية

- إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية
- أن أصول المؤسسة قد تتم المحاسبة عنها، وأنها محاطة بالحماية الكافية
- اختيار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين الوظائف
- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات
- يراجع كل موظف عمليات الموظف الذي قبله وبما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال

وما هو الجدير بالذكر أن المراجع الداخلي لديه الوقت والخبرة ليتمكن من انتقاء وتقييم أوجه الرقابة الداخلية، ولذلك يطلق على هدف الحماية المراجعة المالية.

- **هدف البناء:** يتحقق هدف البناء من خلال اقتراح وظيفة المراجعة الداخلية للعلاج، التوصيات بنتيجة الفحص وبصفة خاصة أثناء عمليات مراجعة الأنشطة فإن المراجع الداخلي يواجه معارضة الإدارة الوسطى والعليا في المؤسسة، وذلك لأن المراجع الداخلي عند قيامه بوظيفة مراجعة العمليات، لا يقوم بفحص النظام الموضوع بواسطة الإدارة وتقويمه، كما هو الحال في المراجعة المالية، إنما يقوم بمراجعة وتقويم مدى تطابق العمل الإداري مع النظام، أي تقويم عمل الإدارة بذاته، فإذا وجد المراجع الداخلي خطأ في العملية الإدارية لا تتفق مع السياسات فإنه يرفع تقريره في الإدارة.

ويحدد الهدف الأول طبيعة المراجعة الداخلية، أما الثاني يمثل التطور الحديث لها.

المطلب الثالث: إجراءات مراجعة عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يقوم القائم بمراجعة عمليات المؤسسة الاقتصادية وفقا للنظام المحاسبي المالي معتمدا على ما جاءت به المعايير الدولية للتدقيق، حيث تتم عملية المراجعة للقوائم المالية المنتجة في ظل النظام المحاسبي المالي، وما تحتويه من معلومات وبيانات لتقييم وإصدار الحكم على مدى مصداقيتها والموثوقية فيها، لمعالجة الأخطاء التي تحتويها لوضع خطط صحيحة وتطوير وتحسين عملية التسيير للموارد المتاحة واتخاذ قرارات سليمة، كما يجب التنويه إلى أن المراجع يحاول تطبيق المعايير النوعية للتدقيق التي تم التطرق إليها وهي كمايلي: الوجود – الملكية – التسجيل المحاسبي السليم – الشمولية – التقييم.

❖ **حسابات الصنف الأول**

معالجة الأموال الخاصة: حيث أن النظام المحاسبي المالي أصبح يضم حسابات أكثر مما كانت عليه في ظل المخطط المحاسبي الوطني، العناصر التالية:[1]

- الديون المالية والديون لأكثر من سنة
- الاقتراضات والديون المماثلة
- المنتجات والأعباء خارج دورة الاستغلال
- الديون المرتبطة بالمساهمات

❖ **حسابات الصنف الثاني**

معالجة التثبيتات: حيث عرفت هي الأخرى عدة تغييرات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، على المراجع الانتباه لها والسهر على احترام هذه التحولات والتغييرات ويمكن حصرها بحسب تصنيف النظام المحاسبي المالي الجديد للتثبيتات إلى ثلاثة أنواع: التثبيتات المعنوية، العينية والمالية، لكن ستقتصر دراستنا فقط على التثبيتات المعنوية والعينية في هذا العمل:[2]

مفهوم التثبيتات المعنوية:

يهدف المعيار الدولي المحاسبي رقم 38 الأصول المعنوية، إلى توضيح المعالجة المحاسبية للتثبيتات المعنوية حيث ينص على أن تعترف المؤسسة أو الكيان بالأصل إذا توافرت شروط معينة، كما يحدد هذا المعيار أيضا كيفية قياس المبلغ المسجل للتثبيتات المعنوية ويتطلب إفصاحات معينة بشأنها.

تعرف التثبيتات المعنوية على أنها أصول قابلة للتحديد غير نقدية وغير مادية مراقبة ومستعملة في إطار أنشطة المؤسسة العادية:

- براءة الاختراع

[1] جودي محمد رمزي: مرجع سبق ذكره، ص: 162.

2المقرر 2008/07/26 المحدد لقواعد تقييم، محاسبة، محتوى، عرض القوائم المالية، وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات (جاءت في شكل فقرات).

- رخص الاستغلال
- أنظمة الإعلام الآلي
- مصاريف التطوير
- فرق الاقتناء أو شهرة المحل وغيرها

فمن شروط الاعتراف بتثبيت معنوي وقياسه:

- إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية
- إذا كان بالإمكان قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق و صادق
- تقييم احتمال المنافع الاقتصادية بناء على افتراضات معقولة و مدعمة
- يجب قياس قيمة الأصل مبدئيا بمقدار تكلفته

التثبيتات العينية (المادية):

يهدف المعيار رقم 16 التثبيتات العينية إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف بها، كما يحدد عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه واستهلاكه واستبعاده.

إن المسائل الرئيسية في محاسبة الممتلكات والمنشآت والمعدات تتمثل على وجه الخصوص، في:

- توقيت الاعتراف بالموجودات
- تحديد قيمها المدرجة وأعباء الاهتلاك التي يتم الاعتراف بها
- تحديد أوجه التدني الأخرى التي تحدث في قيمتها المدرجة والمعالجة المحاسبية لهذا التدني

تعرف التثبيتات العينية على أنها الأصول أو الموجودات المادية الملموسة يحوزها الكيان من أجل: الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها إلى أكثر من سنة مالية، وتتمثل خصوصا في:

- الممتلكات والمنشآت والمعدات
- حذف المصاريف الإعدادية من قائمة المركز المالي

- حذف ممتلكات المؤسسة الغير المستغلة والمؤجرة للغير
- دمج القروض الايجارية ضمن التثبيتات
- تسجيل مصاريف البحث والتنمية والتطوير ضمن التثبيتات (بالأخص إذا أمكن ربطها بدورة معينة)
- تسجيل الحقوق المالية لأكثر من سنة ضمن التثبيتات
- التقييم يكون بالاعتماد على القيمة العادلة أو على أساس القيمة القابلة للتحقيق، وذلك عملا بالمعيار المحاسبي الدولي رقم "16" والمعيار الحاسبي الدولي رقم "36"،

كما اجبر القانون على إجراء تحديد قيمة الأصول مرة واحدة كل سنة وهذا لتقليل خطر التقييم الزائد.[1]

مفهوم إهتلاك التثبيتات:[2]

يعرف الإهتلاك على أنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم توزيع المبلغ القابل للإهتلاك بصورة مطردة على مدة دوام نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل بعد نهاية الخدمة أو عند انقضاء مدة نفعيته.

ويقصد بالقيمة المتبقية هي المبلغ الصافي للأصل الذي يرتقب الكيان الحصول عليه عند انقضاء مدة نفعيته بعد استبعاد تكاليف الخروج المنتظرة.

للإشارة فإن طريقة إهتلاك أي أصل هي انعكاس تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها أو ينتجها ذلك الأصل، والطرق التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مايلي:

- ✓ طريقة الإهتلاك الخطي أو الثابت
- ✓ طريقة الإهتلاك المتناقص
- ✓ طريقة وحدات الإنتاج التي تقوم على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل
- ✓ طريقة الإهتلاك المتزايد

ينصح النظام المحاسبي المالي باعتماد طريقة الإهتلاك الثابت في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور في استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية بصورة صادقة.

---

[1] مفيدة يحياوي، عبد الرزاق عريف، مرجع سابق، ص 11.

[2]. عمورة جمال: **الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، مطبوعة مقدمة للطلبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ويجب أن تدرس دوريا طريقة الإهتلاك، مدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبيتات العينية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة.

ماهية عقود الإيجار:

يعرف تصنيف عقود الإيجار وفقا لنظام المحاسبة المالية بمدى التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي **IAS 17**، وكيف تتم عملية التأجير من ناحية عملية بالإضافة إلى معرفة حجم التأجير التمويلي.

- **تعريف عقود الإيجار:** يعرف عقد الإيجار على أنه اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة.

ويمكن التميز بين عقد إيجار تمويلي وعقد إيجار بسيط (تشغيلي) بـ:[1]

– عقد إيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي مخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها.

– عقد الإيجار البسيط كل عقد إيجار آخر غير عقد إيجار التمويل.ولا تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي مخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر.

تجدر الإشارة أن التعريف السابق هو نفسه الموضوع من قبل لجنة المعايير الدولية في المعيار الدولي**IAS17**.

[1] عبد الرزاق بخلف: **المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي**: مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حو ل الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب . البليدة، ص:3 .

❖ **حسابات الصنف الثالث**

- **المخزونات:** حيث سجل عدم حدوث أي تغيير في الجانب الشكلي للعناصر المكونة للمجموعة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، فيمكن حصر التغييرات في جانب المضمون:

- حذف طريقة تقييم المخزونات وارد أخيرا صادر أولا
- الإبقاء على الطرق الأخرى للتقييم (التكلفة الوسطية المرجحة، وارد أولا صادر أولا)

لكن " النظام المحاسبي المالي ترك الحرية للوحدة في تحديد قيمة المخزون إما بطريقة التكلفة الحقيقية أو بطريقة التكلفة المعيارية "[1]، مما يعطي أهمية لرقابة الموازنة، فهي مساهمة هامة من اجل مساعدة المسيرين بمقارنة التكاليف الحقيقية مع التقديرية ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة.

تختلف التكلفة باختلاف المخزون ويفرق بين نوعين من المخزونات:

- مخزونات تعوض بعضها البعض ويصعب تشخيصها والتفرقة بين مفرداتها القديمة والجديدة بعد إدخالها **(stocks fongibles)**
- مخزونات لا تعوض بعضها البعض، ويمكن تشخيص وتمييز مفرداتها واحدة بواحدة (**stocks non fongible)**

يقيم النوع الأول من المخزونات **(fongibles)** بطريقتين:

- ما دخل أولا يخرج أولا **(first in first out : FIFO)**
- متوسط التكلفة المرجح

أما النوع الثاني **(non fongible)** فيتم تقييم مفرداته، عنصرا بعنصر، بالتكلفة الحقيقية للعنصر

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، ص: 30.

- **تقييم المخزونات عند الجرد:**[1] تدرس المؤسسة مدى تدهور قيم مخزونات وذلك بمقارنة القيمة الصافية القابلة للتحقيق (valeur nette de réalisation) للمخزون المعني مع تكلفة إدخاله.

يكون هناك تدهور، وتدهور ضروري إذا كانت القيمة الصافية القابلة للتحقيق أصغر من تكلفة إدخاله إلى المخازن عند الحصول عليه.

يقيم المخزون عند الجرد بالمبلغ الأصغر ما بين المبلغين: مبلغ القيمة الصافية القابلة للتحقيق وتكلفة المخزون عند الحصول عليه.

تحسب القيمة الصافية القابلة للتحقيق لمخزون كما يلي:

القيم الصافية القابلة للتحقيق = سعر البيع المقدر في إطار النشاط العادي – التكلفة المقدرة لإنتاج المخزون – التكاليف المقدرة الضرورية لتحقيق عملية البيع

❖ **حسابات الصنف الرابع**

- **حسابات الغير:** جاء النظام المحاسبي المالي بتغييرات جوهرية فيما يخص هذه المجموعة يجب على المراجع الانتباه لها، حيث أصبح يسجل فيها الديون والحقوق قصيرة الأجل الأقل من سنة وعليه أصبحت المجموعة، تتضمن مايلي:[2]

- حسابات الموردون والحسابات الملحقة
- حسابات الزبائن والحسابات الملحقة
- حسابات الشركاء
- حسابات المستخدمين والحسابات الملحقة
- حسابات الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة
- حسابات الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة

[1] محمد بوتين، تقديم شعيب شنوف: **حول المعايير المحاسبية الدولية**، ص:176.

[2] جودي محمد رمزي: مرجع سابق، ص: 165.

- حسابات مختلفة مدينون، حسابات مختلفة دائنون
- الحسابات الوسيطة، مبالغ في انتظار التحميل
- حساب إيرادات وأعباء مسجلة مقدما
- حساب نقص القيمة في حسابات الغير

الجديد في هذه المجموعة وفق النظام المحاسبي المالي يمكن أن تكون الأرصدة دائنة أو مدينة وهذا وفقا لطبيعة ووضعية الحساب، بمعنى أخر يمكن تسجيلها في الأصول كما يمكن تسجيلها في الخصوم.

❖ **حسابات الصنف الخامس**

- **الحسابات المالية:** يحتوي هذا الصنف الخامس الحسابات المالية، التالية:[1]

- حساب القيم المنقولة للتوظيف
- حساب البنوك والمؤسسات المالية المماثلة
- حساب أدوات الخزينة، الأدوات المالية
- حساب الصندوق
- حساب سلف مستديمة واعتمادات
- حساب تحويلات داخلية
- حساب نقص القيمة في الأصول المالية

❖ **حسابات الصنف السادس**

- **الأعباء:** تتضمن وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي الحسابات الرئيسية الآتية والتي على المراجع الانتباه لها:

- حسابات المشتريات المستهلكة
- حسابات الخدمات الخارجية
- حسابات الخدمات الخارجية الأخرى

[1] جودي محمد رمزي: مرجع سبق ذكره، ص، ص: 165-166.

- حسابات المستخدمين
- حسابات الضرائب والرسوم
- حسابات مصاريف أخرى وظيفية
- حسابات مالية
- حسابات العناصر الاستثنائية
- حسابات مخصصات الاهتلاك والمؤونات ونقص القيمة
- حسابات الضرائب على الأرباح

ما يلاحظ انه قد تم دمج كل المشتريات في حساب رئيسي واحد، كما أن مبلغ تدني قيمة التثبيتات أصبحت تنسب لدورة واحدة وتسجل ضمن الاهتلاكات.

❖ **حسابات الصنف السابع**

- **الإيـــرادات:** لغرض مراجعة وتسوية الإيرادات في نهاية كل مدة (فترة) محاسبية يتم تقسيم هذه الإيرادات إلى قسمين، هما:[1]

- **الإيرادات غير مكتسبة:** تلك الإيرادات التي تقبض قبل أن تؤدى الخدمة المقابلة لها، أي أنها تقبض مقدما، ويظهر في نهاية الفترة في قائمة الدخل مع باقي الإيرادات، المتبقي يظهر في جانب الالتزامات من قائمة المركز المالي.

- **الإيرادات مستحقة القبض:** تلك الإيرادات التي تخص الفترة المالية موضوع الدراسة، ولكنها لم تسجل في الدفاتر بعد، لذلك يجب احتساب مبلغ الإيراد في نهاية الفترة، في هذه الحالة يظهر الحساب في جانب الأصول المتداولة، أما في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) للفترة المالية التي تحقق فيها.

حيث بين النظام المحاسبي المالي أن الصنف السابع يضم الحسابات الرئيسية، الآتية:[1]

[1] رضوان حلوة و آخرون: **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 2004، ص: 169.

- حسابات مبيعات البضاعة والمنتجات والخدمات
- حساب الإنتاج المخزن
- حساب إنتاج القيم الثابتة
- حساب إعانات الاستغلال
- حساب إيرادات ونواتج أخرى وظيفية
- حساب إيرادات مالية
- حساب غير مادية– إيرادات
- حساب استرجاع خسائر القيم والمؤونات

ملاحظة: هذا الصنف لم تطرأ عليه تغييرات جوهرية، ماعدا دمج بعض الحسابات الفرعية في حساب رئيسي واحد.

إلا أن معد القوائم المالية أصبح بإمكانه إنتاج جدولين لحسابات النتائج، الأول حسب الطبيعة والثاني حسب الوظيفة، هذا في صالح المحللين الماليين وطالبي خدماتهم كذا مسيري المؤسسة.

كما يجب الإشارة إلى أن الأعباء والإيرادات الاستثنائية تستبعد من حساب الوعاء الخاضع للضريبة على أرباح الشركات.

المبحث الثالث: التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

عند التعرض للأزمات المالية يرجع سببها إلى عملية المراجعة، أين وجدت في غالبها تتعلق بالمراجع ذاته ونتائج عملية المراجعة الواردة في التقرير، وهو الدور المنوط بالمراجع الخارجي، ولا شك أن المراجعة الداخلية كطرف من أطراف المراجعة على اعتبارها مؤثر قوي في تقديم معلومات، تتسم بجودة محاسبية عالية الدقة تحقق توقعات المستخدمين لها، من خلال علاقتها التعاونية مع باقي الأطراف ودعمها لهم في أداء أدوارهم.

1جودي محمد رمزي: مرجع سابق، ص، ص: 176-177.

في مجال التكامل والتعاون مع المراجعة الخارجية فإن المراجعة الداخلية يمكن أن تؤثر على الإجراءات التي ينفذها المراجع الخارجي، فقد يعتمد المراجع الخارجي على أعمال وتقارير المراجع الداخلي مسبقًا أو على أعمال تطلب منه مباشرة أثناء تنفيذ المهمة.

المطلب الأول: مدى التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

لا شك أن وجود وظيفة المراجعة الداخلية يمكن أن يؤدي إلي تقليص حجم المهام والوقت اللازم لتنفيذ المهام المنوطة بالمراجع الخارجي، شرط أن يتحلى المراجعون الداخليين بالكفاءة والالتزام بقواعد وآداء المهنة وتنفيذ جميع الأعمال المنوطة بهم.

الفرع الأول: انعكاسات تكامل المراجعة الداخلية والخارجية

إلقاء مسؤولية عدم جودة المعلومات المالية وقصور عمليات المراجعة عن بلوغ توقعات مستخدمي التقارير المالية على عاتق المهنيين، حمل ذلك على المراجعين مسؤوليات مهنية وقانونية ضخمة بما يشكل ضغوط قد تؤثر علي أداء المراجع لمهامه[1].

وهو ما يعظم فوائد التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ويعكس أثرًا إيجابيًا على المهمتين، حيث يرتقي بأداء كل منهما من جهة، كما أن هذا الرقي بمهمة المراجعة يحقق تضييق إمكانية وقوع الخطأ من الجهة الأخرى، حيث أصبحت فجوة التوقعات حقيقة مألوفة في بيئة المراجعة، يصعب استبعادها بشكل كامل إذا اعتمدنا مدخل المراجعة فقط في التعامل معها، وذلك لتعلق بعض أسبابها بمستخدمي القوائم المالية أنفسهم، لكن يمكن تقليص هذه الفجوة إلى أدني مستوياتها من خلال دعم دور المراجعة وتوضيحها، والتأكيد على كفاءتها.

[1] https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKbHJBSE1vYmpld1U/edit (2016/ 03/17) (بتصرف)

الفرع الثاني: أثر التكامل لأصحاب المصالح داخل المؤسسة[1]

- توفير معلومات مفصلة حول الوضعية المالية للمؤسسة تساعد الإدارة على إتخاذ القرارات السليمة في الوقت والمكان المناسبين
- تأكيد سلامة الأنظمة المعلوماتية المعتمدة، وكذلك قوة نظم الرقابة الداخلية المعتمدة
- تكوين ملف كامل يمثل أوراق عمل المراجع
- تدنية تكاليف المراجعة عن طريق التكامل بين النوعين واستبعاد ازدواجية العمل
- اطمئنان هؤلاء الأطراف عن الرأي المعبر عنه من قبل المراجع الخارجي (الحياد)
- شمولية الرأي لكل العناصر في القوائم المالية الختامية باعتماد التكامل بين النوعين
- الإفصاح بصدق عن العناصر المحتواة في القوائم المالية، مما يسمح للأطراف ذات العلاقة من اتخاذ القرارات المناسبة
- تحسين عملية الإتصال في بيئة المراجعة، سواء بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية، أو بين المراجع والإدارة أو بين المراجع الهيئات والتنظيمات القائمة على مهنة المراجعة
- المحافظة على إستقلال المراجع الخارجي بفضل تفعيل دور المراجعة الداخلية
- زيادة موثوقية المعلومات والبيانات المحتواة في القوائم المالية

حيث يعتبر التقرير النهائي لعملية المراجعة أداة إظهار مدى التكامل والتعاون بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

المطلب الثاني: تقرير إبداء الرأي حول عناصر القوائم المالية وفق النظام الحاسبي المالي

تمت الإشارة سابقاً إلى أن تقرير المراجعة يمثل المنتج النهائي لعملية المراجعة، فهو يمثل المعلومات المبلغة من المراجع لأغلب المستخدمين، " ومن ثم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا التقرير

[1]https://docs.google.com/file/d/0B8ITLJi5y4TKbHJBSE1vYmpld1U/edit (بتصرف) (2016/03/17)

بقدر الإمكان، كما أنه يجب أيضاً أن يكون واضحاً ومختصراً بالإضافة إلى كونه متطابقاً مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجعة "[1].

حيث أن التقرير يعتبر عامل مشترك بين المراجع الداخلي والخارجي حيث أن كلا منهما يعتمد على تقرير الأخر في انجاز عمله وهذا ما تطرقنا له في التكامل بينهما، وتأكيدا لما سبق حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة، وهي:

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها
- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة
- تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك
- يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة، أو قد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك.

في كل الأحوال التي يرتبط اسم المراجع بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يوضح خصائص فحص المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

❖ **أنواع التقارير**

للمراجع عدة أشكال يعدها من حيث المحتوى وهذا حسب نوع المراجعة التي قام بها حسب المعلومات المستنتجة، حيث أن الاختلاف يكون في الموضوع أي المحتوى وليس في الشكل، وفيما يلي سنستعرض أنواع تقارير المراجع ومحتواها:

يتم إعداد التقارير من طرف المراجع وفقا لما كلف به:

❖ **من حيث درجة الإلزام:** التي تنقسم بدورها إلى:[2]

- **التقارير الخاصة:** هي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة

1، محمود شحروري، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة آل البيت،الأردن ،1999، ص26.

[2] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 125.

- **التقارير العامة:** هي التي يعدها المراجع تماشيا مع نصوص القوانين المنظمة للمؤسسة ويطلق عليها تقارير السنوية

❖ **من حيث إبداء الرأي:** تنقسم بدورها أيضا إلى:[1]

- **التقرير النظيف:** يعبر عن رأي المراجع الإيجابي حول المعلومات المحاسبية كونه يعبر عن تمثيل القوائم المالية لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي، تمثيلا عادلا طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها
- **التقرير التحفظي:** يعتبر امتداد للتقرير النظيف، كونه يشير إلى بعض التحفظات يراها المراجع ضرورية للوصول إلى معلومات صحيحة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة
- **التقرير السالب:** يعده المراجع إذا قام بعملية المراجعة وفقا لمعاييرها ورأى أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، لم يتم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما
- **تقرير عدم إبداء الرأي:** يكون عادة عند استحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استخدامها، كاستحالة حصوله على الأدلة والبراهين التي تساعده على إبداء رأيه

❖ **من حيث محتويات التقرير:** تنقسم إلى:[2]

- **التقرير القصير:** هو التقرير العادي المختصر المتعارف عليه ويتكون من جزئين، هما: فقرة النطاق فيها مدى عملية المراجعة وشمولها، فقرة الرأي يقوم بإبداء رأيه الفني حول القوائم المالية ككل
- **التقرير المطول:** يسهب في شرح أمور لا يرد ذكرها في التقرير القصير وإن ذكرت فلا تعدوا كونها تلميحات مع عدم الإخلال بوضوحها

بصفة عامة يمكن حصر محتوى تقرير المراجع في العناصر الآتية:

[1] طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود: مرجع سابق ، ص، ص: 55-57.

[2] خالد أمين عبد الله: مرجع سابق، ص 94.

- **إبداء الرأي الإجمالي في القوائم المالية:** يحتوى تقرير المراجع على رأيه في القوائم المالية ككل، أو على بيان يذكر فيه أنه لا يستطيع إبداء رأيه في هذه القوائم، في هذه الحالة يجب عليه أن يذكر أسباب عدم إبداء الرأي.

- **مدى إتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها:** تعتبر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها معيار يقاس عليه صدق القوائم المالية، تتكون هذه المبادئ من القواعد والإجراءات اللازمة لتعريف وتحديد الممارسة المحاسبية المقبولة.

- **مدى ثبات التطبيق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:** الهدف من ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمكين المراجع من إجراء المقارنة بين الفترات المختلفة، ذلك نتيجة لعدم وجود تغيرات جوهرية في المبادئ المحاسبية المطبقة، وفي حالة وجود تغيرات جوهرية يقوم المراجع بالإشارة إلى ذلك في تقريره.

- **مدى كفاية الإفصاح الكافي:** يجب على المراجع أن يفصح بشكل كاف في تقريره عن أي معلومات هامة، مثال ذلك في حالة عدم وجود إفصاح كاف للقوائم المالية فعلى المراجع الإشارة إلى ذلك في تقريره.

خلاصـــة الفصـــــل:

نستخلص مما سبق أن مراجعة القوائم المالية يتطلب مجموعة من القواعد والأسس المهنية والأخلاقية، التي تبقى على روح المهنة في تحري خصائص المعلومات المالية، التي تضمنتها القوائم المدققة، لذلك وجب القول أن المعايير الدولية سواءا المحاسبية أو التدقيقية منها، تضع حجر الأساس في سبيل تحري مهنة حرة تتمتع بالاستقلالية إلى حد مقبول، يحكمها في الأصل قوانين وقواعد تكرس استقلالية المهنة والمراجع في شخصه المحترف المتخصص كلما تزايدت مخاطر التظليل والغش.

لهذا دأبت الهيئات والتنظيمات على تاطير مهنة المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية و أعطتها مفهوم وأسس وكذا معايير ، كما أوصت إلى حد الإلزام بتنيها لفرض اكبر قدر ممكن من الثقة في المعلومة المستقاة من القوائم المالية المدققة.

الفصل الثالث: الإطار العام لمراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية

تمهيـــــــــد:

يمكن القول أن عملية التسيير هي استخدام للموارد البشرية والمادية بطريقة مثلى لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة، أي المزج بين موارد المؤسسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها المسطرة، كما يعرف كذلك بأنه: "عبارة عن تخطيط، تنظيم، تنسيق ورقابة "، ومنه يمكن اعتبار مراقبة التسيير على أنها وظيفة تمارس داخل المؤسسة بإعتبار هذه الأخيرة حلقة من الأنشطة الديناميكية المتفاعلة فيما بينها.

لقد كانت أول مبادرة في مراقبة التسيير سنة 1920 من طرف المؤسسات الأمريكية، ذلك في صور مختلفة (مراقبة الميزانية، سعر التكلفة، دراسة المرد ودية...الخ)، في عام 1970 تم تطويرها بصفة ملحوظة من قبل مسيري المؤسسات الفرنسية نظرا لتعقد نشاطها وكبر حجمها، بغية التحكم أكثر في تسييرها ومعرفة محيطها.

عموما فإن مراقبة التسيير كانت نفسها وظيفة الخبير المحاسبي (L'EXPERT COMTAPLE)، لكن الآن أصبحت وظيفة مراقبة التسيير قائمة بحد ذاتها، تعتمد على تقنيات وأدوات فعالة تضمن تحسين الأداء على كل المستويات، ومن بين هذه الأدوات: المحاسبة ، التحليل المالي، بحوث العمليات، جداول القيادة، الموازنات التقديرية، الإحصاء..الخ، حيث يكمن دور مراقبة التسيير في زيادة التنسيق بين الوظائف داخل المؤسسة الاقتصادية (البحث عن التكامل)، ومن هنا بدا من الواضح الاهتمام أكثر بهذه الوظيفة، وهذا لما يشهده محيط المؤسسات الاقتصادية الحديثة من تطورات في جميع المجالات.

في هذا الفصل سيتم التعرف على مراقبة التسيير من خلال أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار النظري لمراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: الموازنات التقديرية

المبحث الثالث: ماهية لوحة القيادة

المبحث الرابع: ميكانيزمات تفعيل مراقبة التسيير

المبحث الأول: الإطار النظري لمراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية

تعد مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية إحدى المهام الأساسية التي يتوقف عليها نجاح عملية التسيير، خاصة في ظل بيئة الأعمال الحالية التي تتسم بالتعقيد بسبب العولمة وسرعة تبادل التأثير وتطور المستوى التكنولوجي وتزايد حدة المنافسة

المطلب الأول: ماهية مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية.

إن مراقبة التسيير كوظيفة متناسقة الأجزاء تساعد المؤسسة الاقتصادية على عملية التسيير واتخاذ قرارات سليمة، عرفت أيضا تطورا في دلالتها وتطبيقاتها تماشيا مع مفهوم المؤسسة الاقتصادية وبيئتها

الفرع الأول: مراحل التطور التاريخي لمراقبة التسيير

ظهرت مراقبة التسيير في بداية القرن العشرين في المؤسسات الأمريكية هذه المؤسسات ومع تطور نشاطها وتعقد عملياتها بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية، عجزت الطرق الرقابية الكلاسيكية المستعملة في إخراج هذه المؤسسات من أزمتها، فحاولت إيجاد طرق وأساليب رقابية جديدة من طرق محاسبية مثل المحاسبية التحليلية وطرق رياضية أخرى مثل بحوث العمليات ...الخ، هذه الطرق التي ابتكرتها هذه المؤسسات كانت هي بداية ميلاد مراقبة التسيير الحديثة، ومن أبرز المؤسسات التي ساهمت في ذلك نجد شركة " فورد" و "جينيرال موتورز" و شركة " PONT DU "، هذه الشركات التي أدخلت طرق وأساليب جديدة على نظام مراقبة التسيير من أجل تدعيم وتنمية الفعالية الاقتصادية وذلك للتحكم في إدارة المؤسسة مهما كبر حجمها وتعددت وظائفها

لقد شهدت مسيرة مراقبة التسيير أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: في البداية وكمرحلة أولى استعملت مراقبة التسيير المحاسبة العامة، لإعلام المسيرين بالمعلومات اللازمة المتنوعة المتعلقة بعلاقة المردودية بالنشاط، المنتجات المحققة والمباعة من طرف المؤسسة.

هكذا وضعت النقاط الأولى لإستعمال أنظمة النسب ومؤشرات قياس الأداء منذ بداية القرن الماضي وشاع نظام النسب، وتطور داخل المؤسسات الكيميائية الأمريكية خاصة، مثل مؤسسة " DUPONT " سنة 1907، هذا النظام وضع لأول مرة في علاقة مع حسابات الميزانية وحسابات النتائج من أجل إبراز مختلف خطوات تكوين المردودية في كل الهوامش التجارية

- **المرحلة الثانية:** تعتبر هذه المرحلة، مرحلة بداية اللامركزية في المؤسسة حيث تم وضع ميكانيزمات تنظيم وتقسيم هيكل المؤسسة إلى عدة وظائف، داخل المقر المركزي مثل: (الخزينة المالية، البحث والتطوير)، بالإضافة إلى فرض نظام استقلالية الأقسام في التسيير وإجراء مقارنة داخلية مع الأقسام الأخرى من أجل تحديد الموارد الضرورية للاستثمارات الجديدة وتطويرها

- **المرحلة الثالثة:** المرحلة التي تأسس فيها نظام مراقبة التسيير التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية في عصر الطرق التقنية للتسيير والتنبؤ التقديري، التي طبقت في المؤسسات الخاصة، هذه الأخيرة خصت إستراتيجية تخطيط العمليات والموازنة عن طريق الأقسام التي تعتبر ذات أهمية في المستقبل بالنسبة للمسيرين، لكن ذلك في تخطيط عملياتهم وتسيير الميزانية الداخلية من أجل مطابقة الموارد مع الاهتمامات الخاصة

- **المرحلة الرابعة:** هذه المرحلة التي تعتبر من أهم المراحل التطور مراقبة التسيير ظهرت في الستينات مع انتشار أسس الإدارة بالأهداف، التي أنشأت نمط التنظيم التسلسلي الذي يعتمد على معالجة الأهداف ومقارنتها بالنتائج الموازية، الذي استدعى تصميم مراكز المسؤولية عن طريق مراقبة التسيير وبذلك رسمت مراقبة التسيير أولى مستويات المسؤوليات التسلسلية

الفرع الثاني: تعريف مراقبة التسيير

هناك عدة تعاريف لمراقبة التسيير، نظرا لكونها موضوعا واسعا ومتعدد الاستعمالات يمكن ذكر منها، مايلي:

التعريف الأول: " هي العملية المنجزة في مؤسسة اقتصادية للتأكد من التجنيد الفعال والمستمر للطاقات والموارد بغرض الوصول إلى الهدف الذي تتبعه هذه المؤسسة "[1]

التعريف الثاني: " هي مجموع التقنيات والأدوات الكمية التي يمكن استخدامها لتسهيل اتخاذ القرارات وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة الأقل تكلفة، بالتالي وصول المؤسسة لتحقيق أهدافها المسطرة "[2]

التعريف الثالث: " هي الخطة التنظيمية وجميع الاجرءات والوسائل التي تتبع داخل المؤسسة، والتي من شانها المحافظة على أصولها والتأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر ودرجة الاعتماد عليها، لتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية في عمليات المؤسسة والالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة "[3]

التعريف الرابع: " هي نظام مترابط وديناميكي يسمح للمؤسسة بتحقيق أهداف الخطة المحددة من طرفها، هذا النظام يتضح من خلال ثلاثة عناصر مترابطة، هي:[4]

- تخطيط الأعمال من خلال إعداد الميزانية
- التنفيذ والقيام بالأعمال من خلال تحديد المسؤوليات
- قياس وتحديد الإنجازات، بما يتوافق وتقييم الأداء

---

1 Abdo Khemahem : **Le Dynamique du Contrôle de Gestion** : Imprimerie Offset aubin, bordas, paris, 2éme Edition, 1982, p16.

2 Jean MEYER : **le Contrôle de Gestion** : Presse Universitaire, France, 4éme Edition, 1980, p09.

3 محمد عبد الفتاح الياغي: **الرقابة في الادارة العامة**: (ط2) مركز احمد يسين الفني، عمان – الأردن ، 1994، ص: 16.

4 Massoud boualem Tafini : **Contrôle de Gestion dans une Entreprise Algérienne** : Office de la publication Universitaire Alger, 2 éme édition, 1986, p 08.

التعريف الخامس: عرفت مراقبة التسيير على " أنها إحدى الدواليب الأساسية للتعديل الداخلي والقيادة، تهدف إلى تعبئة الموارد البشرية وجعل الأعمال بها مختلف الأعوان داخل المؤسسة متناسقة، حتى تساهم في تحقيق الأهداف "[1]

من خلال كل ما سبق نستخلص تعريف مراقبة التسيير، بأن مراقبة التسيير ترتكز على ثلاثة مفاهيم أساسية، هي معايير يعتمد عليها مراقب التسيير في تقييم الأداء، وهم: (الكفاءة، الفعالية، الملائمة)، ولشرح أكثر نقدم:

- الكفاءة: هي مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل (الموارد) المستعملة، أي ما هي النتيجة المحققة باستعمال وحدة واحدة من المدخلات أو الوسائل
- الفعالية: هي مقارنة النتائج المحققة بالأهداف الموضوعية أي إلى أي درجة تمكنت المؤسسة من تحقيق أهدافها المسطرة
- الملائمة: هي العلاقة بين الأهداف والوسائل

الشكل (3-1): يمثل نظام مراقبة التسيير

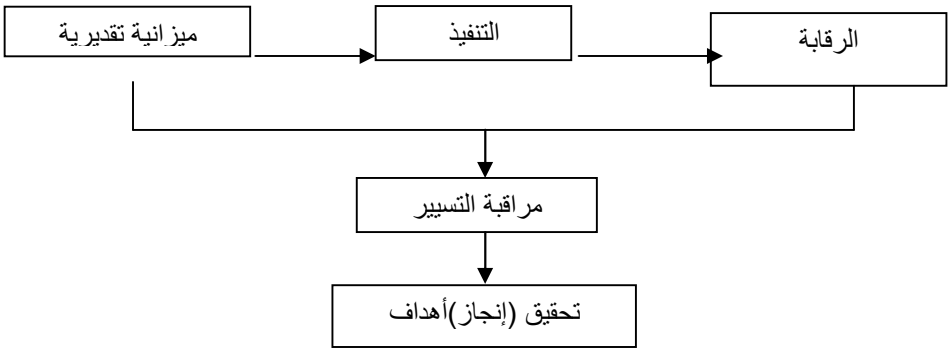

Source : Massoud boualem Tafini, op,cit , p 08.

الفرع الثالث: أهداف مراقبة التسيير

يمكن عرض بعض أهداف مراقبة التسيير في النقاط التالية:[2]

1عقون سعاد: **نظام مراقبة التسيير : أدواته ومراحل إقامته بالمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002، ص 70.

2 محمد عبد الفتاح ياغي: **مبادئ الإدارة العامة**: مطبعة الفرزدق، الرياض، 1994، ص 311.

– تحقيق التسيير الفعال وذلك بالتوصل إلى تنفيذ الخطة الموضوعة والالتزام بها

– التنبؤ باحتياجات التسيير الجيد وتوفير المعلومات التي تسمح بالتسيير الحقيقي، التحقق من أنه يسير كما هو مطلوب.

– إستخراج نقاط القوة في المؤسسة من أجل تدعيمها وترقيتها

– إستخراج نقاط الضعف من أجل اقتراح مجموعة من الأساليب للقضاء عليها

– العمل على إصدار توصيات واقتراحات والبحث عن طرق العمل لتحسين الأداء

– تحليل الانحرافات التي تنتج عن النشاط الفعلي والتقديري، وشرح الأسباب التي أدت إلى حدوثها وكل هذا يتم عن طريق نظام الموازنات التقديرية

– العمل على ترشيد التكاليف وعقلنتها عن طريق نظام المحاسبة التحليلية

– التأكد من حسن استغلال الموارد المتاحة، وأن العمل يسير وفق اللوائح والأنظمة والإجراءات المقررة.

المطلب الثاني: خصائص ومراحل مراقبة التسيير

الفرع الأول: خصائص مراقبة التسيير

من أهم الخصائص التي تتصف بها مراقبة التسيير، ما يأتي:[1]

- الوضوح و سهولة الفهم: وهذا يعني أن تكون وسائل مراقبة التسيير واضحة وصريحة ومفهومة لدى جميع العاملين في المؤسسة، مع الاستعانة بذوي الاختصاص لإيضاح الوسائل والأدوات الأكثر تعقيدا، لأن عدم فهمها بوضوح يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المسطرة، وعدم فعالية النظام الرقابي.
- سرعة الإبلاغ عند الانحرافات: أي أن مراقبة التسيير عند اكتشافها للانحرافات التي وقعت أو التي لم يتم حدوثها بعد، تقوم بإبلاغ وإيصال المعلومات إلى المسيرين حتى يتمكنوا من علاج الموقف قبل تفاقمه وذلك بأسرع وقت ممكن، لذا فإن لمراقبة التسيير دورا وقائيا، لأنها تتميز بالسرعة في

1 مهدي حسن زويلف: **المفاهيم الإدارية الحديثة**، الطبعة الثانية، المطابع المركزية، عمان، 1993، ص،ص: 284–249.

اكتشاف الأخطاء ومعالجتها، وهذا يتطلب اختيار وسائل رقابية مناسبة للتبليغ عن الانحرافات بسرعة.

- الملائمة: أي أن مراقبة التسيير تتلاءم مع طبيعة المؤسسة وحجمها، فالمؤسسات الصغيرة التي تمارس نشاطا غير معقد تحتاج إلى نظام مراقبة سهل وبسيط وملائم لنشاطها، وهذا النظام يختلف مع ذلك الذي تحتاجه المؤسسات الكبيرة ذات النشاطات المعقدة، التي تستوجب استعمال أدوات مراقبة معقدة تتلاءم مع نشاطها.
- الاقتصاد في النفقات: إن مراقبة التسيير تحتاج إلى تكاليف في جمع المعلومات بحيث تتناسب مع الفوائد التي تجنيها هذه المراقبة للمؤسسة من جراء تطبيقها، فلا حاجة لنظام المراقبة الذي تفوق تكاليفه الفوائد الناتجة عن تطبيقه.
- الموضوعية والواقعية: إن معايير التقييم التي يستخدمها نظام مراقبة التسيير يجب أن تكون موضوعية قدر الإمكان وغير خاضعة لاعتبارات شخصية، لأنها لو كانت كذلك ستؤثر في الحكم على الأداء وتجعله حكما غير سليم، وأن تكون المعايير واقعية أي يمكن تحقيقها.
- المرونة: إن مراقبة التسيير قابلة للتطوير والتعديل بما يتلاءم وتغيرات الظروف غير المتوقعة.
- تصحيح الأخطاء والانحرافات: لا تقتصر مهمة نظام مراقبة التسيير على اكتشاف الأخطاء والانحرافات عن الخطط الموضوعة، بل تقوم بتحديد موقع حدوثها، والجهة المسؤولة عن وقوعها واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيحها وتفادي وقوعها مستقبلا.
- التنبؤ بالمستقبل: إن مراقبة التسيير تتميز بالسرعة الفائقة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، أي التنبؤ بها، وهذا هو أساس المراقبة السليم، إلا أن حقائق الحياة الإدارية تتضمن فجوة زمنية بين الانحراف، والعمل التصحيحي، بالتالي على المسيرين أن يبحثوا عن أساليب مراقبة تمكنهم من التنبؤ بالانحرافات في وقت يسمح لهم للقيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة.
- الاعتماد على قاعدة تنظيمية: إن التنظيم هو الأداة الرئيسية للتنسيق بين واجبات ومهام المسؤولين، وهو أيضا وسيلة للمحافظة على المراقبة الشاملة على جميع المجالات والوظائف، وعليه فالنظام الرقابي يعكس النموذج التنظيمي للمؤسسة.

الفرع الثاني: مراحل مراقبة التسيير

مراقبة التسيير لا تختلف مهما اختلفت طبيعة النشاطات التي يتم مراقبتها في المؤسسة، ولا تختلف باختلاف المستويات الإدارية، فعملية المراقبة تتحقق سواء كان القطاع المراقب قطاعا عاما أو خاصا، وتمر بثلاثة مراحل أساسية، هي:[1]

- تحديد مستويات ومعايير الأداء الفعلي بالمقاييس والمعايير المحددة
- مقارنة الأداء الفعلي بالمقاييس والمعايير المحددة
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية

الشكل (3-2): توضيح مراحل سير هذه العملية

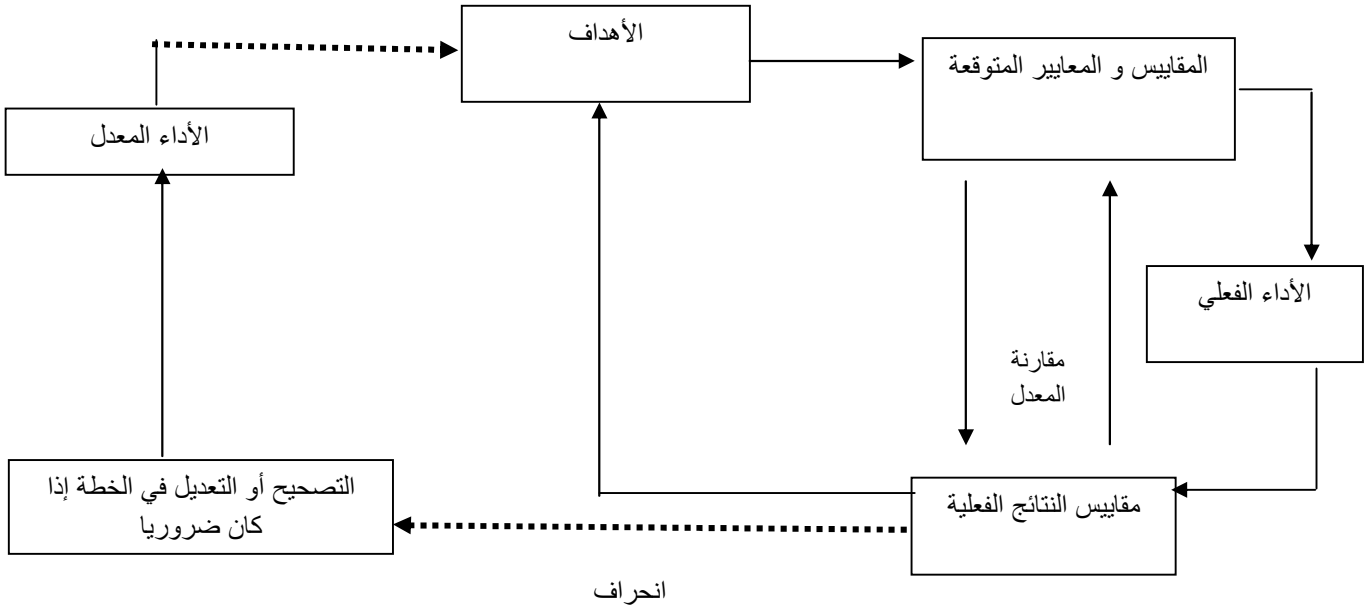

المصدر : عبد الفتاح ياغي: مرجع سابق، ص212.

يتضح من خلال الشكل أن عملية مراقبة التسيير تبدأ بتحديد الأهداف و تصل إلى تحقيقها، وهذا بتدخل وظائف إدارية بينهما، مما يجعل مراقبة التسيير تتطلب معايير لتقييم الأداء الفعلي، ومقارنته مع أهداف الخطة، فان كانت متطابقة فهذا يعني تحقق الأهداف المسطرة، و إذا لم تتطابق فهذا يعني وجود انحراف أو

1 محمد عبد الفتاح ياغي: مرجع سابق ، ص،ص: 212-213.

أخطاء، ويجب عند إذن القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وفيما يلي توضيحا للمراحل السابقة الذكر.

المرحلة الأولى: تحديد مستويات و معايير الأداء

يتم تحديد المعايير الواقعية للأداء، وهي المقاييس الموضوعية التي تستخدم لقياس النتائج الفعلية، وتعرف على أنها الحد الأدنى من الأداء المتوقع، إن تحديد الأهداف كما تم ذكرها سابقا، من الأغراض التي يراد تحقيقها مستقبلا، بحيث تصبح بمثابة النتائج النهائية فتحديد معايير المراقبة مرتبطة بعملية التخطيط، حيث تتضمن الخطة تحديد مؤشرات ومعايير تعكس مدى كفاءة تحقيق الخطة الموضوعة، وهناك أنواع عديدة من المعايير من بينها:

- المعايير الكمية: وهي التي يمكن وضع مواصفات لها بدقة
- المعايير النوعية: وتتعلق بوضع مواصفات درجة وتنوع الأداء المطلوب
- معايير التكلفة: وتتعلق بتكلفة المواد والأجهزة والآلات وغيرها من المعدات لكل وحدة
- معايير زمنية: وتتعلق بالبرنامج الزمني المحدد لإنجاز عمل ما

المرحلة الثانية: قياس الأداء و مقارنته بالمعايير

في هذه المرحلة تتم مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المتوقعة بواسطة المعايير المحددة مسبقا وتحديد نوع وطبيعة الانحرافات ثم تحليل أسباب حدوثها، مما يجدر ذكره هنا أن سلامة تقييم الأداء تتوقف على مقدار الدقة في قياس الأعمال التي تم إنجازها، وتوفر المقاييس المناسبة.

إن كفاءة القياس المستخدمة تؤثر على نجاح عملية المقارنة، لهذا يجب أن تكون هذه الأخيرة واضحة وعادلة ومفهومة لجميع أفراد المؤسسة، وأن تكون المعايير المستخدمة فيها واقعية حتى يمكن تحقيقها بقدر معقول من الكفاءة والمجهود

المرحلة الثالثة: اتخاذ الإجراءات التصحيحية

هي المرحلة الأكثر أهمية في عملية مراقبة التسيير حيث يتم تصحيح الانحرافات والأخطاء وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها وتعديل الخطة المسطرة، يتطلب هذا التصحيح إجراء تعديل في الطرق المستخدمة في الأداء، أو الأوامر والتعليمات مع شرحها للمنفذين وتوعيتهم بالأهداف المنشودة، والخطط المقررة وسياسات العمل وتدبيرها لرفع كفاءتهم الإنتاجية، بإتخاذ الإجراءات التصحيحية يحتاج إلى جهود تثبيتها حتى تأخذ طابع الاستمرارية.

المطلب الثالث: أدوات مراقبة التسيير ونظام معلوماتها

الفرع الأول: أدوات مراقبة التسيير

تعتبر المحاسبة بمختلف فروعها على المستوى الجزئي من أهم الأدوات المستعملة في مراقبة التسيير، تتمثل هذه الفروع في:

- المحاسبة: للمحاسبة العامة عدة تعاريف نذكر منها:

- " المحاسبة هي تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الصفة المالية، واستخلاص النتائج وتحليلها "[1]
- " المحاسبة عبارة عن فن للتسيير المحكم والمضبوط المتمثل في متابعة ومعاينة كل الحركات المخصصة للاستثمار داخليا وخارجيا، التي تمكن من معرفة الحالة المالية للمؤسسة في مدة معينة مع تحديد النتيجة من حيث الربح أو الخسارة "[2]

يتمثل دور المحاسبة فيما يلي:[3]

– تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة بمجرد حدوثها، وذلك عن طريق دفاتر اليومية، التي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة لمتابعة عمليات المؤسسة.

1 خالد أمين، عبد الله و آخرون: **أصول المحاسبة**، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1990، ص13.

2 محمد بوتين: **المحاسبة العامة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 05.

3 خيرت ضيف: **في أصول المحاسبة**، دار النهضة العربية، بيروت 1981، ص 16.

– تصنيف وتبويب العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ وذلك لمعرفة ما للمؤسسة من أصول وما عليها من التزامات.

– تلخيص نتيجة المشروع عن طريق إعداد حسابات ختامية، أو حسابات النتيجة، التي تتضمن ملخصا لنشاط المؤسسة عن طريق تصوير الميزانية العمومية، وذلك بقصد الوقوف على حقيقة المركز المالي للمؤسسة.

المحاسبة أداة فعالة في مراقبة التسيير حيث يمكن للمؤسسة بواسطتها التحكم في كل العمليات، ذلك بإكتشاف أدنى الأخطاء وكذا مرتكبيها، إذا حدث وان وقع اختلاس أو غش أو تلاعب فانه يسهل التعرف على المتسبب في ذلك مهما كانت درجته في السلم الإداري ومهما كانت الطريقة التي استعملها في الاختلاس أو الاحتيال.[1]

- المحاسبة التحليلية (التكاليف): " تعتبر المحاسبة التحليلية فرعا من فروع المحاسبة، وتكون مهمتها تجميع وتحليل بيانات التكاليف وتوزيع المصروفات من اجل تحديد سعر تكلفة المنتجات أو الخدمات وتقديم معلومات دقيقة إلى إدارة المؤسسة، تقوم بتسجيل كل العمليات النسبية الخاصة بالمؤسسة "[2]

وتعرف المحاسبة التحليلية أيضا أنها " أداة مراقبة التسيير تسمح بدراسة ومراقبة المردودية وتحديد فعالية المؤسسة، كما تسمح بمراقبة المسؤوليات سواءا على مستوى التنفيذ أو الإدارة، وتعتبر أداة ضرورية لتسيير المؤسسات".[3]

تهدف المحاسبة التحليلية إلى:[4]

– استخراج سعر تكلفة الإنتاج التام وسعر تكلفة الخدمة، مجمل التكاليف في مختلف مراحل الإنتاج

1 عبد الفتاح الصحن: **الرقابة و المراجعة: على المستوى الكلي و الجزئي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 155.

2 بويعقوب عبد الكريم: **المحاسبة التحليلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص07.

3 ناصر دادي عدون: **تقنيات مراقبة التسيير :محاسبة تحليلية**، دار المحمدية العامة، 2000، ص08.

4بويعقوب عبد الكريم: مرجع سابق، ص09.

– البحث عن نتائج الفروع المختلفة للمؤسسة وتحليل الانحرافات وإعداد الموازنات التقديرية

– مساعدة المؤسسة في اتخاذ القرارات

– محاسبة أو تحديد المسؤوليات، حيث يعتمد على قسم المحاسبة التحليلية في إعداد التقارير الدورية التي تحتوي على بيانات تفصيلية عن الأداء الفعلي (الحقيقي) للأعمال مقارنة بالأداء المخطط مسبقا، مما يساعد على مقارنة الأعباء الحقيقية بالأعباء المعيارية وتحليل الانحرافات.

تكمن فائدة المحاسبة التحليلية بالنسبة لمراقبة التسيير في النقاط التالية:[1]

- تحليل النتائج وإظهار مكوناتها عن طريق مراقبة المردودية والإيرادات والنفقات
- تكملة المحاسبة وإعطائها قواعد تقديرية لبعض عناصر الأصول (المخزون، المنتوج...الخ)
- تزويد المؤسسة بقواعد لتقدير تكاليف الإنتاج مع ضمان الرقابة عليها

- الموازنات التقديرية:[2] هذه الأداة لا تقل أهمية عن الأدوات الأخرى لمراقبة التسيير، فهي لا تختلف كثيرا عن المحاسبة التحليلية من حيث المبدأ، قد أعطي للميزانية التقديرية عدة تعاريف منها:

- الميزانية التقديرية تعبير كمي لخطة الأعمال، تساعد على تحقيق التنسيق و الرقابة
- الميزانية التقديرية خطة كمية ونوعية يتم تحضيرها والموافقة عليها قبل فترة محددة، تبين عادة الإيراد المخطط المنتظر تحقيقه، أو النفقات المنتظر تحملها خلال هذه الفترة والأموال التي تستعمل لتحقيق هدف معين.
- الميزانية التقديرية هي خطة (أو برنامج) للعمل في فترة مستقبلية، تهدف إلى تنظيم وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي لمؤسسة معينة في حدود الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة، بحيث يمكن تحقيق أفضل النتائج فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المرغوبة والمحددة مقدما، باستخدام أفضل الوسائل والطرق التي توصلت إلى هذه الأهداف

1 Christian Raulet: **Comptabilité Analytique et Contrôle de Gestion**, Tom2, bordas, paris, 1982, p04.

2 محمد سامي راضي آخرون: **المدخل الحديث في استخدام الموازنات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص12.

إذن فالموازنة ما هي إلا خطة تتبعها المؤسسة، تتضمن التفصيلات الخاصة بكيفية إنفاق الأموال على العمالة والخامات والسلع الرأسمالية وغيرها...الخ، كما أنها تتضمن الحصول على هذه الأموال ويمكن استخدامها كأداة لوضع خطط المؤسسة والرقابة على إدارتها المختلفة، يتمثل الدور الرقابي للميزانية في استخدام تنبؤاتها لقياس الأداء واكتشاف الانحرافات تمهيدا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة

تعتبر الفترة النموذجية التي تغطيها الموازنة التقديرية هي سنة، مع ذلك فقد تغطي فترة أقل من ذلك، ذلك كلما لو كان نشاط المؤسسة يتصف بالموسمية وعدم التأكد[1]

للميزانية دورا فعالا في عملية الرقابة، من خلال إسهامها في تحقيق، الآتي:

- منع الإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة والتي تتسم بالندرة

- التركيز على الجوانب ذات الأهمية النسبية الكبيرة

- تجنب العديد من الأسباب المؤدية إلى انحرافات الأداء، إذ أن استخدام الميزانية يحث الإدارة على التفكير مقدما فيما يجب عمله، والمسؤولين عنه، مما يتيح فرصة الاكتشاف المبكر للعناصر التي تؤثر على مستقبل النشاط والأهداف

تستخدم الموازنات التقديرية في عملية مقاربة التسيير كمعيار يتم بها قياس الإنجاز، تعد جداول ونماذج خاصة تسهل هذا العمل، والجدول التالي، يوضح ذلك:

1 عبد الغفار حنفي: **الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية الإسكندرية، 1997، ص 181-183.

الجدول (3-10): يوضح نموذج لاستخدام الميزانية التقديرية في عملية مراقبة التسيير

البيان	أرقام الموازنة التقديرية للفترات	أرقام الموازنة الفعلية للفترة نفسها	الانحراف	ملاحظات
بنود الموازنة	Xxxxxxxxxxxxxxxx	xxxxxxxxxxxxxxxxx	xxxxxxx xxxxxxx	xxxxxxx xxxxxxx

المصدر: فؤاد الشيخ سالم: **المفاهيم الإدارية الحديثة**، مركز الكتب الأردنية، الطبعة 5، 1995، ص183.

الفرع الثاني: نظام معلومات التسيير

لقد أصبحت المعلومات في المؤسسة الحديثة موردا من الموارد المكلفة والمؤثرة في حياة المؤسسة من جهة، ووسيلة للتأثير في المحيط من جهة أخرى، ومعلومات التسيير مثل غيرها من المعلومات أصبحت تتحصل عليها المؤسسة وتحولها لتنتج أخرى جديدة، هذه العملية تكون من خلال النشاط العادي للمؤسسة، لأن أي حركة داخلية تولد معلومات في صورة كمية أو نوعية عن تلك الحركة، أو عن طريق الانعكاس أو الأثر الرجعي (LE Feed back)، قد يتم إنتاج المعلومات بشكل آخر في مصالح أو أجهزة في المؤسسة متخصصة لدعم أنظمة الإدارة، من تخطيط واتخاذ القرار والمراقبة وغيرها، ومتى تتم عملية إنتاج المعلومات واستعمالها يجب أن يتوفر ما يسمى بنظام معلومات التسيير.

يعتبر نظام معلومات التسيير نظاما لجمع المعلومات من عدة مصادر، داخلية أو خارجية، وتعالج باستعمال وسائل (بشرية، مادية، تقنية، معنوية)، وهذا الجهاز يوفر المعلومات الضرورية في الوقت المناسب للمسؤولين بمختلف مستويات القرار والإدارة، حتى يتمكنوا من القيام بالإجراءات المناسبة من أجل أداء أعمالهم بالشكل الملائم.[1]

من منظور آخر يعد نظام معلومات التسيير شبكة بيانات مصممة رسميا كي تقدم للمسؤولين معلومات مفيدة ومناسبة التوقيت، من أجل زيادة فعالية التخطيط والرقابة، ويجري تصميم النظام بكيفية تسمح للمسير بالحصول على المعلومات التي تتناسب مع عمله ومع مستواه التربوي في المؤسسة بأفضل الأشكال الممكنة.

1 ناصر دادي عدون: **اقتصاد المؤسسة**: دار المحمدية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1998، ص 269.

هناك عدة أنواع لنظم المعلومات والتي يمكن تصنيفها، كما يلي:[1]

- **نظم تشغيل البيانات:** تقوم هذه النظم عموما بتشغيل بيانات المؤسسة مثل بيانات المبيعات، وأوامر الطلب، وحركة المخزون...، يعتبر التصنيف والعمليات الحسابية والترتيبية والتلخيص، والتخزين من أهم عمليات تشغيل البيانات.

- **نظم المعلومات الإدارية:** تسمى أيضا بنظم إعداد التقارير الإدارية، وتركز هذه النظم على تدعيم القرارات التي تكون احتياجاتها من المعلومات معروفة مسبقا، التي يمكن تحديدها بدقة من خلال تحليل موقف القرار الذي يجب اتخاذه، بالإضافة إلى هذا فان القرارات التي تسعى هذه النظم إلى مساندتها تتصف بالروتينية، ويمكن في هذه الحالة تصميم وتنفيذ نظما للمعلومات تعمل على توفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ مثل هذه القرارات، وبما أنها تعد دوريا، في كل مرة تشمل التقارير تفاصيل تلك الأهداف التي تمت بعد آخر تقرير تم إعداده وإرساله إلى المديرين.

- **نظم تدعيم القرارات:** إن نظم تدعيم القرارات هي نظم معلومات تهدف إلى مساعدة المديرين عند اتخاذهم القرارات غير المتكررة، حيث أن المعلومات المطلوبة في هذا النظام تجمع من مصادر متعددة، فبعضها يكون متاحا داخل المؤسسة نتيجة تشغيل البيانات، والبعض الآخر متاحا خارج المؤسسة، ونظم تدعيم القرارات يتم تصميمها وتنفيذها استجابة للاحتياجات الغير متوقعة أو الغير مخططة من المعلومات، تتميز هذه النظم بأهميتها على مستوى الإدارة الإستراتيجية التي تتعامل عادة مع مشاكل متغيرة ومتنوعة وغير متوقعة.

تستخدم النظم الخبيرة لتعزيز إمكانيات نظم تدعيم القرارات، وعادة ما تستخدم مع نظم الحاسبات الآلية، النظم الخبيرة هي برامج يتم تشغيلها باستخدام الحاسبات الآلية وتقوم بتخزين الحقائق التي تحكم عملية اتخاذ القرار بواسطة الإنسان الخبير أو المتخصص في مجال معين.

1 عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: **تنظيم و إدارة الأعمال**: الدار الجامعية، بيروت، 1992، ص 608-612.(بتصرف)

- **نظم معلومات المكتب:** تعتبر نظم معلومات المكتب نوعا خاصا من نظم تشغيل المعلومات، التي يمكن استخدامها في نطاق أعمال وأنشطة المكاتب، هذا وقد تطورت النظم لتصبح أكثر من مجرد استخدام نظم معالجة الكلمات التي تعمل على تحسين قدرات المديرين والعاملين في إعداد المستندات بذاتها، إلا أنه ونظرا لتأثر أنشطة المكتب بتقنية الحسابات والاتصالات فان هذه النظم أصبحت جزءا من نظم المعلومات في المؤسسة.

تقوم معلومات المكاتب اليوم على تكامل المعلومات، بالإضافة إلى معالجة الكلمات ونظم الاتصالات عن بعد، عادة ما تعتمد هذه النظم على البيانات المخزنة نتيجة عمليات التشغيل، قد تستخدم أساليب نقل البيانات في تبادل المعلومات والمراسلات بين المكاتب والمواقع المختلفة.

في الأخير يمكن القول أنه حتى تكون مراقبة التسيير ذات مصداقية، وتتأكد فعاليتها ويكون لها أثر في تحسين الأداء، يجب أن تعتمد على نظام معلومات ممتاز، تُحصل هذه الأخيرة من مصادر داخلية وخارجية، وتكون موجهة لمعظم المسؤولين في المؤسسة.

المبحث الثاني: الموازنات التقديرية

تعتبر الموازنات التقديرية من أكثر الأدوات المنتهجة قبل عملية اتخاذ قرارات الإنتاج والبيع، حيث تعد الموازنات التقديرية بناءا على معطيات قبلية وتنبؤات للمستقبل، إذ تلعب دورا كبيرا في رسم نهج المؤسسة لتنفيذ إستراتجيتها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الموازنة التقديرية

تعتبر الموازنات التقديرية أحد أهم أدوات مراقبة التسيير وبالنظر إلى أهميتها استلزمت الحاجة إلى عرضها والتعريف بها.

الفرع الأول: نبذة عن تطور الموازنة التقديرية

يعد أسلوب المراقبة بإعداد الموازنات التقديرية من أقدم الأساليب المستعملة حيث أول من عرف الموازنات التقديرية العامة واستخدمها هم قدماء المصريون إذ كانت تقديراتهم تنحصر في النفقات التي تلزم الدول لتغطية مشروع كبير أو المتعلقة بالعمليات وكذلك مصادر تلك النفقات.[1]

في الأصل كانت كلمة الموازنات التقديرية تطلق على الكشف الذي تعده الدولة لتقدير إيراداتها ومصروفاتها ويرجع الأصل إلى الكلمة اللاتينية Budget وتعني حقيبة، ففي المراحل الأولى لاستخدام الموازنات التقديرية في الحكومة الإنجليزية، كان وزير المالية يعد تقديرات الميزانية التي يقدمها إلى مجلس العموم البريطاني في حقيبة جلدية وعلى هذا أصبحت هذه التقديرية معروفة باسم Budget.[2]

بإزدياد حجم المؤسسات الاقتصادية ومشروعاتها الاستثمارية، وتعقد المشاكل المتعلقة بإدارتها وبزيادة حالات عدم التأكد في الحياة الاقتصادية اضطر مسؤولوا المؤسسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم إلى

1 محمد عادل الهاشمي: **أساليب المحاسبة الإدارية والموازنات التقديرية:** مكتبة عين شمس، مصر، 1980، ص 100.

2 احمد نور: **المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات**: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر 1972، ص19.

استخدام الموازنة التقديرية للرقابة على مختلف أوجه أنشطة مشروعاتهم إذ ويعتبرgazeux Dé أول من استخدم لفظ الموازنة التقديرية.

حيث أخرج في طبعة سنة 1825م فصلا كاملا عن الموازنة التقديرية في كتابه، التي وصفها بجدول الاحتياجات من المواد مع مراعاة توقيت هذه الاحتياجات، لكن استخدام الموازنات التقديرية كنظام للرقابة تعتبر حديثة العهد، ويرجع أصلها إلى سنة 1912م.

الفرع الثاني: تعريف الموازنة التقديرية

تعددت التعاريف الخاصة بها بتعداد وجهات النظر رجال الفكر والاقتصاديين وذلك حسب اتجاهاتهم الفكرية والمدارس التي ينتمون إليها، وفيما يلي بعض التعاريف:

- **التعريف الأول:**

يعرفها على أنها خطة خاصة بفترة زمنية مقبلة مع التعبير عنها بأرقام وبالتالي هي قوائم النتائج المتوقعة معبر عنها بقيم مالية.[1]

- **التعريف الثاني:**

خطة أو برنامج للعمل في فترة مستقبلية تهدف إلى تنظيم وتنسيق النشاط الاقتصادي لوحدة اقتصادية معينة في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة، بحيث يمكن تحقيق أفضل الوسائل والأساليب والطرق التي توصل إلى هذه الأهداف.[2]

- **التعريف الثالث:**

خطة منسقة وشاملة لجميع عمليات المشروع في فترة ما معبرة عنها في شكل نقدي أو كمي، وتعد مقدما على ضوء سياسة إنتاجية وبيعية يتفق عليها، وهي تمد المشروع ببيانات مسبقة عن

[1] توفيق جميل أحمد: **إدارة أعمال مدخل وظيفي**: دار الجامعة الإسكندرية، 1999، ص19.

[2] عبد الحي مرعي: **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرار**: دار الجامعات المصرية، مصر، 1998، ص88.

مصروفاته وإيراداته وأرباحه وكل قسم على حدا.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن هناك نقاط مشتركة بين التعاريف، والتعريف الأكثر شمولا للموازنة التقديرية هو (**الموازنة التقديرية هي ترجمة لأهداف المؤسسة وخطة عمل مستقبلية تعتمد على عدة افتراضات معينة وتتطلب موافقة المستويات الإدارية المسؤولة عن تنفيذها، فهي تعتبر أداة تستخدم للتعبير الكمي والمالي عن الأهداف التي تسعى إدارة المؤسسة لتحقيقها**).

المطلب الثاني: أنواع الموازنة التقديرية ووظائفها

الفرع الأول: أنواع الموازنة التقديرية

تشمل الموازنة التقديرية عدة أنواع يمكن حصرها، فيما يلي:

- **الموازنات التقديرية للمبيعات:** أول ما يقوم به مسؤولوا إعداد الموازنات التقديرية، هو إعداد الموازنة التقديرية للمبيعات لأنها تعتبر الأساس الذي يستند عليه إعداد الموازنات التقديرية الأخرى، وتتم عملية التقدير وفقا للكيفية الآتية:
  - تحديد الهدف من التقدير
  - يجب أن تقسم المنتوجات المراد بيعها لمجموعات متجانسة
  - معرفة العوامل التي تؤثر على المبيعات، وترتيبها حسب قوة تأثرها
  - اختيار أسلوب التنبؤ الذي يناسب كل منتوج
  - جمع المعلومات والبيانات وتحليلها تحليلا علميا واستخلاص النتائج

- **الموازنة التقديرية للإنتاج:** تهدف الموازنة التقديرية للإنتاج إلى تقدير الكميات التي ترغب المؤسسة في إنتاجها خلال الفترة الموازية حتى تلبي احتياجات الموازنة التقديرية للمبيعات في الوقت المناسب، إن عملية تقدير ومراقبة برنامج الإنتاج تقوم بها الأقسام التالية:
  - مكتب الدراسات
  - مصلحة الانطلاقة

[1] عطية محمد كامل: **المعاني للمصطلحات في محاسبة التكاليف**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 1987، ص106.

- مكتب الأساليب
- مصلحة المستخدمين
- مصلحة الترتيب الصناعي
- مصلحة مراقبة التسيير

- **أنظمة إنتاج وطريقة إعداد الموازنة**

- **الإنتاج على أساس الطلبات:** تقوم المؤسسة هنا بصناعة أنواع خاصة من المنتوجات لتنفيذ طلبات الزبائن وهنا نجد صعوبة في التنبؤ بالمبيعات.
- **الإنتاج بالسلسلة أو الإنتاج المستمر:** يمكن التنبؤ في هذه الحالة بالمبيعات كما أنه يستوجب على المؤسسة تخزين كميات معتبرة وبصفة دائمة من المنتوجات التامة لمقابلة الطلب .
- **تحديد البرنامج التقديري بالنسبة لنموذج لإنتاج المستمر:** لمعرفة برنامج المبيعات التقديرية، يستنتج الإنتاج: الإنتاج= المبيعات+ مخزون أخر مدة المستهدف– مخزون أخر مدة.

يجب أن يحدد مخزون أخر مدة المراد تحقيقه، ويتحدد المخزون مع الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل:

- المستوى الذي لا يجب تجاوزه من احتياجات رأس المال العامل
- مخزون أول مدة المتواجد حاليا الذي يكون قد وصل إلى مستوى متدني أو العكس
- بعد تحديد المخزون نستطيع إعداد برنامج الإنتاج، ثم تأتي المرحلة الثانية المتمثلة في معرفة هل أن الطاقة الإنتاجية المتاحة حاليا تكفي لتنفيذ برنامج الإنتاج أم لا

- **الموازنات الاستثمارية:** تعتبر أداة تحليل تساعد في عملية التخطيط طويل الأمد الخاص باختيار المشاريع الاستثمارية، وتخصيص رأس مال محدد لكون أن النفقات المتعلقة بهذه المشاريع تؤثر على المركز المالي للمؤسسة لفترة طويلة من الزمن، وتعد هذه الموازنات عبر إعداد الجدول الزمني للاستثمارات من جهة والجدول الزمني لكيفية تمويل الإستثمارات من جهة أخر ويمكن إعداد التوزيع الزمني للاستثمارات بإتباع ثلاثة طرق مختلفة :
  - حسب تاريخ الالتزام
  - حسب توزيع التسديد
  - حسب توزيع الإستلام (مؤقت أو نهائي)

الشكل (3-3): العلاقة بين مختلف الموازنات التقديرية

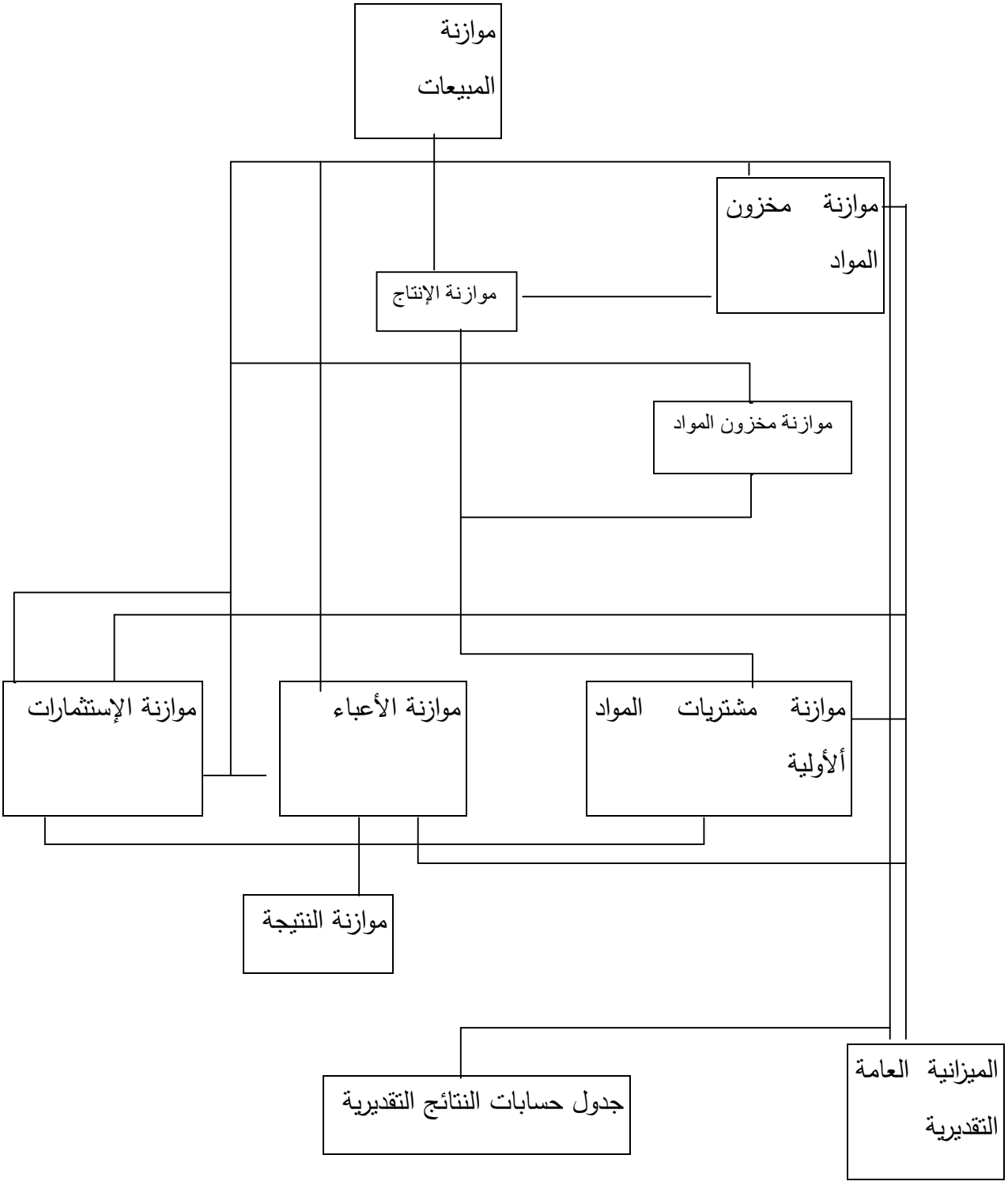

المصدر: فركوس محمد: **الموازنات التقديرية**، سلسلة المعارف، الجزائر، ص242.

الفرع الثاني: وظائف الموازنة التقديرية

تتجسد الوظيفة الرئيسية للموازنة التقديرية في مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات من أجل تسيير فعال للمؤسسة ويتحقق ذلك عند القيام بوظيفة هامة، وهي:

- **التخطيط:** يعتبر التخطيط من الأساليب التي أثبتت نجاحها في تجسيد طموحات المؤسسة واستمرارها ضمن إستراتيجية محكمة، فالتخطيط هو وضع الأهداف وإعداد البرامج والإجراءات، التي تؤدي إلى تحقيقها، لتضع هذه الأهداف في صورة مخطط طويل الأجل، مخطط قصير الأجل بالنسبة للمشروع الصغير، وبالنسبة لكل قسم من أقسامه، فالتخطيط يقوم أساسا على الاختيار الواعي للبدائل المتاحة، الذي يحقق الأهداف الموضوعة (تحقيق أكبر ربح، فتح أسواق جديدة...)، فهو إذن يشمل الخطوات التالية:

- تحديد الأهداف.

- تحديد البدائل التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف.

- تقييم هذه البدائل حتى يمكن اختيار بديل منها.

كما يوفر لنا التخطيط مزايا وفوائد، منها:[1]

- إذا كان هدف المؤسسة هو تعظيم أرباحها والاستغلال الأمثل لمواردها وتخفيض تكاليفها، يجب عليها أن تقوم بدراسة مسبقة للظروف المحيطة بالمؤسسة والسيطرة عليها وتسييرها بصورة تخدم المؤسسة.

- إن وضع الخطة تكون بمساهمة كل المستويات الإدارية، مما يؤدي إلى الرفع من كفاءة العاملين وشعورهم بالمسؤولية.

- توضيح أهداف المؤسسة إلى كل العاملين بها، للرفع من معنوياتهم والعمل على تحقيق هذه الأهداف.

1 خالص صالح صافي: **تقنيات التسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص16.

- وضع الخطة على شكل موازنات تقديرية، تمكن إدارة المؤسسة من متابعة عملية التنفيذ والمراقبة المستمرة للسياسات والإجراءات التنفيذية والأسس التي بنيت عليها هذه الخطة

- **التنسيق:** التنسيق هو العملية التي بموجبها تتوحد الجهود بين الأقسام المختلفة للمشروع بحيث يعمل كل قسم منها نحو تحقيق الهدف الموضوع ولهذا توجب أن يصدر أحد الأقسام قرارات تخصهم يكون لها أثر على الأقسام الأخرى دون الرجوع إلى هذه الأقسام.

تبرز ضرورة التنسيق بين أقسام المؤسسة المختلفة، حيث تعطي عدة فوائد ومزايا منها:[1]

- من خلال التنسيق نلزم جميع الأطراف على تحمل مسؤولية التنفيذ، هذا سيبين لنا موطن الضعف داخل المؤسسة، حيث أن الأقسام غير الكفؤة هي التي ستتخلف عند تنفيذ الخطة.
- مراقبة الحركة النقدية وحالة السيولة في المؤسسة، فلا يسمح تجميد وتعطيل رأس المال العامل، أو استعماله بصورة غير اقتصادية.

- **الرقابة (المتابعة):** التخطيط لا يكفي لتحقيق الخطط لهذا لابد من الرقابة، فهي عملية متابعة تنفيذ الخطط والأهداف الموضوعة، فمن دون مراقبة يصبح التخطيط دون جدوى، لهذا يسمى نظام الموازنات التقديرية بنظام السيطرة، فالرقابة تعني تنظيم الفعاليات في المؤسسة ومواكبتها والرقابة بهذا المعنى عبارة عن متابعة الخطط وتحفيز العاملين في المؤسسة، على تنفيذ الهدف المرسوم للوصول إلى المستويات المطلوبة في الأداء، والعمل على تحقيق الأهداف بمنع الانحرافات وإتخاذ الإجراءات اللازمة، لتجاوز هذه الإنحرافات ولتحقيق ذلك يجب العمل على، مايلي:[2]

- تحليل وتفسير النتائج الفعلية وإعداد تقارير يومية أو أسبوعية أو شهرية وذلك حسب هذه النتائج.
- تحديد الانحرافات ما بين المخطط والمحقق فعلا للبحث عن أسبابها ومعالجة هذه الانحرافات عند حدوثها، كذلك تحديد المسؤولية التي أدت إلى حدوث هذه الانحرافات .
- مقارنة النتائج الفعلية مع ما خطط له في الموازنات التقديرية.

[1] خيرت ضيف: **الموازنات التقديرية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص13.

[2] خالص صالح صافي: **تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسات الإقتصادية** ، مرجع سبق ذكره، ص13.

- **التحفيز:** قد تكون الحوافز معنوية كالتشجيع أو مادية عن طريق المكافآت والعلاوات وكذا الترقيات، إلا أن التحفيز يثير في نفوس الأفراد روح التعاون والإخلاص في العمل ويجعلهم أكثر إيمانا واطمئنانا فتتواجد العلاقة بين الإدارة العليا والفئة العمالية، مما يسمح بكسر الحواجز النفسية

المطلب الثالث: قواعد إعداد الموازنات التقديرية ومزايا تطبيقها

الفرع الأول: قواعد إعداد الموازنات التقديرية

تتمثل هذه القواعد، في:

- **طبيعة المؤسسة على شكل مراكز مسؤولية:** رأينا فيما سبق بأن الموازنة هي تعبير مالي، في مركز المسؤولية، لتطبيق هذا النظام يتطلب ضرورة تواجد تنظيم إداري تكون فيه مراكز المسؤولية واضحة حتى نتمكن من ربط الموازنات بتلك المراكز وهذا ما يمكننا من تحديد المسؤولية
- **اعتماد الموازنة على التنبؤ:** يمثل التنبؤ توقع الأحداث في المستقبل، وتشمل عملية التنبؤ دراسات إحصائية وإستشرافية للفترات الماضية والمستقبلية، فتحت ضوء الدراسات نبنى افتراضات الفترة المستقبلية لكل بند من بنود الموازنة ويجب أن نأخذ في الحسبان المخاطرة وعدم التأكد.
- **الشمول:** يجب أن تشمل الموازنة على كل أنشطة المؤسسة بما يتحمل ذلك من بنود التكاليف والإيرادات وكل المستويات الإدارية، كذلك الجوانب الكمية والمالية.
- **توزيع الموازنات توزيعا زمنيا وجغرافيا:** لكي نتابع ونقيم الأداء، لابد من مراقبة كل فصل أو شهر معين، وحتى توجيه الاهتمام بالمناطق ذات الأداءات الضعيفة.
- **المشاركة في الإعداد:** يجب إشراك جميع المسؤولين في إعداد الموازنات لأن عدم إشراكهم في مرحلة الإعداد سوف يؤدي إلى تقاعسهم عن تحقيق أهداف الموازنة، حيث أن إشراك المسؤولين في إعداد الموازنات يرفع من معنوياتهم ويحفزهم على تحقيق التقديرات وينمي روح التعاون والاطمئنان في نفوسهم على مستقبلهم المهني في المؤسسة.

الفرع الثاني: مزايا تطبيق نظام الموازنات التقديرية

إتباع نظام الموازنة التقديرية، يوفر لنا مزايا وفوائد كثيرة، منها:[1]

- وضع خطط واضحة وتحديد الأهداف ورسم السياسيات والبرامج
- إلزام كل فرد من أفراد الإدارة بالتفكير في وضع الخطط المناسبة للقيام بدوره في تنفيذ المهام الملقاة على عاتقه، لكي يستطيع أن يساهم بالشكل المطلوب منه للوصول إلى أهداف المؤسسة
- اشتراك وإلزام كافة المستويات بالمساهمة في الإعدادات التخطيطية
- تحديد مسؤولية كل فرد وكل قسم ودوره في تنفيذ الخطط المرسومة
- ترجمة أهداف المؤسسة وأهداف الأقسام المختلفة إلى أهداف رقمية محددة تربط بجدولة زمنية محددة
- حث جميع المستويات والأقسام للالتزام بالاستعمال العقلاني للموارد الاقتصادية المتاحة
- تحديد نقاط الاختناق وأسبابها والمسؤولين عن حدوثها ووضع الحلول اللازمة لتجاوزها
- متابعة التنفيذ ومعرفة مدى التقدم في أنشطة المؤسسة وتقييم الخطة.

الفرع الثالث: تطبيقات حول الموازنة التقديرية

- **الرقابة على ميزانيات المبيعات:**

مثال: كانت لديك معلومات حول مؤسسة ما تبيع منتوجين هما x1 ، x2 وإليك المعطيات التالية حول النشاط الفعلي والنشاط التقديري للمؤسسة:

النشاط الفعلي: المنتوج x1 : 1500 وحدة / المنتوج x2 : 4000 وحدة .

سعر البيع : المنتوج x1 : 110 دج للوحدة / المنتوج x2 : 140 دج للوحدة

النشاط التقديري: المنتوج x1: 2000 دج وحدة / المنتوج x2 : 3000 دج وحدة .

[1] خيرت ضيف: مرجع سابق، ص15.

سعر البيع : المنتوج x1 : 100 دج للوحدة / المنتوج x2 :160 دج للوحدة .

بما أن التكاليف المتغيرة تشكل 60 دج للوحدة للمنتوج x1 و 100 دج للمنتوج x2.

المطلوب: أحسب الإنحراف الكلي مع التفسير؟ تحليل أسباب الإنحراف وتحديد المسؤولية على الإنحراف باستخدام التحليل الثنائي للإنحراف؟

الحل: 1- **حساب الإنحراف الكلي** : رقم الأعمال التقديري – رقم الأعمال الفعلي = E

$$= Q_R . M/CVR - Q_P . M/CVP$$

البيان	نشاط فعلي				نشاط تقديري			
	Q	P	CV	M/CV	Q	P	CV	M/CV
المنتوج x1	1500	110	60	50	2000	100	60	40
المنتوج x2	4000	140	100	40	3000	160	100	60
المجموع	5500				5000			

$M / CV = (P - CV)$

$E = \{(QR. M/CV_R)_1 + (Q_R.M/CV_R)_2\} - \{(Q_P.M/CV_P)_1 (Q_P.M/CV_p)_2\}$

$= \{(1500.50)\ (4000.40)\} - \{(2000.40)\ (3000.60)\}$

$= -25000$

2- تحليل الانحراف الثنائي:

E ← $E/Q = (Q_R - Q_P)\ M/CVp$: x1= (1500−2000)40=−20000

E → x2 = (40000−3000)60=60000

= 40000

$E/M/CV = (M/CV_R - M/CV_P)Q_R$ x1=(50−40)1500=15000

=−65000 x2= (40−60)4000=−80000

3- حساب انحراف التشكيلة:

E/Q ← انحراف مزيج المواد → Q1 $(Q_p/\sum Qp - Q_p/\ \sum Qr\ )\sum Q.$

(انحراف ست – متوسط س ت) → Q2

انحراف العائد ← Q1 : 1 نوع → متوسط السعر التقديري للنوع 1 (QR−QP)

Q1 : 1 نوع → متوسط السعر التقديري للنوع 2 (QR−QP)

حيث :

متوسط السعر التقديري = $Q_{P1}.M/CV_P+Q_{P2}.M/CV_P/Q_{P1}+Q_{P2}$

= 2000.40+3000.60/5000 =52

E/Q ← إنحراف مزيج المواد X1= (2000/5000−1500/5500)5500(52−40) =8400

.....X2= (3000/5000 − 4000/5500) 5500 (52−60) = 5600

14000

إنحراف العائد ← X1 = (1500−2000) 52 = − 26000

X2 = (4200−3000) 52 = 62400

36400

- **الرقابة على ميزانيات الإنتاج:**

مُثال: تنتج مؤسسة ما منتوج x وبطاقة **التكلفة المعيارية** لهذا المنتوج هي كما يلي:

- مادة أولية : 4 كلغ ب 1 دج/كلغ.
- يد عاملة مباشرة: 3 سا ب 3.2 دج/سا.
- أعباء غير مباشرة : 2.4 دج/سا يد عاملة غير مباشرة.

أعدت الميزانية التقديرية للأعباء الغير مباشرة على أساس 138000 دج أعباء ثابتة و 1.25 دج أعباء متغيرة للساعة.

المعطيات الحقيقية: كانت كما يلي:

- مادة مستعملة: 170000 كلغ ب 1.04 دج/كلغ.
- يد عاملة مباشرة: 125000 سا ب 3.1 دج /سا.
- أعباء غير مباشرة : 239600 دج.
- إنتاج الشهر يقدر ب 42000 وحدة.

المطلوب: حساب كل الفروق وتحليلها؟

- **الحل: حساب الفروق الإجمالية:**

عناصر	تكاليف حقيقية 42000 وحدة			تكاليف معيارية 42000 وحدة			فروق	
	ك ح	ت ح	ك ح ت ح	ك م	ت ت	ك م ت ت	+	-
أعباء غيرمباشرة	125000	2.34	293600	126000	2.4	302400	8800	.
مادة أولية	170000	1.04	176800	168000	1	168000	.	8800
يد عاملة مباشرة	125000	3.1	387500	126000	3.2	403200	15700	.
	420000	20.42	857900	420000	6.6	873600	24500	8800
							F 15700	

حيث: ك م =3 سا. 42000 = 126000 سا. (أ غ م ، يد ع م)

= 4 كلغ. 42000 = 168000 كلغ. (مادة أولية)

2 . **تحليل الفروق:**

- **المادة الأولية:** E /Q = (QR –QP) CP = (170000 − 168000) 1 = 2000 DA

E/C = (CR − CP) QR = (1.04 −1) 170000 = 6800 DA

8800 DA

- **يد عاملة مباشرة:**

E/Q= (125000−126000) 3.2 = −3200D

E/Q= (3.1−3.2) 125000 = −12500D

−15700D

- **تحليل الأعباء غير المباشرة:**

الأعباء غير المباشرة المعيارية: 3/120000سا = 40000 وحدة

التكلفة المعيارية للوحدة = 120000 X 2.4/40000 = 7.2 دج/سا

التكلفة المعيارية للساعة = 120000/288000 = 2.4 دج/سا

ملاحظة: 120000سا عمل مباشرة = 138000 / 1.15

النشاط الحقيقي: 120000 دج

293600 دج ← 125000سا

138000

ت ثا: 1.15 ←

ب ← م: 1.25

156250

294250 على أساس النشاط الحقيقي

فرق الميزانية = الميزانية الفعلية – الميزانية المرنة

= 393600− 294250 = − 650 F

فرق النشاط:

المرنة = التكاليف المعيارية لوحدة القياس x النشاط الحقيقي

F- 5750 = 125000 (2 .4 – 294250)

(1- النشاط الحقيقي / النشاط المعياري (*)) x ت ثا الإجمالية

F- 5750 = 138000 (120000/125000 – 1)

(نشاط معياري – نشاط حقيقي) ت ثا / لوحدة القياس

F-5750 = 1.15 (125000 – 120000)

(*) : البحث عن النشاط المعياري

نشاط معياري . ت ثا للوحدة = تكلف كلية ثابتة }

نشاط معياري . 1.15 = 138000

نشاط معياري = 1.15/138000 = 120000 ساعة يد عمل مباشرة

فرق المردودية

(الإنتاج المعياري بالنسبة للنشاط الحقيقي(*) – الإنتاج الحقيقي) تكلفة معيارية/الوحدة

= { (النشاط الحقيقي / كمية النشاط لوحدة القياس) – 42000 }7.2

= { (125000 / 3 9- 42000} 7.2 = F – 2400

التكلفة المعيارية لوحدة القياس = مجموع التكاليف المعيارية / النشاط المعياري

= 288000 / 120000 = 2.4 سا .

التكلفة المعيارية للوحدة = مجموع التكاليف المعيارية / الإنتاج المعياري

= 288000 / 40000 = 702 سا

الإنتاج المعياري = 120000 / 3= 40000 وحدة.

(النشاط الحقيقي– النشاط المعياري بالنسبة للنشاط الحقيقي) ت معيارية لوحدة القياس

– 2400 = 2.4 (126000 – 125000)

المبحث الثالث: ماهية لوحة القيادة

لوحة القيادة هي وسيلة اتصال بين جميع مراكز المسؤولية وأداة تحليل ومراقبة وظهرت فكرة لوحة القيادة لأول مرة سنة 1930، على شكل نسب وبيانات ضرورية تسمح للمسيرين بتوجيه المؤسسة نحو الأهداف المسطرة، ذلك بمقارنة النسب التقديرية بالنسب الحقيقية، وفي 1948 تطور المصطلح بالولايات المتحدة الأمريكية وكان يستعمل من طرف المؤسسات التي تعمل على مبدأ النظام التسيير التقديري .

المطلب الأول: تعريف وخصائص لوحة القيادة

الفرع الأول: مفهوم لوحة القيادة

التعريف الأول: " لوحة القيادة هي عرض تركيبي وبيداغوجي لمؤشرات التسيير التي تسمح لأي مسؤول بمتابعة وتحديد الأهداف في وحدته التسييرية وتقدم الحسابات "[1]

التعريف الثاني: " هي عبارة عن مجموعة مؤشرات ومعلومات مهمة تسمح لنا بأخذ نظرة مجملة وإظهار الاضطرابات وأخذ قرارات تسييرية، لكي تنتظر الأهداف المحققة من الاستراتيجيات يجب كذلك إعطاء اللغة المشتركة لمختلف أعضاء المؤسسة "[2]

التعريف الثالث: " تعتبر لوحة القيادة تركيب مرقم للمعلومات الأساسية والضرورية للمسيرين بتوجيه نشاط التجمع البشري المتواجد تحت سلطتهم نحو الاستعمال الأحسن لوسائل الاستغلال المتاحة "[3]

التعريف الرابع: لوحة القيادة هي " وثيقة شفافة تستعمل للاستخدام الداخلي حيث تجمع المعلومات الأساسية لنشاط مراكز المسؤولية في شكل أطر وعلامات ساطعة من أجل مراقبة يومية جيدة لعمليات المؤسسة "[4]

---

1 Michel Leroy: **Le Tableau de Bord au Service de L'entreprise**, Edition D'organisation, 1998, P12.

2Franclin Kubler: **Le Control de Gestion pour les Performance de L'entreprise**, Edition D'organisation, 1999, P285.

3 Jean Richard Sulzer: **Comment Construit Le Tableau de Bord**, Edition Dunod, 1975 P11.

4 Jean Rene, Edgheffer: **Précis de Gestion D'entreprise**, Edition Nathan, 1994, p126.

التعريف الخامس: " جدول القيادة هو تجميع منظم للمعلومات التي تسمح للمسير معرفة وبشكل سريع إذا كان سير نشاط المؤسسة وأجهزتها هو نفسه ما تم تقديره وتخطيطه، ووضع الإنحرافات المحتملة مع توضيحها "[1]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن إستخلاص النقاط التالية حول جدول القيادة، وهي:

- جدول القيادة عبارة نظام ترجمة للمعلومات المستقاة حسب الحاجة إليها ومصدرها المحصلة من المحيط الداخلي أو الخارجي، والمعروضة بشكل تحليلي، وملخص، واضح وتركيبي.
- سهل الإستعمال والفهم ويسهل ممارسة المسؤوليات.
- يكون تاما، أي يعكس سير المؤسسة في جميع المجالات (مالية، إستغلال، إنتاج، توزيع، إدارة).
- يساهم في تقييم الأداء بأنواعه في المدى القصير و المتوسط.
- يساعد في عملية إتخاذ القرارات بكل أنواعها بأقل درجة مخاطرة
- يستعمله المسيرون بهدف الإستعمال الأمثل للموارد المتاحة
- يوضح وضعية المؤسسة وبيئتها المحيطة
- يوضح مدى تطابق النشاط المنجز (الفعلي) مع المخطط له (التقديري)

مما سبق نستطيع القول إن لوحة القيادة أو كما يدعوه البعض جدول القيادة:

" لوحة القيادة عبارة عن نظام للمعلومات المختلفة المحصلة من مصدر داخلي وخارجي، والمعروضة بشكل تحليلي ملخص ، سهل الإستعمال ويساهم في تقييم الأداء في المدى القصير و المتوسط، لإتخاذ القرارات السليمة وذلك للمطابقة بين المنجز والمخطط

[1] Jean **G**erbier: **Organisation et Fonctionnement de L'entreprise**, Corlet Imprimerie, France, 1993, p827.

الفرع الثاني: مبادئ جدول القيادة

إن جدول القيادة يقوم على عدة مبادئ أهمها:

- أن يتضمن على المعلومات والمؤشرات، تعرض هذه الأخيرة بشكل واضح، تحليلي، سهل التفسير وتام، بحيث يعكس سير المؤسسة في جميع المجالات.
- أن يحتوي مقاييس موضوعية تسمح بالسيطرة على قرار المؤسسة ومحيطها، وتشمل خصوصا على:[1]
  - خط سير المؤسسة (تقديرات، أهداف...)
  - تقرير على الإنجازات المحققة
  - الإنحرافات بين التقديرات والإنجازات المحققة

يختلف جدول القيادة بإختلاف حجم المؤسسات، فإذا كانت المؤسسة صغيرة يكون لها في أغلب الأحيان جدول قيادة واحد يمسكه عادة المسؤول الأول، أما إذا كانت المؤسسة كبيرة، يكون لها جداول قيادة تحليلية وتخص كل فرع، وعموما يجب إعداد جدول قيادة عام (إستراتيجي)، ويكون على مستوى الإدارة العامة وجدول قيادة يخص كل فرع على حدا، ويوجد على مستوى المصالح والمديريات الفرعية، مثل (لوحة القيادة للإنتاج، لوحة القيادة للتسويقية، لوحة القيادة المالية...).

حيث إذا قرر المسؤولين إتخاذ القرارات التصحيحية لمعرفة طبيعة المشكلة، فإنهم يلجأون إلى جداول القيادة الجزئية لتحسين الأداء العام في المؤسسة ومرد وديتها، بمعنى أن المدير العام لا يمكن إعطاءه كل المعلومات والمؤشرات، وإنما فقط التي تدله على الخطة العامة، فقراءة المعلومات من الجداول الجزئية تسمح للمدير العام بتشخيص المشاكل وتحديد الأسباب ومحاولة إيجاد الحلول.

[1] Jean Richard: référence mentionné, p89.

الشكل رقم (3-4): يوضح تمثيلا لجدول القيادة عبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة

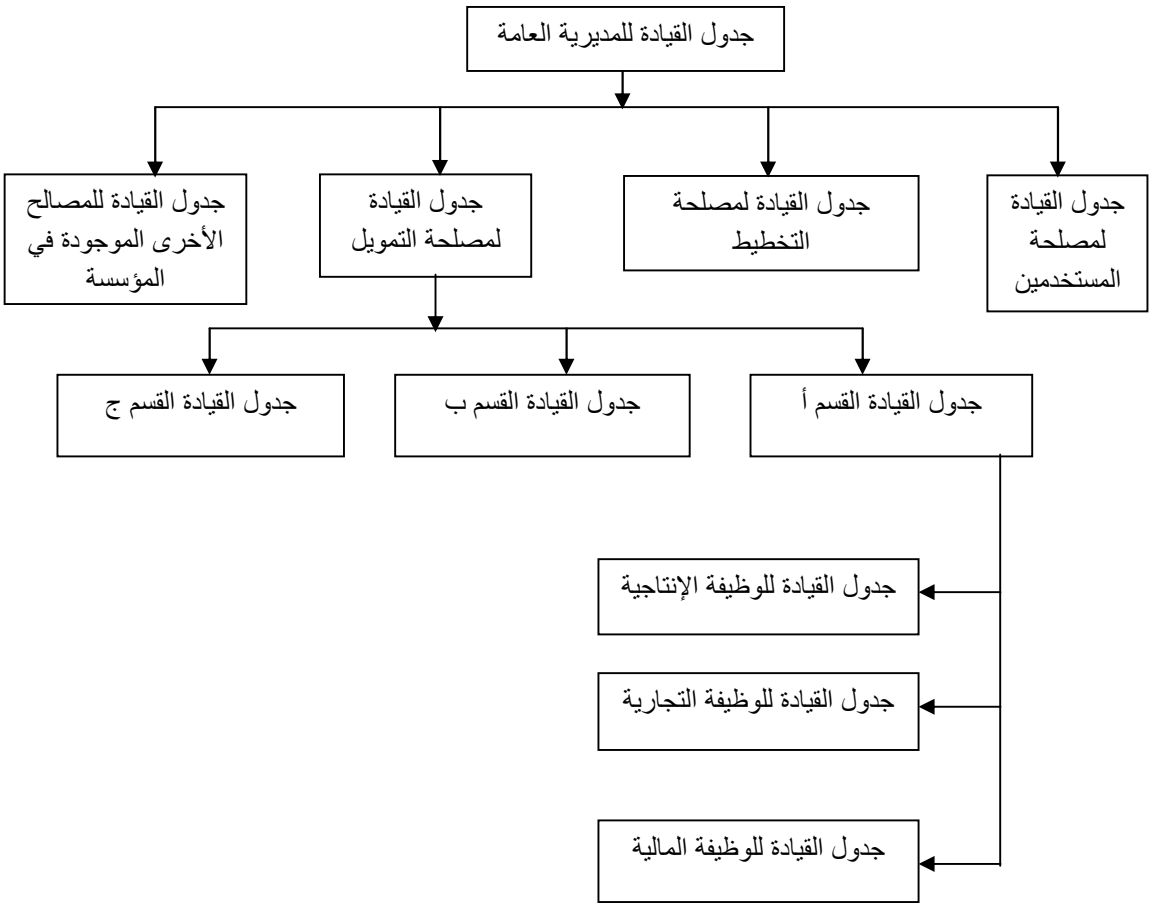

Source : pierre lauzel et robert Teller, **Contrôle de Gestion et Budgéts,** Imprimerie de Normandie, France, 8eme Edition, 1997,p249.

الفرع الثالث: خصائص لوحة القيادة

للوحة القيادة خصائص، نذكر منها:

- تسمح بقياس أداء المراكز بالنسبة للأهداف المسطرة .
- تسمح بالقيام بالإجراءات التصحيحية.
- تسمح بتحضير القرارات المستقبلية ومراقبة تنفيذ هذه القرارات.
- إختيار عدد محدد من المؤشرات والاستفادة من النقاط الأساسية لإتخاذ القرار.
- نوعية المعطيات المستعملة وإرسالها إلى القطاع العلمي.
- السرعة في استخراج المعلومات لتوجيهها نحو التطبيق والتنبؤ.

المطلب الثاني: أهداف ومهام لوحة القيادة ومكانتها

الفرع الأول: أهداف لوحة القيادة

تبعا للمميزات التي انفردت بها لوحة القيادة، فإن أبعادها متعددة في شكل وظائف هي:

- **وسيلة لقياس الأداء بالنسبة لغاية المسطرة:** عملية قياس الأداء تتم بمقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المسطرة، حيث نأخذ بعين الاعتبار النتائج المادية (الكمية المنتجة والمباعة) ونقارنها بالغايات المسطرة مسبقا والفرق الممثل بالقيمة مطلقة سواءا كان نسبة أو قيمة عددية تمثل الانحراف.

- **وسيلة تنبؤ تشخيصية:** عند ظهور الانحرافات يدل هذا على وجود خلل، فيجب معرفة أسباب هذه الانحرافات والتفكير في مبادرة تحديد الإجراءات التصحيحية في كل مركز المسؤولية، والقيام بعملية التحليل يجعل من لوحة القيادة مبنى ممتاز لكشف نقاط ضعف النظام العام للمؤسسة، ومعرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

- **وسيلة مشاورة وتفاوض:** تهدف لوحة القيادة إلى خلق مجال للحوار والتفاوض عبر كافة مراكز المسؤولية فعند إجراء اجتماعات يكون كل مركز مسؤولية قد توصل إلى أسباب الإنحراف و الاحتياطات التي يجب العمل بها في كافة المستويات.

- **وسيلة إعلام:** لوحة القيادة تقوم بإعلام كافة المسؤولين بالنتائج المحصل عليها من طرف فروع أو كامل المؤسسة (مركز الأرباح، مركز التكاليف، مركز العائد، مركز الاستثمار).
- **وسيلة تحضير المسؤولين:** بإعتبارها الوثيقة التي تكشف لنا حقيقة المسؤولين، من خلال نتائج تحرياتهم الكبرى، وتظهر لوحة القيادة في شكل شامل يبدأ في اللحظة التي تأخذ فيها أهدافها طابع الواقعية.

- **وسيلة بيداغوجية لترقية الإطارات:** لوحة القيادة تعمل على تحسين دائم للنقاط الأساسية في تسيير الإطارات واستعمال التفكير لإيجاد أحسن الحلول ومعرفة مشاكل الآخرين.

الفرع الثاني: مهام لوحة القيادة

لوحـة القيادة هي أداة أساسية لمراقبة التسيير، وهذه الأداة تساعد مراقب التسيير على توجيه إهتمام المسؤولين إلى عناصر أساسية، ومن مهامها:

- **وسيلة لتمرير (تفويض) السلطة:** يمارس ممثل السلطة مهامه في أغلب الأحيان في المؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم، وتكون بدرجة أقل من المؤسسات الصغيرة، وهنا تظهر اللامركزية للمسؤوليات، وتعرف تطبيقا واسعا من قبل مختلف المستويات، وهذا النوع من المهام لا يكون فعال في المؤسسات الكبيرة الحجم، لأنه في حالة وجود انحرافات يجب أن تصحح بسرعة داخل المؤسسة، وإذا كان الخطأ كبير يجب تصحيحه، قبل نهاية الدورة من أجل معرفة الانحرافات الصادرة في التسيير.
- **مركز المعلومات:** مهمة لوحة القيادة هي اقتناء عدد كبير من المعلومات داخل المؤسسة والمتعلقة بالماضي والحاضر، وإيداعها في بنك المعلومات، وهذه المعلومات توجه إلى عدة مستويات تعتبر بمثابة المعيار أو المرجع لإعداد خطة سير مستقبلية.

الفرع الثالث: مكانة لوحة القيادة

تحتل لوحة القيادة مكانة أولى لدى مسيري المؤسسة وذلك نظرا لأهمية الدور التي تقوم به كأداة فعالة لمراقبة التسيير، كما يلي:

- **مكانة جدول القيادة ضمن حلقة التسيير:** يمثل التسيير مجموعة العمليات المنسقة والمتكاملة فيما بينها، وهو العنصر المسؤول عن تحقيق الأهداف والنتائج التي تسعى لبلوغها جميع المؤسسات، وذلك بالإستغلال العقلاني للموارد المتاحة، وتعتمد المؤسسة في ذلك على مجموعة تقنيات تحقق لها أهدافها، حيث تقوم بجمع المعلومات، ثم وضع خطة لسير أعمالها، ويتم التنفيذ وفق الخطة المرسومة، تتبعها في ذلك عملية الرقابة، وبعد ذلك إتخاذ القرار، لكن للإنتقال من كل مرحلة إلى المراحل السابقة الذكر، لابد من اللجوء إلى تقنيات معينة يظهر من بينها جدول القيادة الذي يشكل حلقة وصل بين وظيفتي المراقبة وإتخاذ القرار، حيث يتم تزويده بمعلومات خاصة بأهداف المؤسسة، إنجازها، والإنحرافات الناتجة عنها، ويتم بموجبها إتخاذ القرارات المناسبة.

- إذن جدول القيادة فعلا يمثل نظاما للمراقبة وقاعدة لإتخاذ القرارات، ويمكن تحديد موقع جدول القيادة ضمن حلقة التسيير من خلال الشكل الموالي:

الشكل (3-5): تحديد موقع جدول القيادة ضمن حلقة التسيير

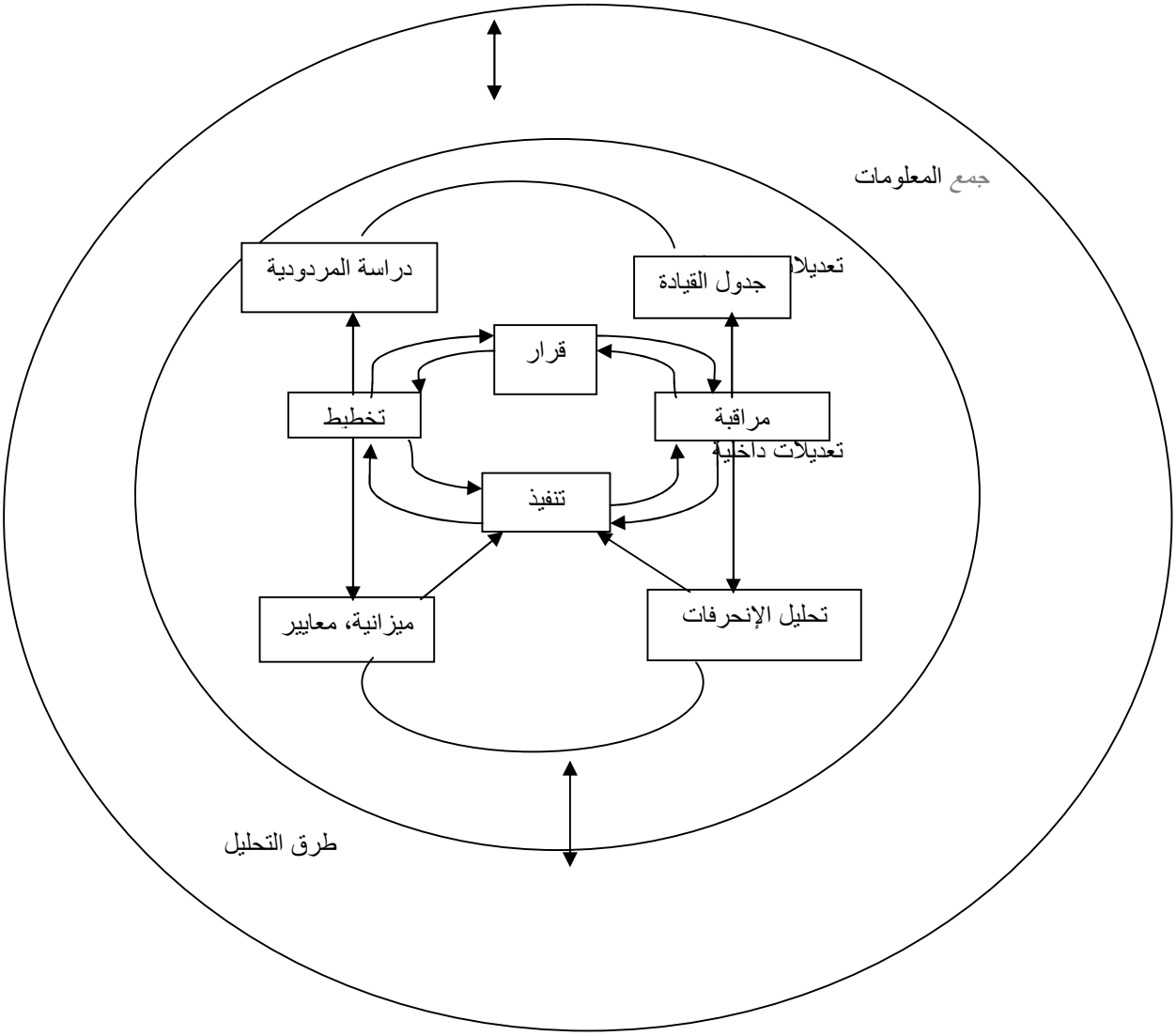

Source: Franclin Kubler, op, cit, p268.

- **مكانة جدول القيادة ضمن أنظمة مراقبة التسيير**: تعتمد وظيفة مراقبة التسيير بدرجة كبيرة على نظام جدول القيادة، لأنه يعرض المعلومات الضرورية عرضا تاما، ونظام عمل جدول القيادة يعتمد على النظام المحاسبي، حيث يستمد المعلومات اللازمة للتحليل، التشخيص، إتخاذ القرار...ويعتمد

كذلك على الموازنات في تحديد شكله وهيكله، ذلك في ضوء الخطة العامة للمؤسسة، ويمكن عرض جدول القيادة ضمن مراقبة التسيير من خلال الشكل التالي:

الشكل (3-6): عرض جدول القيادة ضمن مراقبة التسيير

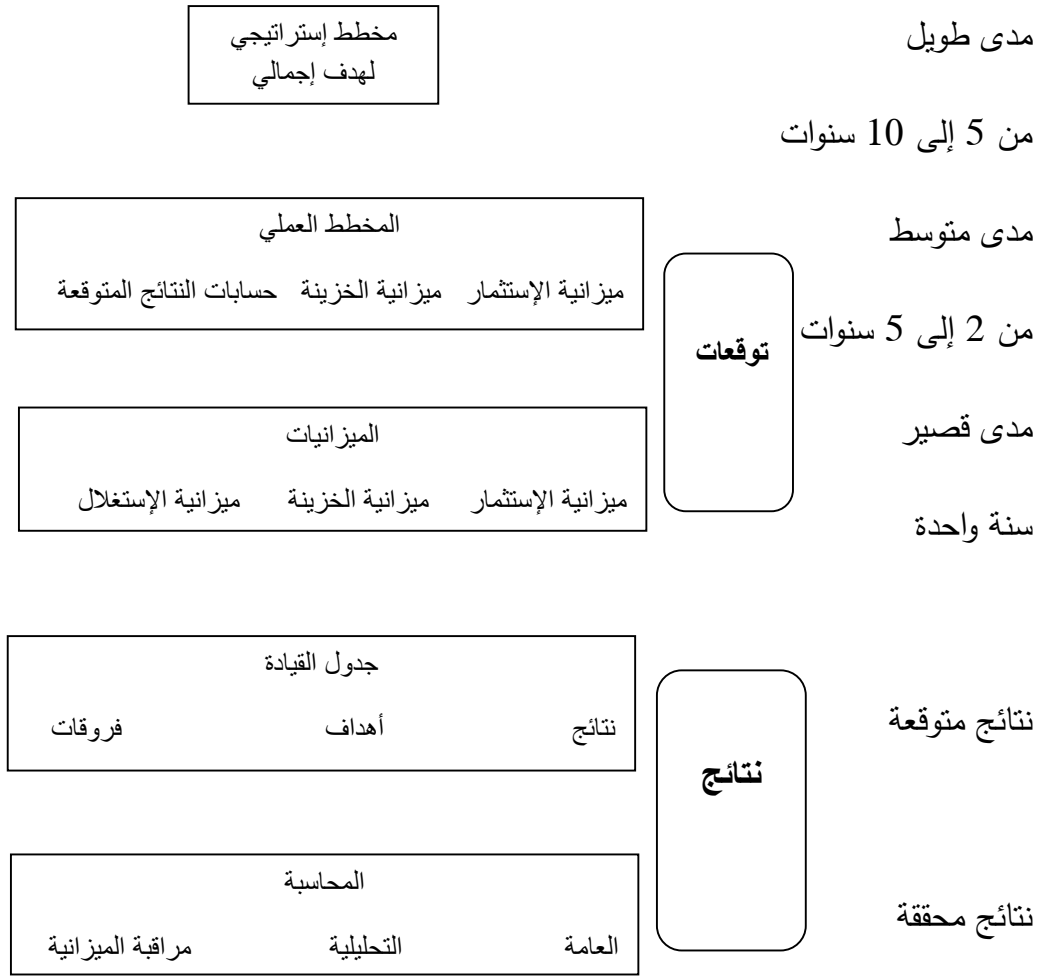

Source : Franclin Kubler, op, cit, p274.

المطلب الثالث: مميزات لوحة القيادة ومراحل بنائها وأهم لوسائل المستخدمة

الفرع الأول: مميزات لوحة القيادة

لوحة القيادة هي أداة تسيير حديثة النشأة وتستعمل في الآجال القصيرة، وتتميز بالنقاط التالية:

- السرعة: من حيث دقة المعلومات وحداثتها، تجعل لوحة القيادة تتميز بالسرعة
- الانتقاء: كل مركز مسؤولية له معلومات ومؤشرات خاصة به يكون الاتفاق عليها مسبقا ويكون ذلك حسب أهداف كل مركز مسؤولية
- الدورية: يتعلق بمدى قدرة المسؤول على تجاوز النشاط الموكل إليه وتكون:

– شهرية: وهي الحالة الأكثر إستعمالا في المؤسسات وهذا لكونها تتميز بـ: (قلة تكاليف إعدادها، ونظرة عامة على المؤسسات في مدة قصيرة)

– أسبوعية: وهي تحديد المهام الرئيسية للمسؤول عن الورشة مثل: تخطيط ، إنتاج

– يومية: وهي تخص رئيس فريق العمل، ويكون له تأثير على مدة استخدام اليد العاملة يوميا

- النجاعة: من حيث الانسجام، ودقة المعطيات بتقديم معلومات هامة، محددة حسب مبادئ ثابتة ومبرمجة مسبقا.
- الوضوح: في سهولة القراءة والاختيار باللجوء إلى التمثيل المباشر، عن طريق " المنحنيات، الأهرام،...الخ "
- الحجم: يتم ضبط المقياس بحيث يسهل عملية استخراج نسخة عنه
- أجزاء لوحة القيادة: عند جمع المعلومات الضرورية لكل مركز مسؤولية نجد أن هناك أربعة أجزاء تتشكل من لوحة القيادة:

- يخص الجزء الذي يحمل المؤشرات المعتمدة من طرف كل مركز مسؤولية مع تباين الجهة المرسل إليها، سواء كانت هذه الجهة: قسم ، ورشة أو دائرة.
- يهتم بجمع المؤشرات الواجب تفسيرها، كمية أو نوعية من طرف الجهة المرسل إليها.
- يشمل أهم القرارات التي تهم اتخاذها والتعليق الذي يتبع لوحة القيادة.

- جزء يخص القواعد التي تم على إثرها اتخاذ القرارات.

- الوحدة المختارة: المعلومات المجمعة تقيم بالتقريب أو بالوحدات الفيزيائية كعدد القطع المنتجة أو عدد ساعات العمل.

الفرع الثاني: مراحل بناء لوحة القيادة

من أحد أهم مراحل بناء لوحة القيادة هو إحترام قواعد الإعداد حيث من الضروري توضيح كفاءة ودور كل موظف، مسؤول على إعداد الملفات ومصادر المعلومات، وطرق تموين المعطيات (كتابيا أو في شكل بياني)، وهذا مع إحترام القواعد الموضوعة عند إعداد الملفات والتقارير.

بعدها يقوم المسير بإعداد لوحة القيادة في عشرة أيام بعد مدة الإعداد ليخرج بلوحة قيادة شهرية، من خلال تشكيل الإجراءات ويمر إعدادها بالمراحل التالي:

- **دراسة الخريطة التنظيمية للمؤسسة:** قبل التطرق إلى دراسة الخريطة التنظيمية للمؤسسة وعلاقاتها بلوحة القيادة علينا أولا إظهار مفهوم إعدادها بالمراحل التنظيمية وأنواعها.

- **مفهوم الخريطة التنظيمية:** وهي عبارة عن شكل مرسوم يبين بعض المظاهر الهامة للتنظيم مثل "الوظائف الرئيسية والعلاقات بينها ومسالك الأشراف والتفويض السلطوي والسلطة النسبية لكل مسؤول عن وظيفة من هذه الوظائف الرئيسية"، وعادة تقتصر الخريطة التنظيمية على إظهار الأقسام الأساسية (خطوط السلطة)
- **أنواع الخرائط التنظيمية:** وهناك عدة أنواع نذكر منها:

الخرائط الرئيسية: تبين الهيكل التنظيمي بأكمله فهي تقدم صورا كاملة لعلاقات كل الأجزاء لتنظيم بعضها ببعض.

الخرائط المكملة: فهي تبين نقائص لكل مسؤولية أو لجزء أساسي مع تقديم المزيد من التوضيحات المتعلقة بالعلاقات والسلطة والواجبات داخل هذا المركز.

أما الأشكال التي تعد أحدث تطويرا للهيكل التنظيمي، فهي التي تتناسب بين لوحة القيادة والخريطة التنظيمية للمؤسسة حيث يجب معرفة ما يلي:

- مركز المسؤولية
- حدود المسؤولية
- نطاق الاشراف
- المستوي الهرمي لكل مسؤول
- مسالك السلطة الرسمية

- **تحديد معايير الدراسة:** وقد تسمى بالعوامل الأساسية للتسيير أو المتغيرات الإستراتيجية، فهي مميزات النشاط في كل مركز مسؤول ومتابعتها عن قرب هام جدا، لأن تحديدها يكون مرحلة حساسة إذ يرتكز على تحديد أهداف المؤسسة، ويمكن الإستنتاج أن لوحة القيادة ملائمة لخطة المؤسسة، وعليه يجب توفر ما يلي:

- قياس تطور المعايير باستخدام المؤشرات.
- متابعة الإجراءات وإمكانية الحصول على إجراءات التصحيح.
- تحديد الأهداف الأساسية لكل مركز الكمية والنوعية.

- **البحث عن المؤشرات:** المؤشرات هي عبارة عن معلومات رقمية تسجل مدى مرونة المعايير وفيما يلي كيفية اختيار المؤشرات:

- تحديد المؤشرات يتم من خلال مساهمة كل المسؤولين وذلك من أجل الوصول إلى المؤشرات التي تكون أكثر تقييم لمركز المسؤولية انطلاقا من كفاءتهم وخبرتهم والتي يجب أن تتميز بالمنفعة وسرعة واقتصاد في التكلفة وذات دلالة و نجاعة.

- الإنقاص من عدد المؤشرات في كل مركز مسؤولية وذلك لاحترام الأهداف وجعلها أكثر وضوح والمساعدة في اتخاذ القرار.

إلا أن هناك بعض المؤشرات لا يمكن قياسها مثل المستفيدين من الخدمة وإرضاء الزبائن ولهذا يجب الاعتماد على مؤشرات نوعية (عدد الشكاوي).

- **دراسة جميع المعلومات:** يجب أن تكون دراسة كافية لكافة المعلومات ويتم ذلك، من خلال:
  - البحث عن المعلومات الغير متوفرة ودراسة كيفية تحديدها
  - تصنيف عناصر المعلومات حسب الطبيعة والمصدر، دورية النشاط وتاريخ توفرها
  - تحديد المعلومات الضرورية
  - جمع المعلومات المتوفرة بالمؤسسة
- **بناء لوحة القيادة:** في مرحلة إعداد لوحة القيادة يجب أن تظهر كل، من:
  - معايير التسيير
  - تحديد المؤشرات
  - وحدة القياس
  - تاريخ نشر اللوحة
  - أجال تحصيل المعلومات

- **تقديم لوحة القيادة:** تستعمل لوحة القيادة كمرجع يعتمد عليه في التنبؤات المستقبلية، ولهذا يجب إبراز الانحرافات وعرض كل هذه المعلومات في لوحة القيادة وذلك عن طريق جداول رقمية أو رسوم بيانية.

- **إجراءات المراقبة:** لا يجب أن يكون جدول القيادة ثابتا في شكله الابتدائي، بل يجب أن يتطور مع تغير تنظيم المؤسسة ومشاكلها ومصادر المعلومات التي بحوزتها، ولتحقيق كل ذلك يستحسن التنبؤ بالإجراءات القاعدية للاختيار ودراسة ملفات ومعلومات جدول القيادة.

وفي الأخير يمكن القول أنه كلما كان مزودا أكثر بوسائل تجسده تجسيدا جيدا، كلما كان إستعماله سهلا وتطبيقه في المؤسسة يعطي نتائج جيدة لتحسين الأداء، وسيتم توضيح مراحل إعداد جدول القيادة من خلال الوسائل المستخدمة فيه.

الفرع الثالث: الوسائل المستخدمة في جدول القيادة

يعتمد إعداد جدول القيادة على عدة وثائق ومعطيات لإتمام كل الجوانب التي يجب أن يتوفر عليها الجدول نوضحها كالأتي:

- **الوثائق المحاسبية المعتمدة في جدول القيادة:** يعتمد نظام جدول القيادة كثيرا على النظام المحاسبي، ومن بين الوثائق المحاسبية التي يستعملها جدول القيادة والتي تشكل مصدرا من مصادر معلوماته: الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول حركة عناصر الذمة المالية.

– الميزانية (**قائمة المركز المالي**): وقد تم عرضها من قبل في الفصل الأول.

– جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل حسب الطبيعة وحسب الوظيفة): ويعرف كما عرف في الفصل الأول.

– جدول حركات عناصر الذمة (سيولة الخزينة وحركة رؤوس الأموال الخاصة): لقد تم التعرض له من قبل في الفصل الأول.

تعتبر هذه القوائم المالية بمثابة مصدر المعلومات الداخلية للمؤسسة، حيث أن اعتمادها في جدول القيادة يساعد في التحليل، وذلك من خلال استنطاق مكوناتها على شكل نسب وموازنات، ودراسة التغيرات

في شكل منحنيات، وبالتالي يسهل تشخيص الوضعية للمؤسسة، ومعرفة ذمتها ونتيجتها الحقيقية، ومن ثم اتخاذ قرارات ملائمة نسبيا تكون في تحسين الأداء العام.

تجدر الإشارة إلى عنصرين هامين من خلال هذه القوائم وهما: الهامش الإجمالي، والنتيجة العملياتية، اللذان لهما أثر فعَّال في تسيير المؤسسة، ومراقبة قدرتها التجارية، وبالنسبة للنتيجة العملياتية، فهو مؤشر يستعمل لعدة أغراض تحليلية تساعد المسير أو المدير في مراقبة تطور المؤسسة، ذلك لإستنتاج سياستها الإقتصادية وقدرة مسيرتها.[1]

- **نماذج لجدول القيادة:** إن التقييم الفعال للأداء العام في المؤسسة، يأتي من خلال اعتماد نظام جدول القيادة لكل وظيفة في المؤسسة إن تطلب الأمر، ويمكن اقتراح النماذج التالية لجدول القيادة:

– جدول القيادة للإنتاج: تعتبر وظيفة الإنتاج من أهم الوظائف في بعض المؤسسات، حيث تولي لها هذه الأخيرة اهتماماً كبيراً، وتعمل دائماً لتحسينها بواسطة تحقيق الجودة، باستعمال لوحة (جدول) القيادة في التقييم والرقابة...، وتعتبر رقابة الإنتاج عملاً ضرورياً للتأكد من أن الأهداف مطابقة لخطة الإنتاج، ويمكن اعتبار جدول القيادة للإنتاج كوسيلة تهدف إلى إعلام الإدارة بشكل دائم بالمطابقة أو عدم المطابقة للمخططات والأهداف والسياسات، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات وتقويم السياسات.[2]

جدول (3–11): نموذج لجدول قيادة خاص بالإنتاج

البيان	تقديري	فعلي	انحرافات

المصدر: من إعداد الباحث.

[1] ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص76–82.

[2] أكرم شقرا: **إدارة الإنتاج**، مطبعة طربين، دمشق، 1995، ص273.

– جدول القيادة للتسويق: إن الفكرة الأساسية للتسويق هي أنه عملية الربط بين إمكانيات المؤسسة، ورغبات احتياجات المستهلكين، وذلك لتحقيق أهداف كلا الطرفين، ويأتي ذلك باعتماد إستراتيجية تسويقية تقوم على تقنيات فعالة، مثل جدول القيادة الذي يعطي نظرة عن الوظيفة التسويقية كي يتسنى تحسينها.[1]

– جدول القيادة المالي: يعتبر جدول القيادة المالي مجمعاً لمعطيات محصلة من النظام المحاسبي، والتي تتمثل أساساً في النسب، أي أن جدول القيادة المالي وعاء تستخلص منه أهم المؤشرات الخاصة بالهيكلة المالية للمؤسسة، سيولتها، مديونيتها، تسييرها، توازناتها المالية.[2]

جدول (3–12): جدول القيادة المالي

البيان	كيفية الحسابات	الفترات				المؤشر الأمثل اقتصادياً	التعليق
		السنة ن	السنة ن+1	السنة ن+2	.....		

المصدر: من إعداد الباحث

يبين هذا الجدول في أقصى اليمين مختلف النسب والتوازنات المالية، ثم خانة لحساب النسب وفق قوانين معينة، ثم تأتي خانة توضح النسب لمختلف السنوات، ثم خانة أخرى توضح المؤشر الأمثل اقتصاديا، أي معيار القياس أو مؤشر القطاع وفي الأخير خانة لتعليق على النسب مع ذكر الأسباب.

– جدول القيادة حسب نظام الجودة: إن الجودة كوظيفة لا تخص مركز واحد في المؤسسة بل تخص كل مراكز النشاط، وكل المسؤولين لهم دور في تحقيق الجودة سواءا بالنسبة للمنتوج أو الخدمات.

[1] صالح محمد الدويش، محمد عبد الله العوض:**الخطط التسويقية: كيفية إعدادها وتطبيقها**، معهد الإدارة العامة للبحوث، المملكة العربية السعودية، 1996،ص13.

[2] Jean Rêne Edighffer, **Précis de Gestion d'entreprise**, Imprimerie jean Lamour, France, édition Nathan, 1997, P126.

يلعب نظام الجودة دورا فعالا كمرجع في عمليات الرقابة، ويبرز دور جدول القيادة للجودة في تقديم تقييم للجودة، حيث يقوم بتقديم أرقام المؤشرات والإنحرافات في الإنتاج، مؤشرات إرضاء الزبائن[1]

كما يوضح جدول القيادة للجودة من جهة المنتوجات التي تتميز بخاصية الجودة، ويوضح من جهة أخرى المنتوجات التي تتميز بها، ويكشف أسباب تدهورها النسبي، ليسهل تقديم قرارات تساهم في اكتسابها خاصية الجودة وجعلها قابلة للمنافسة[2]

عموما يعتبر جدول القيادة أداة لمراقبة الجودة حيث يقوم، بما يلي:[3]

- تقييم الأداء الفعلي للعمل.
- مقارنة الأداء المحقق (الفعلي) بالأهداف الموضوعة.
- معالجة الاختلافات والانحرافات باتخاذ الإجراءات التصحيحية.

الجدول (3-13): جدول القيادة للجودة

جدول القيادة للجودة				
التاريخ:				
المسؤول:		**المدة:**		
إصلاحات_ تعديلات **عقد الكفالة:** • مدة الشكاوى (الإحتجاجات) • مدة التدخل (للإصلاح والتعديل) • مكان التدخل - الموقع - الورشة				

[1] Jean Maric Gogue, **Traité de La Qualité**, Economica, France, 2000,PP43-48.

[2] Jean Rêne Edighoffer, op, cit, p78.

[3] خضير كاظم محمود، **إدارة الجودة الشاملة**، دار السير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص96.

• التكلفة المتوسطة للإصلاحات والتعديلات **خارج العقد:** • عدد التدخلات • المدة المتوسطة • معدل الإحتجاجات / التدخلات				
صيانة: • عدد العقود • عدد التدخلات • مدة التدخل • الفوترة • التكلفة الشهرية				
مساعدون وأعوان عموميون: • تكاليف. - خدمات دائمة (24/24ساعة) - تجميع المعدات - تشكيل البرامج • التعبير الساعي للأنشطة				
معدل إرضاء الزبائن				
المجموع				

Source : Jean Richard Sulzer, op, cit, p241.

في الأخير يمكن القول أن الوسائل المستخدمة في جدول القيادة تعكس وتلخص أنشطة المؤسسة ككل، فيتم بموجب ذلك قرارات سريعة وسليمة تؤدي إلى التغيير الإيجابي لوضعية المؤسسة، وبهذا يتجسد دور جدول القيادة في تحسين الأداء.

المبحث الرابع: ميكانيزمات تفعيل مراقبة التسيير

كل جهد أو فعل ذو سمة إشرافية أو رقابية يعتبر كأحد ميكانيزمات تفعيل دور المراجعة من خلال أجهزة النظام نفسه أو أي جهات رقابية أخرى ذات صلة، بغرض خلق واستدامة نظام رقابي محصن ومتماسك ومتفاعل مع الاقتصاد، يساهم في تحقيق أهداف الأطراف المتعددة الاشتراك في المؤسسة الاقتصادية بتوازن مقدر، تحقيقاً لأهداف السياسة المنتهجة على وجه الخصوص، والمساهمة في السياسات الأخرى لتجسيد مطلوب الخطط الاقتصادية والاجتماعية الكلية [1]

المطلب الأول: تفعيل الرقابة الداخلية

يعتبر نظم الرقابة الداخلية النظام الرئيسي لتمكين الرقابة على التسيير بالمؤسسة، وقد يختلف شكل الرقابة من مؤسسة اقتصادية إلى أخرى، لكن يمكن تعريفها في الجملة بالآتي:

" مفهوم الرقابة يشير بشكل عام إلى أن الرقابة هي وظيفة إدارية منظمة ومستمرة تهدف إلى تقديم درجة معقولة، بأنه قد تم انجاز الاهداف حسب ما تم تحديده لهذه الاهداف "[2]

الفرع الأول: أنواع وأشكال الرقابة

هناك أنواع من الرقابة التي تمارسها السلطات الرقابية على المؤسسات المالية، نجملها في الآتي:

- **رقابية احترازية ووقائية:** تهدف لتأسيس مؤسسة قوية مقاومة لكل الهزات الاقتصادية، الداخلية والخارجية، وتتنبأ باتجاهات الأداء المالي، لها القدرة على كشف ضعف الأداء والاختلالات مبكراً، بأجهزتها الفعالة مستعملة نظام الإنذار المبكر

1 محمد على يوسف أحمد: **مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني**، الخرطوم، السودان، 27-28 ابريل 2010، (بتصرف).

2الصبان محمد سمير وآخرون: **المراجعة بين النظري والتطبيق**، الدار الجامعية بيروت، 1990، ص 215.

- **رقابة علاجية وإصلاحية:** تكون غالباً بعد مباشرة المؤسسة المالية لعملها، وهى عبارة عن عمليات التدقيق والتحليل والمتابعة لتصويب أخطاء التطبيق، ولتنفيذ الأسس والضوابط والشروط المتفق عليها بقانون أو لوائح أو منشورات وهى نوعان:

- رقابية غير مباشرة: تعتمد على التقارير الشهرية والبيانات الدورية بتحليلها واستخلاص التوجيهات والنتائج منها
- رقابية مباشرة: تعتمد على وجود فرق تفتيش تابعة للسلطات الرقابية بالمؤسسة الاقتصادية، أو فرق مراجعة داخلية أو خارجية.

هذا وقد تتداخل هذه الأنواع من الرقابة، وقد يكون الهدف منها موسعاً شاملاً أو محدوداً لا يتجاوز مدى التأكد من التزام المؤسسة المالية بالضوابط والأوامر الصادرة من السلطات الرقابية أو حسب الطلب.

المطلب الثاني: تفعيل الضبط الداخلي[1]:

ترجع أهمية الضبط الداخلي إلى احتمال تغير الرقابة الداخلية عبر الزمن ما لم توجد آلية للمراجعة المستمرة , بحيث ينسى الأفراد عادة أو لا يتبعون الإجراءات عمدا , أو يصابون بعدم الاكتراث ما لم يقم شخص ما بالمتابعة وتقييم أدائهم , بالإضافة إلى ذلك يوجد احتمال لوقوع الغش أو التحريفات غير المتعمدة , بغض النظر عن جودة الرقابة.

يمثل الضبط الداخلي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات والترتيبات الخاصة التي يتم وضعها بغرض منع واكتشاف الأخطاء أو التحريفات والغش من ناحية, والتطوير المستمر في أداء العمل من ناحية أخرى و هذه الترتيبات والإجراءات هي ما يمكن أن يطلق عليه قواعد وأسس الضبط الداخلي

[1] هوام جمعة، مزياني نورالدين، **تقييم فعالية وظيفة التدقيق في المؤسسات الإقتصادية العامة**، دراسة ميدانية.

الفرع الأول: قواعد وأسس الضبط الداخلي:

حيث يتم وضع مجموعة من الإجراءات الخاصة بالتامين على الأصول التي طبيعتها خاصة كقابلية تعرضها للسرقة أو الاختلاس أو التلف أو الضياع مثل النقدية والمخزون.

استخدام أسلوب الرقابة الحدية والرقابة المزدوجة:

رقابة التقدير الذاتي

أن المسؤولية الأساسية للضوابط الرقابية المالية والالتزام ينظر إليها على أنها تعود إلى المراقب المالي أو المدققين الخارجيين والداخليين ويعتبر المديرين في بيئة الأعمال مسؤولين عن الاستخدام المناسب للموارد التي أوكلت إليهم والرقابة عليها.

الفرع الثاني: المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات في مراقبة التسيير

المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية :

يمكن تلخيص طبيعة المراجعة الداخلية في الآتي[1] :

- نشاط داخلي مستقل في المنشأة .
- أداة رقابة بغرض انتقاد وتقييم جميع الرقابات ألأخرى .
- وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
- يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي.
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.

المراجع الداخلي يجب أن لا يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بمراجعته.

[1] جمعه، احمد حلمي، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، مرجع سابق، ص، 95.

- "يستطيع المدقق الداخلي أن يقوم بذات المهمات التي يقوم بها المدقق الخارجي خلال فترة وجودة، ويستطيع أيضاً تدقيق كافة القيود والعمليات داخل المنشأة على مدار العام،ووجود دائرة للتدقيق الداخلي بشكل صحيح يؤدي إلى تقليل عمل المدقق الخارجي، ويختصر الوقت ،ويوفر التكاليف على المنشأة" [1] .

"تعني آلية حوكمة الشركات الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشا بين الإدارة وحملة الأسهم عموما، وبين الأقلية والأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم، كما تعرف على أنها مجموعة الطرق والأساليب التي تطبق على مستوى المؤسسة لحل مشاكل المؤسسة، ويتوقف استخدام هذه الطرق على نظام الحوكمة المطبق في البلد محل الدراسة، ويمكن القول أن هناك شبه إجماع بين الباحثين في مجال حوكمة الشركات على تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية وأخرى خارجية "

تعتبر المراجعة الداخلية من أهمها: حيث تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، ذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المراجعين الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي، فقد أكدت لجنة Cadbury comité على أهمية مسؤولية المراجع الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير، ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.

[1] Fester.R.D, **The External Auditors Use of Internal Auditors Staff**, op, cit, p19.

خلاصة الفصل:

من خلال كل ما سبق نستطيع الحكم على أن للمراجعة ارتباط وثيق مع مراقبة التسيير، في شق المراجعة الداخلية التي تعمل على تصويب الانحرافات في التسيير أو حتى الإعلان عنها في إجراء رقابي قبلي، لذلك فإن مراجعة القوائم المالية يحسن من مراقبة التسيير بطريقة آو بأخرى

وحتى تتكمن القوائم المالية من الوصول إلى مصف الميكانيزمات المحسنة لمراقبة التسيير، لابد وان تكون هي في حد ذاتها محسنة وذات جودة، ذلك بتفعيل كل من الحوكمة وميكانيزماتها، من: (لجان المراجعة، الرقابة الداخلية، الضبط الداخلي)، ناهيك عن دور المراجع الخارجي في وضع لمسته في هذه المرحلة حيث يمد المسيرين بمعلومات موثوقة تساعدهم في استخدامها للتنبؤ وضبط ميزانياتهم التقديرية.

وعليه فإن أثر المراجعة على القوائم المالية يكرس الدور الهام في تحسين مراقبة تسيير المؤسسة الاقتصادية، هذا ما تم التوصل إليه نظريا، ليتم التحقق من صحة ذلك في الفصل الموالي (الفصل التطبيقي).

الفصل الرابع: دراسة حالة

مجمع صيدال - فرع باتنة -

تمهيـــــد:

حتى تتضح العلاقة بين مراجعة القوائم المالية ومدى تأثيرها على القرارات التسييرية والمالية، ولربط الجزء النظري بالتطبيقي، ارتأينا اختيار مجمع صيدال ذلك بإعتباره الرائد في إنتاج المواد الصيدلانية في الجزائر، حيث اعتمد في ذلك بطرق تسييرية حديثة، وإمكانيات مادية ومالية ضخمة وبكفاءة طاقمه البشري من منطلق أن التطبيق أقرب إلى الواقع من التنظير، قمنا بدراسة ميدانية على مجمع صيدال، حيث سنهتم في هذه الدراسة بالخصائص المالية والاقتصادية لمجمع صيدال من خلال الوقوف على وضعيته المالية.

قسمت دراستنا التطبيقية إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمجمع صيدال واستخداماتها

المبحث الثالث: نموذج مقترح لربط إجراءات المراجعة الداخلية بمراقبة تسيير داخل المجمع

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال

يعد مجمّع صيدال من أهم وأكبر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجال الصناعة والرائدة فيها، بتأقلمه مع التحولات والتطورات التي عرفها المحيط الاقتصادي العالمي والمحلي.

المطلب الأول: نشأة مجمع صيدال، أهدافه ومهامه

الفرع الأول: نشأة مجمع صيدال

أنشأت الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في سنة 1969، حيث يسند لها مهمة ضمان الدولة لإستيراد وتسويق المنتجات الصيدلانية ذات الاستخدام البشري، لغرض الإنتاج، أنشأت سنة 1971 وحدة الحراش ليتم في الفترة الممتدة من 1971 إلى 1975 شراء وحدتي "ببوتيك" (BIOTIC) و " فارمال " (PHARMAL).

تبعا لإعادة هيكلة الصيدلية المركزية، تم إنشاء المؤسسة الوطنية للمنتجات الصيدلانية (ENPP) وفقا للمرسوم 82/161 المؤرخ في 24 أفريل 1982، حيث صدر الرسوم رقم 82/161 في24 أفريل 1982 القاضي بتحويل الصيدلية المركزية الجزائرية إلى المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية، في فيفري 1989 تم تحويل هذه المؤسسة إلى شركة إقتصادية عمومية، بهدف صناعة وتسويق الأدوية في السوق الجزائرية تحت تسمية صيدال، مع بداية سنة 1997 أصبحت المؤسسة تابعة للشركة القابضة للكيمياء والصيدلة بإمتلاكها لرأس مالها بنسبة 100%، وبعد الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية الإقتصادية في فيفري 1998 تم تحويلها إلى مجمّع صناعي، يتكون من ثلاث فروع (فارمال، بيوتيك وأنتبيوتيكال)، برأس مال قدر بـ 2.500.000.000 دج، 80 % نسبة إمتلاك الدولة و20% المتبقية تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص الطبيعيين، في جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها، عن طريق الاندماج: أنتبيوتيكال، فارمال وبيوتيك، وبهذه العملية تصبح كل المصانع التابعة لهذه الفروع تابعة مباشرة للمجمع.[1]

عموما مر مجمع صيدال بمرحلتين حسب النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في الجزائر، ففي مرحلة الاقتصاد المخطط تميز المجمع بوضعية الاحتكار، وأهتم أساسا بالجانب الكمي ولم يول العناية الكاملة لنوعية وجودة منتجاته، حيث تمثلت مهمته في إنتاج منتوج تام الصنع فقط، أمّا في مرحلة إقتصاد السوق،

[1] –[http://www.Saidalgroup.dz] .(2015/02/27)

فقد تبنى مجمع صيدال إستراتيجيات جديدة للرفع من مستوى نوعية وجودة منجاته والعمل على تنمية حصته السوقية، حيث تحصل المجمع في 05 فيفري 2005 على شهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000، التي منحته إياها المنظمة الفرنسية للمراجعة والجودة Association Française d'audit et Qualité AFAQ.

يمكن تلخيص البيانات الخاصة بالمجمع، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4 -14): البطاقة التقنية لمجمع صيدال

البيان	مجمع صيدال
الشعار (العلامة التجارية)	Groupe SAIDAL
المقر الاجتماعي	الطرق الوطني رقم 11 الدار البيضاء الجزائر العاصمة
رأس المال	شركة مساهمة برأس مال 2.500.000.000 دج.
طبيعة الصفقة	سعر العرض العام 20% من رأس المال 2.000.000س سهم.
نوع الأوراق المالية	أسهم إسمية.
عدد المساهمين	19.288 مساهم.
غالبية المساهمين	عقد عمومي مع 80%Chimie-pharmacie
التعاملات	طرح 2.000.000 سهم بقيمة إسمية 250دج وتصدر بـ 800دج.
مدة العرض	من 15فيفري إلى 15 مارس 1999.
الدخول في البورصة	17 جويلية 1999.

Source : http://www.cosob.org consulté le 02/05/2015

في 2009 رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59%، في سنة 2010 قامت بشراء 20% من رأسمال شركة إيبيرال، كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75% إلى 44.51%، في 2011 رفعت شركة صيدال حصتها في رأسمال إيبيرال إلى حدود 60%.

يمكن تلخيص المراحل التي مر بها المجمع، في الشكل التالي:

شكل رقم (4 – 7) : مراحل تطور مجمع صيدال

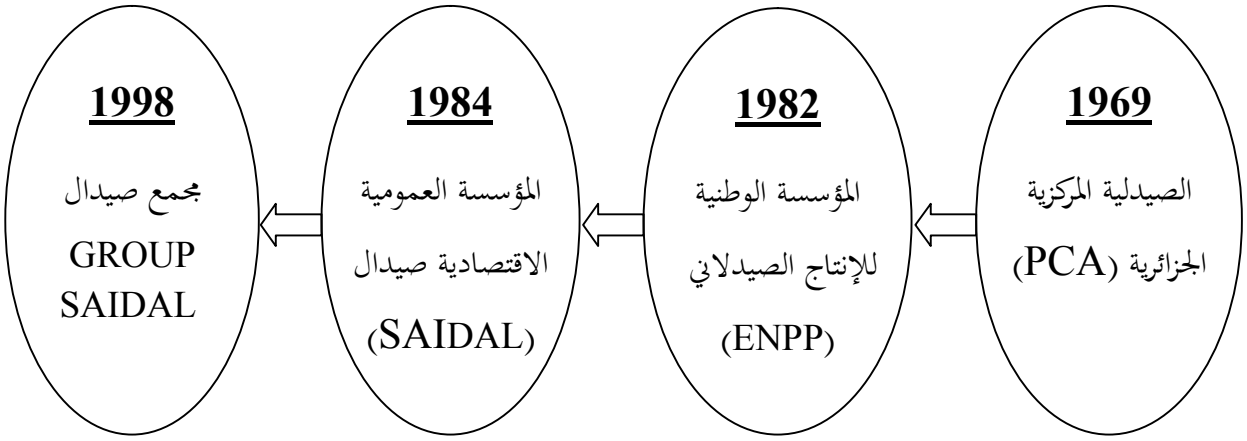

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بناء على معطيات المجمع

الفرع الثاني: مهام مجمع صيدال

يمكن إبراز أهم مهام التي يقوم بها مجمع صيدال، في النقاط التالية:

– القيام بأبحاث في مجال الطب البشري والحيواني

– إنتاج استيراد وتصدير المواد الصيدلانية والكيمياوية في شكل مواد أولية أو منتجات نصف مصنعة قصد الاستعمال البشري أو البيطري

– تحضير الاستراتجيات والسياسات العامة والمتعلقة بالمالية، الصناعة، التسويق، التطوير والنوعية، وكذا الاستراتيجيات المتعلقة بإنتاج المواد الصيدلانية

– التحكم في فروع المجمع ومراقبتها وإدارة المحافظ المالية للمجمع في إطار بورصة الجزائر

الفرع الثالث: أهداف مجمع صيدال

إن المهام الموكلة للمجمع كانت غاية، يطمح من خلالها لتحقيق أهداف عديدة تعزز من وضعيته في السوق المحلي، وتعمل على ترقيته إلى المستوى الدولي، هذه الأهداف التي نبرزها، فيما يلي:

– تقديم الأدوية بجودة عالية وأسعار تنافسية.

– توسيع إطار الشراكة مع المؤسسات والمخابر الأجنبية.

- تعزيز البحث العلمي، وذلك بالتعاون مع كليات الصيدلة ومراكز البحوث الأجنبية.

- توسيع حجم الاستثمارات وترقيتها للحد من حجم الواردات الصيدلانية.

- التوغل في الأسواق الخارجية ومنافستها خاصة الإفريقية منها.

- تجديد بعض الوحدات كوحدتي الحراش ووحدة قسنطينة.

- تكثيف المجهودات في ميدان التسويق والإعلام الطبي لرفع إنتاجية المجمع.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

الفرع الأول: تقديم الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

منذ بداية 1997 عرف الهيكل التنظيمي للمجمع عدة تغيرات وهذا لمواكبة التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بما يتناسب ومخطط أعمال المجمع.

حيث أصبح يضم ثلاثة فروع، ذلك بتجميع الوحدات الإنتاجية المتشابهة في الفرع الواحد، إضافة إلى ثلاثة وحدات تجارية تهتم بتوزيع وتسويق المنتج الصيدلاني، وكذلك مركزا للبحث والتطوير (CRD) في المنتجات الحالية والجديدة.

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال في الشكل الموالي:

شكل رقم (4-8): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

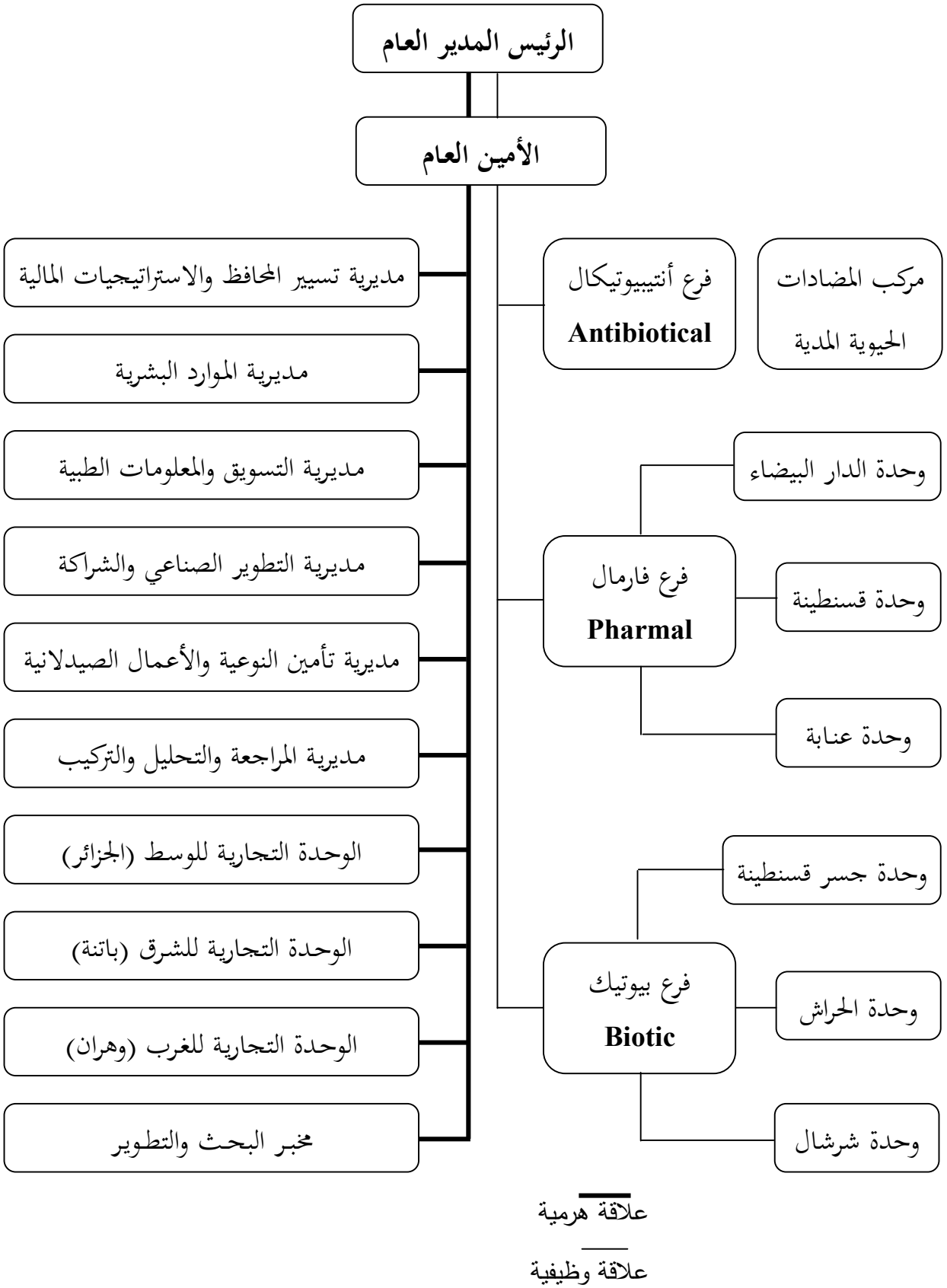

Source : Notice d'information, groupe SAIDAL ,30/03/2015

الفرع الثاني: شرح علاقات الهيكل التنظيمي

من خلال ملاحظة الهيكل التنظيمي للمجمع، نجد أنه يتضمن نوعين من العلاقات هما:

- **العلاقات الوظيفية:** وهي العلاقات التي تربط بين مختلف الفروع، وبين كل من الرئيس المدير العام والأمين العام.
- **العلاقات الهرمية:** وهي العلاقات التي تربط من جهة بين مختلف المديريات ووحدات الخدمات (الوحدة التجارية المركزية، الوحدة التجارية للشرق، والوحدة التجارية للغرب)، ومركز البحث والتطوير CRD، ومن جهة أخرى بين كل ما سبق والأمين العام والرئيس المدير العام.

الفرع الثالث: شرح مستويات الهيكل التنظيمي

بتحليل الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال، نلاحظ أنه يتكون من أربع 04 مستويات، وهي:

- **مستوى الإدارة العليا:** تمثل الإدارة العليا المستوى الأول في الهيكل التنظيمي، وهي مكونة من:

– **الرئيس المدير العام** (PDG): يوجد في أعلى هرم المجمع.

– **الأمين العام** (SG): فهو الممثل للجهة الاستشارية التي تتولى التنسيق والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

- **مستوى الفروع:** يتفرغ مجمع صيدال إلى ثلاثة فروع، وتتمثل في:

– **فرع المضادات الحيوية أنتبيوتيكال** "Antibiotical": يتواجد هذا الفرع بمنطقة عين الذهب بالمدية، تم تحويله إلى شركة صيدال سنة 1988.

– **فرع بيوتيك** "biotic": نشأ هذا الفرع، بعد إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية – صيدال–، يتواجد مقره بالمحمدية– الحراش– ويتكون من ثلاثة وحدات إنتاجية هي:

- ✓ **وحدة جسر قسنطينة:** بدأت نشاطها سنة 1971، لتختص هذه الوحدة في إنتاج الأقراص، التحميلات، الكبسولات،المحاليل و الأمبولات و بها ورشة التحاليل.
- ✓ **وحدة الحراش:** افتتحت سنة 1971، متخصصة في إنتاج الشراب (sirop)، الأقراص، والمحاليل، المراهم.
- ✓ **وحدة شرشال:** انضمت هذه الوحدة إلى مجمع صيدال سنة 1997، تختص في إنتاج الشراب،

– **فرع فارمال** "pharmal": يتواجد هذا الفرع بمحاذاة مطار الجزائر الدولي، في المنطقة الصناعية لوادي السمار، ومقرها الاجتماعي بالدار البيضاء، وهو مقسم إلى ثلاث وحدات إنتاجية هي:

- ✓ **وحدة الدار البيضاء:** انضمت هذه الوحدة سنة 1977.
- ✓ **وحدة قسنطينة:** هي الأخرى انضمت سنة 1997.
- ✓ **وحدة عنابة:** انضمت هذه الوحدة سنة 1997.

- **مستوى الوحدات التجارية والتطويرية:** يضم مجمع صيدال ثلاث وحدات تجارية ومركزا للبحث والتطوير وهي:

- **الوحدة التجارية للوسط (الجزائر) (UCC):** تأسست بتاريخ 1996/08/12.
- **الوحدة التجارية للشرق (باتنة) (UCE):** أنشئت في 05 أكتوبر 1999.
- **الوحدة التجارية للغرب (وهران) (UCO):** أنشئت سنة 2000.
- **مركز البحث والتطوير: (CRD):** أنشأ سنة 1995، يقع مقره بالمحمدية (الحراش)، ولاية الجزائر.

- **المديريات:** تساهم المديريات في التنسيق بين الوظائف وأنشطة المجمع وهي:

- **مديرية تسيير المحفظة والاستراتيجيات المالية**
- **مديرية الموارد البشرية**
- **مديرية التسويق الإعلام الطبي**
- **مديرية التطوير الصناعي والشراكة**
- **مديرية تأمين الجودة والأعمال الصيدلانية**
- **مديرية المراجعة، التحليل والتركيب**

جدول رقم(4 –16) : تطور عدد عمال مجمع صيدال خلال فترة (2010–2014)

أصناف العمال	2010	2011	2012	2013	2014
الإطارات	1355	1484	1626	1737	1800
أعوان التحكم	1604	1733	1808	1821	1867
أعوان التنفيذ	747	700	669	687	693
المجموع الإجمالي	**3706**	**3917**	**4103**	**4245**	**4360**

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على تقارير مجلس الادارة

كما يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (4-9): تطور عدد عمال مجمع صيدال خلال الفترة (2010-2014)

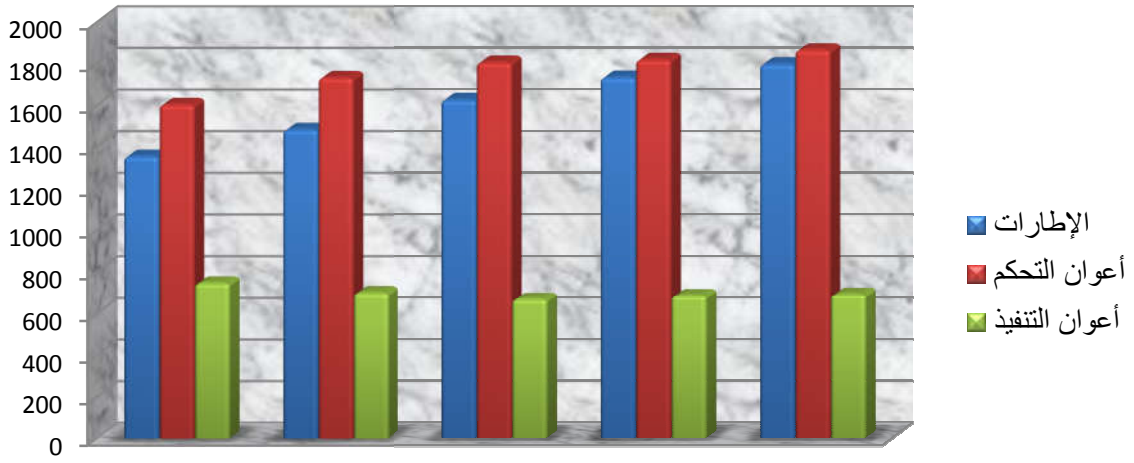

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على تقارير مجلس الإدارة

المطلب الثالث: إنجازات مجمع صيدال

سنتطرق في هذا المطلب للنشاطات التي قام بها مجمع صيدال، من خلال المعطيات المتعلقة بالمبيعات، الإنتاج و الموارد البشرية ودخوله بورصة القيم المنقولة والشراكة مع أهم المتعاملين.

الفرع الأول: دخول مجمع صيدال بورصة القيم المنقولة

حقق مجمع صيدال نتائج جد مرضية خلال سنوات نشاطه، أهّلته ليكون من بين المؤسسات الوطنية الأولى للدخول في بورصة القيم، وفيما يلي سنتطرق لمراحل وأهداف دخول صيدال إلى البورصة.

- **مراحل دخول مجمع صيدال في البورصة:** إن دخول مجمع صيدال بورصة القيم المنقولة كان وفقا للمراحل التالية:

- **المرحلة 01:** ابتداء من جانفي 1998 عقد اتفاق بين المجلس الوطني لمساهمات الدولة والشركة العمومية القابضة للكيمياء والصيدلة، بهدف الخوصصة الجزئية لصيدال، وذلك بالتنازل عن حصة من رأسماله والمقدرة بـ 20%.
- **المرحلة 02:** إصلاح الإجراءات وملائمة القوانين الأساسية حيث قام المجمع، بالتهيئة لدخوله بورصة الجزائر، بعدة تعديلات منها التحرير الكلي لرأس المال والزيادة فيه.

- **المرحلة 03:** تعيين مكتب الدراسات في 08 أفريل 1998، عقد مجمع صيدال اتفاقية لمدة 04 أشهر مع مكتب الدراسات الكندي (**Arthur Andersen**).
- **المرحلة 04:** تكوين الوثائق الأساسية للتقييم
- **المرحلة 05:** الاجتماعات مع لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، تهدف هذه المرحلة لإعداد العرض العمومي للبيع.
- **المرحلة 06:** الحوار مع شركة القيم المنقولة (SENV)، تهدف هذه المرحلة للتعريف بالهيكل التنظيمي لعملية العرض العمومي للبيع، كما تم فيها تحديد فترة العرض المحددة بشهر واحد، أما فترة المصادقة على الأوامر فهي عشرة أيام، في حين حددت فترة التسوية والتسليم بثلاثة أسابيع.
- **المرحلة 07:** إبرام الاتفاقات مع الوسطاء في عمليات البورصة (IOB)، اختار مجمع صيدال الوسطاء الماليين الآتي ذكرهم:
  - ✓ الشركة المالية العامة: شركة ذات أسهم وهي رئيسة مجموعة الوسطاء في البورصة.
  - ✓ الشركة المالية للاستثمار والتوظيف، الراشد المالي وشركة توظيف القيم المنقولة.

أما عن البنوك التي اختارتهم صيدال، فهي:

– القرض الشعبي الجزائري (**CPA**)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (**CNEP**).

– البنك الجزائري الخارجي (**BEA**)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (**BADR**).

– بنك التنمية المحلية (**BDL**)، الصندوق الوطني للتضامن الفلاحي (**CNSA**).

– **المرحلة 08:** الإشهار بالمجمع كشركة ذات أسهم حيث قام المجمع بعمل إشهاري على التلفزة الوطنية وإنشاء معلقات إشهارية، ذلك بإبرام اتفاقيات مع الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، مع تنظيم أبواب مفتوحة على صيدال.

أخيرا تم قبول المجمع رسميا للدخول إلى بورصة القيم المنقولة بعد النتائج المالية المرضية التي حققها.

الفرع الثاني: الشراكة في مجمع صيدال

إن أهم نتيجة حققها المجمع جراء دخوله بورصة القيم هي تبادل الخبرات في مجال البحث والتطوير الصيدلاني، هذا عن طريق الشراكة التي أتت كلبنة لزيادة شهرته وتقدم نشاطه.

فعقود الشراكة التي أبرمها المجمع كانت لأهداف عديدة منها:

– إدماج المجمع في السوق المحلية والدولية، وذلك باحترام المقاييس المعمول بها دوليا في مجال الصناعة الصيدلانية

– تطوير إنتاج الأدوية الجنيسة

– التبادل التكنولوجي واقتناء المهارات العلمية

– الإنتاج المشترك مع المخابر الأجنبية

– توسيع تشكيلة المنتجات وتحسين نوعيتها

بتتبع مسار الشراكة بمجمع صيدال، لاحظنا أنه انتهج إستراتيجية ثلاثية تمثلت في المحاور التالية:

- **الشراكة المختلطة:** فهي شراكة بين مجمع صيدال وبين أحد شركائه لمدة 99 سنة، أما عن مكان إقامة النشاط فهو اختياري بين الطرفين بعد الموافقة، من أمثلة هذه الشراكة (مشروع الشراكة بين مجمع صيدال (الجزائر) ودار الدواء (الأردن)، الذي تمثل في الشراكة المختلطة SAIDAR التي أنشأت في أفريل 1999، بغرض إنتاج المواد الخاصة بالعيون، حيث دخلت حيز التنفيذ في سنة 2002).
- **الشراكة عن طريق الصياغة:** تتمثل هذه الشراكة في إنتاج تخصصات صيدلانية لأحد الشركاء في مصانع تابعة لمجمع صيدال، حيث أن الشريك يتحمل مسؤولية اقتناء المواد الأولية ومركبات الإنتاج، على أن يتم تصنيع المنتجات وتحويل المواد الأولية على مستوى مركز البحث والتطوير التابع للمجمع (CRD).
- **صناعة الأدوية عن طريق الترخيص:** يعقد مجمع صيدال في هذه الشراكة مع مؤسسة غير معروفة بالجزائر، أين يقوم الطرف الجزائري ممثلا في مجمع صيدال بشراء الملف أو الاسم (ملف الإنتاج– اسم المنتوج) على أن يدفع المجمع نسبة متفق عليها من رقم الأعمال للشريك، ومن أمثلة هذه الشراكة (الاتفاق بين مجمع صيدال (الجزائر) و NOVO–NORDISK (الدانمارك) سنة 1997 من أجل تصنيع دوائين ضد الالتهابات).

الشكل رقم (4-10): المناطق التي تتواجد بها مصانع ومراكز توزيع مجمع صيدال

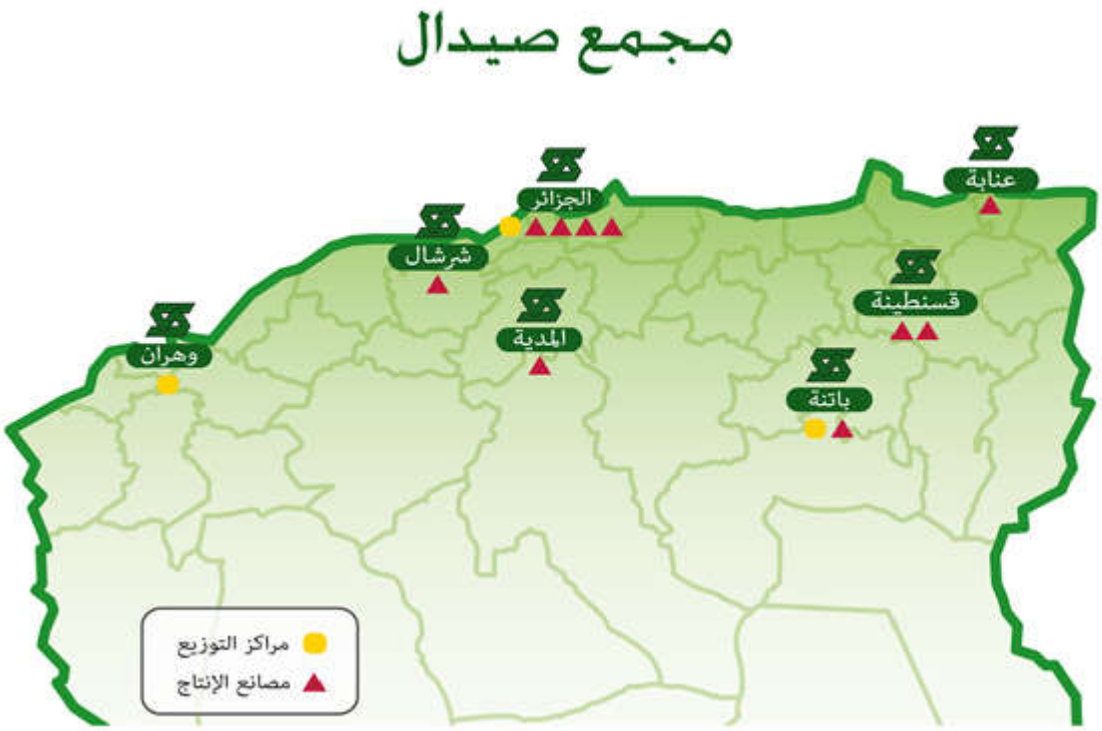

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمجمع صيدال واستخداماتها

تقاس قوة المؤسسة بوضعيتها المالية، بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتاريخ استحقاقها من جهة، وما مدى إمكانياتها على خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى، ما يضمن لها البقاء والاستمرار بإستخدام المعلومات والبيانات المتحصل عليها من القوائم المالية المصادق عليها، في رفع قدرته على تحقيق مردودية مناسبة تساعده على القيام بنشاطه وتوسيعه.

لذلك نقوم بتحليل وضعيته المالية بالاعتماد على أهم النسب والمؤشرات المالية المستمدة من القوائم المالية المصادق عليها، إضافة إلى استخدام المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المتاحة خلال فترة الدراسة (2010/ 2011/2012/2013).

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمجمع صيدال2013/2010

الفرع الأول: عرض قائمة المركز المالي 2013/2010

نقوم من خلال هذا الفرع بعرض ودراسة قائمة المركز المالي للمجمع بالتطرق لكل من جانبي الأصول والخصوم وهذا لحاجة الدراسة.

جدول رقم (4 -16): قائمة المركز المالي، جانب الأصول لسنوات2013/2010

البيانات	2010	2011	2012	2013
أصول غير جارية				
فرق الاقتناء	–	–	–	58268550,00
تثبيتات معنوية	31977115,65	28549179,29	20550643,13	13511340,46
تثبيتات عينية				
أراضي	7208256149,96	4574051920,08	4583697150,84	4525340,46
مباني	2676119452,41	2207555194,66	2218566774,15	1909285170,47
تثبيتات عينية أخرى	2583834695,59	3154758633,07	2841007825,61	2003175109,49
تثبيتات في شكل امتياز	–	–	10680512,00	10346779,38
تثبيتات جاري إنجازها	413652826,73	629850609,89	1203233977,48	470133457,73
تثبيتات مالية	–	–	–	–
سندات موضوعة موضع المعادلة	–	–	–	1776264616,78
مساهمات أخرى وديون دائنة	76120418,22	355434398,22	159137625,18	75281129,79
مرتبطة بها	104583,33		–	
مساهمات أخرى مثبتة	35036204,18	22578706,97	30169720,32	109092099,30
قروض وأصول مالية غير جارية	187722185,64	188252038,52	387701216,20	357881232,62
ضرائب مؤجلة على الأصول				
مجموع الأصول غير الجارية	**13212823631,71**	**11161030680,69**	**11454745444,93**	**11308739239,87**
أصول جارية				
مخزون	6660644545,36	6250258341,88	6175385227.05	5534355055,31
ديون دائنة واستخدامات مماثلة	-	-	–	–
الزبائن				
مدينون آخرون	4412510499,62	3858127846,70	4694957948.14	3830960856,37
الضرائب	290044345,24	54920016,67	353436040.24	1865186534,90
أصول جارية أخرى	234772686,32	115389530,12	170458536.03	115898709,75
نقديات وما شابهها	170718068,32	–	–	12500000,00
توظيفات وأصول مالية جارية	–	–	–	–
أخرى	18559989,19	18636212,26	18642816,89	2018559989,19
الخزينة	3251114197,22	5819608239,40	7153519481,26	5413372987,30
مجموع الأصول الجارية	**15038364330,97**	**16116940187,04**	**18566400049,62**	**18790834132,82**
مجموع الأصول	**28251187962,68**	**27277970867,73**	**30021145494,54**	**30099573372,69**

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع

جدول رقم (4 – 17): قائمة المركز المالي، جانب الخصوم لسنوات2013/2010

البيانات	2010	2011	2012	2013
رؤوس الأموال				
رأس مال الشركة	2500000000,00	2500000000,00	2500000000,00	2500000000,00
الإحتياطات	7245587393.87	7452913713,45	8767303972,03	9421690281,30
فرق إعادة التقييم	375839601.41	900905964,74	645898091,73	435055761,63
فارق المعادلة	–	–		556004893,04
النتيجة الصافية	1102191923.00	2060480315,80	1965160951,44	2658147326,76
أموال خاصة أخرى	-163180692.73	116850810,38	28874721,33	319161089,57
حصة ذوي الأقلية (الفروع)	725087222.50	764331738,25	839268275,80	858376750,19
مجموع رؤوس الأموال	**11785525448.05**	**13795482542,61**	**14746506012,32**	**16748436102,49**
خصوم غير جارية				
قروض وديون مالية	1622608040,67	1595341088,53	1851741010,35	2911046961,36
ضرائب (مؤجلة)	219000183,14	264218542,42	359962619,95	252388287,15
ديون أخرى غير جارية	–	–		493645268,24
نواتج مقيدة سلفا	6778896457,66	3882241343,10	4129700666,41	1351120085,82
مجموع الخصوم غير الجارية	**8620504681,47**	**5741800974,06**	**6341404296,71**	**5008200602,57**
خصوم جارية				
الموردون والحسابات الملحقة	3456110747,86	3168135431,44	3250392942,41	1227878706,58
ضرائب	298511166,93	473910601,06	551586033,66	564464142,35
ديون مدينة أخرى	3005203307,15	2943656219,19	3662731669,89	5818577282,18
خزينة الخصوم	1085332611,22	1154985099,37	1468524539,53	732016536,52
مجموع الخصوم الجارية	**7845157833,16**	**7740687351,05**	**8933235185,49**	**8342936667,63**
مجموع الخصوم	**28251187962,68**	**27277970867,73**	**30021145494,54**	**30099573372,69**

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع

الفرع الثاني: دراسة جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)2013/2010

يتم بموجبه تحديد إيرادات وأعباء الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة كيفية سير نشاط أي مؤسسة في الدورة المالية المعنية، وفيما يلي جدول حسابات النتائج للمجمع لنفس السنوات:

جدول رقم (4 -18): جدول حسابات النتائج، لسنوات 2013/2010

البيانات	2010	2011	2012	2013
رقم الأعمال	12510199865,69	13504270700,95	13895054472,57	11461847581,90
تغير المخزونات الجارية	-938730875,65	-814751265,22	229626444,54	782030567,10
الإنتاج المثبت	-	-	379032,26	-
إعانات الاستغلال	-	-	-	-
إنتاج السنة المالية	**11517468990,04**	**12689519435,74**	**14125059949,36**	**12243878149,00**
المشتريات المستهلكة	-4972752469,23	-4699658292,69	-5246886845,95	-3556475260,95
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	-914365387,55	-905122461,07	914334046,84	-740255739,42
إستهلاك السنة المالية	**-5887117856,78**	**-5604780753,76**	**-6161220892,79**	**-4296731000,37**
قيمة الاستغلال المضافة	**5684351133,26**	**7084738681,98**	**7963839056,57**	**7947147148,63**
أعباء العاملين	-3439806440,86	-3342926582,67	-3809104894,13	-3848442866,21
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-308873342,92	-282932101,17	-228139765,88	-211018083,50
الفائض الإجمالي عن الاستغلال	**1935671349,48**	**3458879998,13**	**3926594396,57**	**3887686198,92**
المنتجات العملياتية الأخرى	586740850,00	250864778,47	372976278,55	123256224,16
الأعباء العملياتية الأخرى	-327275482,25	-327946833,72	-207496681,94	-135200827,62
مخصصات الاهتلاكات والأرصدة	-1962879560,27	-1488030462,38	-2144929104,62	-1431299339,58
إستئناف عن خسائر القيمة والأرصدة	1417710036,21	730292504,92	575024462,41	501957026,14
النتيجة العملياتية	**1649967193,17**	**2624059985,42**	**2522169350,96**	**2946399282,02**
المنتجات المالية	131245824,40	102440036,94	100796850,14	73629153,44
الأعباء المالية	-261601048,77	-201298040,78	-225135653,69	-221326017,88
النتيجة المالية	**-130355224,37**	**-98857903,84**	**124338803,55**	**-147696864,44**
النتيجة العادية قبل الضريبة	**1519611968,80**	**2525202081,58**	**2397830547,41**	**2798702417,58**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-410899297,47	-431623267,03	-489506617,86	-500440495,49
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	-	3128993,10	105369639,88	-4662574,50
مجموع منتجات الأنشطة العادية	13707165700,65	13776767416,26	15264646326,18	12942720552,74
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-12598453029,32	-11679016474,41	13267975918,89	10649121205,15
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**1108712671,33**	**2097750941,85**	**1996670407,30**	**2293599347,59**
العناصر غير العادية (المنتجات) (يطلب بيانها)	-	-	-	-
العناصر غير العادية (الأعباء) (يطلب بيانها)	-	-90,06	-3985277,20	-21476,75
النتيجة غير العادية	-	-90,06	-3985277,20	-21476,75
نتيجة السنة المالية	**1108712671,33**	**2097750851,79**	**1992685130,10**	**2293577870,84**
حصة ذوي الأقلية	**-6520748,33**	**37270535,99**	**27524178,66**	**70792332,18**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**1102191923,00**	**2060480315,80**	**1965160951,44**	**293777123,74**

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع

المطلب الثاني: استخدامات القوائم المالية لمجمع صيدال

للقوائم المالية عدة استخدامات كل حسب موقعه من الأطراف الطالبة للقوائم المالية، أما نحن سنركز على استخداماتها بفرض التحليل المالي لغرض التسيير والاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة، من خلال: النسب المالية، رؤوس الأموال العاملة، نسب السيولة...الخ.

الفرع الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

للحصول على القوائم المالية المختصرة للمجمع نقوم بالتحويلات اللازمة على قوائم المركز المالي تبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة، كذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق، اعتمادا على المعلومات المستمدة من تقارير المجمع يمكن وضع قائمة المركز المالي المختصرة التالية:

جدول رقم (4-19): قائمة المركز المالي، أصول 2013/2010

وحدة القياس: دينار جزائري

البيانات	2010	2011	2012	2013
الأصول الثابتة				
مجموع الأصول الثابتة	**13212823631.71**	**11161030680.69**	**11454745444.93**	**11308739239,87**
الأصول المتداولة				
قيم الاستغلال	6660644545,36	6250258341,88	6175385227,05	5534355055,31
قيم قابلة للتحقيق	510804599,2	4028437393,49	5218852524,41	5813296101,02
قيم جاهزة	3269674186,4	5838244451,7	7172162298,1	7431932976,49
مجموع الأصول المتداولة	**15038364330,97**	**16116940187,04**	**18566400049,62**	**18790834132,82**
مجموع الأصول	**28251187962,68**	**27277970867,73**	**3021145494,54**	**30099573372,69**

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع

جدول رقم (4- 20): قائمة المركز المالي، خصوم 2013/2010

وحدة القياس: دينار جزائري

البيانات	2010	2011	2012	2013
الأموال الخاصة	11785525448,05	13795482542,61	14746506012,32	16748436102,49
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	8620504681,47	5741800974,06	6341404296,71	5008200602,57
مجموع الأموال الدائمة	**20406030129,4**	**19537283516,6**	**21087910309**	**21756636704,9**
ديون قصيرة الأجل	7845157833,16	7740687351,05	8933235185,49	8342936667,63
مجموع الخصوم	**28251187962,68**	**27277970867,73**	**30021145494,54**	**30099573372,69**

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع.

- **نسبة هيكلة الخصوم:** نستعرض أهم نسب الهيكلة المالية للمجمع

جدول رقم (4-21): بعض نسب الهيكلة المالية للمجمع 2013/2010

البيان	العلاقة	2010	2011	2012	2013
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم	0,42	0,51	0,50	0,56
نسبة قابلية التسديد الملاءة العامة	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0,58	0,50	0,51	0,44
نسبة المديونية العامة	مجموع الديون/ الأموال الخاصة	1,40	0,98	1,04	0,80
نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة	ديون قصيرة الأجل/ الأموال الخاصة	0,67	0,57	0,60	0,50

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية للمجمع خلال فترة الدراسة تتراوح ما بين 42% و56%، ما يدل أن مجمع صيدال ليس بحاجة إلى مصادر خارجية لتمويل استثماراته.

نسبة قابلية السداد تعبر عن الضمانات التي يمنحها المجمع للدائنين مما يزيد من ثقتهم، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة زاد ارتياح الدائنين اتجاه نتائج المجمع، نلاحظ أن مجمع صيدال له نسبة قابلية السداد قريبة جدا من النسبة المعيارية والتي تمثل 50% طوال الفترة المدروسة، مما يعني أن دائني المجمع في أريحية اتجاه ديونهم.

نسبة المديونية العامة تعتبر عن مقارنة بين الديون والأموال الخاصة وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 1,40 خلال سنة 2010، ثم انخفضت إلى 0,98 خلال سنة 2011، لتعود إلى الارتفاع (ارتفاع طفيف)، خلال سنة 2012 لتصل إلى 1,04، أما سنة 2013 انحدرت إلى أدنى مستوى بحوالي 0,80.

فيما يخص الأموال الخاصة فقد عرفت تزايدا ملحوظا طوال فترة الدراسة.

نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة وتستعمل هذه النسبة للتفصيل أكثر في المديونية العامة للمجمع، في حالة مجمع صيدال نجدها تتراوح ما بين 0,50 إلى 0,60 وهي نسب منخفضة، لذلك يمكن القول أن الديون قصيرة الأجل هي السبب لانخفاضها مقارنة بالأموال الخاصة وهذا ما يجعل المجمع يعرف أريحية مالية بسبب قلة الديون قصيرة الأجل.

- **نسب السيولة:**

يوضح الجدول التالي ثلاثة أنواع لنسب السيولة: نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة المختصرة، نسبة السيولة الفورية.

جدول رقم (4-22): نسب سيولة المجمع 2013/2010

البيان	العلاقة	2010	2011	2012	2013
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	1,91	2,08	2,07	2,25
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة-المخزونات) /الديون قصيرة الأجل	1,07	1,27	1,38	1,58
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل	0,42	0,75	0,80	0,89

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع

من خلال الجدول المدون أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال فترة الدراسة كانت أكبر من الواحد، أي تفوق المؤشر حيث تراوحت ما بين (1,91 - 2.07 - 2.08 - 2.25) متتالية، هذا يعني أن الأصول المتداولة تغطي الأموال الدائمة مع وجود فائض .

أما فيما يتعلق بنسبة السيولة المختصرة فهي تتراوح ما بين 1,07 – 1.27 – 1.38 – 1,58 على التوالي، وهي عالية مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 0,3 إلى 0,5، هذا الارتفاع ناتج عن الزيادة في الأصول المتداولة وانخفاض الديون.

نسبة السيولة الفورية لمعرفة جاهزية السيولة في تسديد الالتزامات قصيرة الأجل للمجمع فوجدناها مرتفعة حيث تراوحت بين 40% – 89% مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح ما بين 20% – 30%، هذا يدل على أن مجمع صيدال يمكنه أن تسديد الالتزامات قصيرة الأجل في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها دون وجود أي مشاكل مالية (عجز مالي)، وهذا ما يعني أن وجود سيولة عاطلة (غير مستغلة) خلال الفترات المالية المدروسة.

- **نسب هيكلة الأصول:**

جدول رقم (4-23): نسب هيكلة أصول المجمع 2013/2010

البيان	العلاقة	2010	2011	2012	2013
نسبة الأصول الثابتة	الأصول الثابتة/مجموع الأصول	0,46	0,40	0,38	0,37
نسبة الأصول المتداولة	الأصول المتداولة/مجموع الأصول	0,53	0,59	0,61	0,62

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجمع صيدال خفض في أصوله الثابتة إلى إجمالي الصول خلال فترة الدراسة، حيث كانت 0.46 وبقيت في الانخفاض على التوالي في السنوات الموالية: 0.40 – 0.38 – 0,37 من مجموع الأصول، بينما بالنسبة للأصول المتداولة خلال نفس السنوات عرفت ارتفاعا ما بين 0,53 – 0,59 – 0.61 – 0.62

- **نسب المردودية:**

تعبر هذه النسب على قدرة المجمع على الاستخدام الأمثل لموارده المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على أعلى عائد، وسنذكر أهم هذه النسب في الجداول التالية:

1-4- المردودية الاقتصادية:

جدول رقم (4-24): نسب المردودية الاقتصادية للمجمع2013/2010

البيان	2010	2011	2012	2013
النتيجة قبل الضريبة والفوائد(A)(*) (EBIT)	1519611968,80	2525202081,58	2397830547,41	2798702417,58
مجموع الأصول (B)	28251187962,68	27277970867,73	30021145494,54	30099573372,69
المردودية الاقتصادية (A/B)	***0,054***	***0,093***	***0,078***	***0,093***

(*): نظرا لغياب الملاحق المتعلقة بالحسابات المفصلة للمجموعة السادسة نفترض ان الفوائد على الديون معدومة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع.

تبين لنا هذه النسبة مدى الكفاءة في استخدام الموارد لجلب الأرباح، يمكن من خلالها تقدير كفاءة المشروع الاقتصادي للمجمع الذي يمكن المستثمر من اتخاذ القرارات المناسبة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن النسب ملائمة وجيدة رغم وجود انخفاض في سنة 2012 لتعود إلى الارتفاع سنة 2013 لتبلغ 0,088

- **المردودية التجارية والمالية:**

جدول رقم (4-25): المردودية التجارية والمالية للمجمع 2013/2010

البيان	2010	2011	2012	2013
النتيجة الصافية (A)	1102191923,00	2060480315,80	1965160951,44	2658147326,76
رقم الأعمال خارج الضريبة (B)	12510199865,69	13504270700,95	13895054472,57	11461847581,90
الأموال الخاصة (C)	11785525448,05	13795482542,61	14746506012,32	16748436102,49
المردودية التجارية = (A/B)	0,088	0,152	0,141	0,231
المردودية المالية (A/C)	0,093	0,149	0,133	0,158

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع.

نلاحظ من خلال جدول القيم المحسوبة، أن المردودية التجارية في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، هذا راجع إلى التغير المستمر في النتيجة الصافية ماعدا سنة 2012 تراجعت قليلا.

بينما نجد المردودية المالية جيدة وفي تغير مستمر موجب راجع لارتفاع الأموال الخاصة، نتيجة التغير في النتيجة الصافية من سنة إلى أخرى.

القدرة على التمويل الذاتي:

جدول رقم (4-26): القدرة على التمويل الذاتي للمجمع 2013/2010

البيان	2011	2012	2013	2014
النتيجة الصافية(A)	1102191923,00	2060480315,80	1965160951,44	2658147326,76
مخصصات الإهتلاك (B)	1962879560,27	1488030462,38	2144929104,62	1431299339,58
القدرة على التمويل الذاتي (A+B)	3065 071483.27	3548510778,18	4110090056,06	4089446666,34

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع

من الجدول نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي غير ممكنة خلال السنتين المذكورتين، حيث أخذنا قيما سالبة خلال سنتي 2010 – 2012، ما يدل على أن المجمع غير قادر على تمويل نفسه ذاتيا، بالتالي يتوجب عليه اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية.

أما خلال سنتي 2011 – 2013 فقد عرف المجمع قيما موجبة، وهذا راجع إلى الزيادة في قيمة النتيجة الصافية، هذه النتيجة تدل على أن المجمع خلال الفترتين المذكورتين باستطاعته الاتجاه إلى تمويل ذاته دون اللجوء إلى المصادر الخارجية

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازنات المالية

سنعتمد في تحليلنا للتوازنات المالية لمؤسسة صيدال على أهم مؤشرات التوازن المالي:

- رأس المال العامل (FR)
- احتياج رأس المال العامل (BFR)
- رصيد الخزينة (TN)

الفرع الأول: رأس المال العامل (FRNG): في هذه الفترة نحاول التطرق لأنواع رؤوس الأموال العاملة، وهم:

- رأس المال الدائم

- **رأس المال العامل الدائم:** حيث يمكن تقديم تطور رأس المال العامل الدائم في الجدول التالي:

جدول رقم(4-27): رأس المال العامل الدائم 2013/2010

البيان	2010	2011	2012	2013
الأموال الدائمةA	20406030129,4	19537283516,6	21087910309	21756636704,9
الأصول الثابتة B	13212823631,71	11161030680,69	11454745444,93	11308739239,87
رأس المال العامل الدائم (A–B)	7193206497,7	8376252836	9633164864,1	10447897465,1

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع

يوضح قيمة السيولة في المدى القصير ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها، فهو يعطي الصورة الدقيقة عن المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها أو عجزها في ذلك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم كان موجبا طوال فترة الدراسة، ما يدل على أن مجمع صيدال يغطي جميع الأصول الثابتة، التي يمتلكها عن طريق الأموال الدائمة لديه، مع وجود هامش أمان يتسم بالزيادة من سنة لأخرى وهذا راجع إلى الزيادة في الأموال الدائمة وبالتحديد الأموال الخاصة حسب قائمة المركز المالي المعروضة والمنشورة.

عموما يمكن للمجمع أن يعرف وضعية مالية يكون فيها رأس المال سالب خاصة في حالة ما إذا كانت درجة تحول الأصول المتداولة، أسرع من درجة إستحقاقية ديونه قصيرة الأجل.

- **إحتياج رأس المال العامل (BFR):** يتم حساب احتياج رأس المال العامل، بـ:

BFR= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقق) – (ديون قصيرة الأجل – التسبيقات البنكية)

أو BFR = (الأصول الجارية – خزينة الأصول) – (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

حيث أن:

قيم الاستغلال +قيم قابلة للتحقق = الاحتياجات الدورية للاستغلال

ديون قصيرة الأجل – التسبيقات البنكية = الموارد الدورية

وبالتالي فإن:

احتياج رأس المال العامل (BFR) = الاحتياجات الدورية – الموارد الدورية

بالاعتماد على المعطيات المقدمة من قوائم المركز المالي للسنوات الأربعة المتتالية نستطيع أن نحدد، قيمة الاحتياج في رأس المال العامل للفترات المتعاقبة

جدول رقم (4-28): احتياج رأس المال العامل 2013/2010

البيان	2010	2011	2012	2013
احتياجات الدورة (A)	11768690145	10278695735	11394237751	11347651156
موارد الدورة (B)	6759825221,9	6585702251,7	7464710645,9	7610920131,1
احتياج رأس المال العامل (A-B)	5008864923,1	3692993483,3	3929527105,1	3736731024,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع.

يمثل الفرق بين احتياجات الدورة و موارد الدورة هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر التمويل (هامش أمان مالي).

استطاع المجمع تغطية احتياجات دورات الاستغلال بواسطة الموارد المتاحة، لكن نلاحظ أن نسبة الاحتياج تناقصت مابين 2010 -2011، لترتفع بنسبة اقل خلال 2012 بعدها تناقصت خلال 2013، لذلك هو بحاجة إلى مصادر وموارد مالية أخرى لتغطية احتياجاته قصيرة الأجل مثل (ديون قصيرة الأجل).

- **الخزينة:** تتم عملية حساب مؤشر الخزينة باستخدام إحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل الدائم – احتياج رأس المال العامل

الخزينة = خزينة الأصول– خزينة الخصوم

جدول رقم (4-29): رصيد الخزينة الصافية

البيان	2010	2011	2012	2013
رأس المال العامل الدائم (A)	7193206497,7	8376252836	9633164864,1	10447897465,1
احتياج رأس المال العامل (B)	5008864923,1	3692993483,3	3929527105,1	3736731024,9
الخزينة (A-B)	**2184341574,6**	**4683259352,7**	**5703637759**	**6711166440,2**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين رقم :27-28

إذا رصيد الخزينة للمجمع موجب خلال السنوات الأربعة المتتالية: 2010، 2011،2013،2012 مما يدل على أن رأس المال العامل، قادر على تمويل احتياجات الدورة ، ما يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، هناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المجمع، لذا يجب على المسيرين استغلال هذا الفائض لتسديد ديونه قصيرة الأجل أو إعادة استثمارها.

المطلب الرابع: مدى مساهمة مراجعة القوائم المالية في مجمع صيدال

تعتبر المراجعة أداة مهمة كغيرها من الأدوات الأخرى في مجمع صيدال، تبرز أهميتها من خلال مساعدة المحللين الماليين والمسيرين ومتخذي القرارات على اتخاذ أحسن القرارات بأقل مخاطر محتملة، ذلك من خلال إضفاء الموثوقية والمصداقية للمعلومات، التي تحتويها القوائم المالية المراجعة، لتعود على المجمع بأعظم ربح وأدنى تكاليف، للسير نحو تحقيق الأهداف في ترسيم الاستمرارية

- **رؤوس الأموال العاملة للمجمع**

إن الأموال الدائمة (التي تستحق في مدة تتجاوز السنة) تمول الأصول الثابتة التي تبقى في الوحدة لمدة أكثر من السنة (أعلى الميزانية)، بينما الموارد المالية قصيرة الأجل (ديون قصيرة الأجل) التي تستحق في مدة أقل من السنة فتمول الأصول المتداولة التي تبقى في المجمع لمدة أقل من السنة.

إن تحقق هذا التوازن يفترض أن المجمع يمكنه تسديد ديونه في تاريخ استحقاقها دون صعوبة، ويمكن تلخيص أهم رؤوس الأموال العاملة فيما يلي:

- **النسب المالية لمجمع صيدال**

يستخدم مجمع صيدال نسب مختلفة من أجل معرفة مستوى أدائه المالي، في علاقة بين مقدارين قابلين للمقارنة، تستمد هذه المقادير من مختلف الوثائق (الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج...)، يشترط في النسبة أن تكون ذات دلالة باعتبار أنه يمكن تشكيل مجموعة كبيرة من النسب إلا أنها ليست كلها ذات أهمية.

جدول رقم (4-30): أهم النسب المالية

النسب	العلاقة	2010	2011	2012	2013
نسبة التمويل الدائم	أموال دائمة / أصول ثابتة	1,54	1,75	1,84	1,92
نسبة التمويل الخاص	أموال خاصة / أصول ثابتة	0,89	1,23	1,28	1,48
نسبة القدرة على الوفاء بالديون	مجموع الميزانية / مجموع الديون	1,71	2,02	1,96	2,25
نسبة الخزينة العامة	قيم محققة + قيم جاهزة/ ديون قصيرة الأجل	0,50	0,73	0,81	0,99
نسبة الخزينة الفورية	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	0,41	0,75	0,80	0,89

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمجمع

إن خطوة تلبية الاحتياجات التسييرية عن طريق استخدام أهم النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بإستخدام القوائم المالية لها دور مهم في معرفة وتقييم الأداء المالي واتخاذ قرارات لمجمع صيدال، من خلال:

- تساعد إدارة المجمع في وضع أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية
- تمكن إدارة المجمع من اكتشاف الانحرافات السلبية لمعالجة أسبابها والايجابية لتدعيمها
- إكتشاف الفرص الإستثمارية المتاحة المناسبة بأقل درجة من المخاطرة
- تعتبر عملية المراجعة بنوعيها أداة فعالة للحكم على مصداقية المعلومات المالية للاعتماد عليها في التسيير واتخاذ القرارات
- تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمجمع
- الحكم على مدى صحة السياسة المالية المنتهجة لدى المجمع
- قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المجمع
- وضع المعلومات والبيانات المتوصل إليها كأسس ومؤشرات للتقديرات المستقبلية
- مقارنة الوضعيات المالية للمجمع ما بين السنوات و مع المؤسسات المنافسة

المبحث الثالث: نموذج مقترح لربط إجراءات المراجعة الداخلية بمراقبة تسيير داخل المجمع

تعهد المراجعة الداخلية بمجمع صيدال لمديرية المراجعة والتركيب والتحليل بالمديرية العامة للمجمع لأجل توحيد الخطوات بين مديريات المراجعة للفروع، ولتسهيل عملية إعداد تقرير شامل للمجمع بشكل سليم، حيث تمر عملية المراجعة بالمجمع عبر عدة خطوات سنتناولها في الآتي:

المطلب الأول: إعداد خطة المراجعة الداخلية في مجمع صيدال

يتم إعداد البرنامج ومناقشته مع الرئيس المدير العام للمصادقة عليه، بعد المصادقة على برنامج المراجعة الداخلية من قبل الرئيس المدير العام للمجمع، يوزع البرنامج على أقسام المراجعة الداخلية للفروع والمديريات للتنفيذ.

الفرع الأول: مديرية المحافظ والاستراتيجيات المالية

يعتمد مجمع صيدال على انتهاج مبدأ إنشاء المحافظ المتنوعة من حيث تكوين المحفظة انطلاقا من تنوع الأسهم والسندات في خطوة إستراتيجية بعيدة المدى تهدف الى تنوع مصادر الأرباح وتعظيمها، غير أن المخاطر المحيطة بهذا النوع من مصادر تعظيم الربح قد تجعل من المحفظة مصدر للخسارة عوض الربح، لذلك توجب على المجمع اخذ احتياطاته كنوع من أنواع السلامة بتنويع مكونات المحفظة في حد ذاتها.

حقيقة اعتماد المجمع على مثل هذا النوع من مصادر التمويل أيضا يفتح الباب أمام عديد التكهنات الرامية الى صحة القوائم المالية المعلنة ذلك في شق المساهم أو الشركة نفسها بحسب موقعها من العملية "شراء أسهم، أو إصدار أسهم".

لذلك يسعى المراجع الداخلي في عملية دورية تكاد تكون متصلة تكرس مبدأ الشفافية في إعداد المعلومة المالية، وصحة إعداد القوائم المالية وحتى الموازنات التقديرية في نوع من أنواع الحصانة من الانحرافات المخلة بالعملية التسييرية للمجمع.

- ❖ التحقيق في عدد الأسهم:

قد تعمد الشركة الى إصدار أسهم في أسواق مالية دولية أو حتى محلية، في خطوة لرفع رأسمالها كمصدر من مصادر التمويل الخارجي كبديل عن القروض، لكن فتح رأس مال الشركة يخضع لشروط تنظيمية وأخرى تسييرية تحكم العملية من حيث:

-عدد الأسهم المصدرة،

- قيمة السهم الاسمية،

- نوع السهم المصدر" ممتاز، عادي".

يأتي دور المراجع الداخلي في جمع جميع الوثائق الثبوتية المصدرة عن المجمع وإعادة عدها انطلاقا من" عملية جمع المبالغ الحاملة للأسهم.

ناهيك عن عملية تتبع للجهات الحاملة للأسهم والتحقق من وقوع تداول الأسهم.

- ❖ التحقيق في توزيع حصص كل سهم:

بطبيعة الحال فان كل الأرقام تعبر عن وضعية المجمع المالية، فهي حالة تحقيق ارباح لابد وان تحدد حصة كل سهم من هذه الأرباح، يبقى أمر توزيعها من عدمه قرار راجع لرأي الجمعية العامة المنعقدة، غير أن إعداد الميزانية التقديرية للسنة المالية يكون مبني على أرقام متضمنة لهذه الأرباح في جداول القوائم المالية " حركة رؤوس الأموال " وحتى تعطي الصورة الشفافة و الصادقة لهذه القائمة لابد للمراجع أن يراقب التوزيع العادل للأرباح على المساهمين كل سهم ونسبة ربحيته.

- ❖ مراجعة مبالغ الأرباح الغير موزعة:

في نفس السياق وفي إطار متصل يسعى المراجع في كل مرحلة من هذه العملية الى التركيز على المبالغ الغير موزعة في إطار تحقيق سياسة المجمع لتوسيع نشاطه وزيادة استثماره كما تسطره الاستراتيجيات المالية للمجمع المحددة في مخططات التسيير للمجمع والأهداف المسطرة مسبقا.

فحساب النتيجة الغير موزعة في كثير من الأحيان عند تراكمه دون توزيعه قد يدل على سياسة مالية غير رشيدة بتجميد أرباح المجمع وعدم استغلالها في جهة أخرى تدر أرباح أخرى تعظم إجمالي الربح.

- ❖ تحليل إمكانية جمع الأسهم:

إن إمكانية عدم توزيع الأرباح من سنة لأخرى قد تكرس فكرة جمع رأس مال المجمع من السوق، وهذا ما قد يؤثر سلبا على مردودية المحافظ المالية التي ينتهجها المجمع، ناهيك عن إستراتيجية المجمع المالية، فقد يحدث اختلال في احد عناصر لوحات القيادة أو حتى المخططات التسييرية يتيح الموارد المالية في الفترات القادمة، جراء عدم تحري الجدية في إصدار الأسهم.

لذلك يعمل المراجع على تتبع سلسلة الإجراءات المحددة لاستدعاء الأسهم والتأكد من احترامها.

الفرع الثاني: مراجعة الموارد البشرية

تكتسي مديرية الموارد البشرية أهمية كبرى لدى المجمع سواء كان الأمر يتعلق ب:

- **سياسة التوظيف:**

فالمراجع يطلب من القائمين على المديرية استفسار حول سياسة التوظيف المنتهجة وأسباب اختيار هذه السياسة دون سواها، ولا ينتهي الأمر هنا فقط بل يتعدى ذلك حتى الى السؤال عن المناصب المفتوحة وعددها والمؤهلات المطلوبة لأجل التوظيف، في دراسة معمقة حول إمكانية حدوث خرق لهذه اللوائح والتنظيمات.

- مراجعة سلم تحديد الأجور:

إن شبكة الأجور المعروفة على مستوى المجمع كما في غيره من المجمعات الناشطة فى هذا المجال، غير أن إمكانية وقوع الخطأ تبقى واردة في أي لحظة، لذا يستدعي الأمر من المراجع في كل مرة الرجوع الى سلم الأجور على مستوى المديرية ومراجعة مدى التزام المديرية بهذا السلم.

- مراجعة صرف المنح والعلاوات:

كثيرة هي احتياجات العمال على طرق صرف المنح والعلاوات وكذا التعويضات، وكما هو الحال فلا يمكن للمراجع أن يتخطى هذه الخطوة دون مراجعة لقوائم المستفيدين من المنح والعلاوات خلال الفترات الزمنية المعلن عنها.

فحقيقة انتهاج الشفافية ومبدأ الأحقية يمكن المجمع من الحفاظ على طمأنينة العامل وارتياحه حول أحقيته وحفاظه على حقوقه.

الفرع الثالث: مراجعة مديرية التسويق والمعلومات الطبية

في خطوة ذكية من القائمين على المجمع فقد اعتمد دمج وظيفة التسويق والمعلومات الطبية في مديرية واحدة لأجل المحافظة على سيرورة وديمومة المعلومات وكذا تحديثها بصفة آنية تلقائية

للحفاظ على السوق ودراسة توسيعه بما يتناسب ومتطلبات سوق الأدوية، وعليه فالمراجع ملزم بالحفاظ على هذه الميزة من خلال:

❖ **مراجعة ميزانية التسويق ومصاريف المهمات:**

إن عملية التسيير الرشيد للموارد المالية يضمن تعظيم الأرباح من خلال قاعدة تحقيق اكبر ربح عند اقل تكلفة ولا يفوت المراجع الداخلي أن يراقب ميزانية التسويق، وكذا مبالغ المهمات ومدى رشادتها.

❖ **مراجعة دفاتر الشروط مع الزبائن والاتفاقيات المبرمة:**

أن عدم توفر المجمع على مجموعة من المباديء قد يعرض المجمع الى بعض الصعوبات في استرجاع مستحقاته أو حتى تاريخ استرجاعها، ماقد يطرح فكرة عدم تناسب تواريخ الاستحقاق مع تواريخ الالتزام.

ناهيك عن إمكانية وقوع المجمع في ضرورة تشكيل مؤونة للزبائن المشكوك فيهم من خلال عدم الدراسة الجيدة لعملية التسويق وعدم توثيقها.

❖ **مراجعة ملفات الأدوية منتهية الصلاحية:**

وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للمجمع وباقي المساهمين وكذا المتعاملين، مايكسب هذا البند الأهمية البالغة في ضرورة مراجعته والحفاظ على سيرورة هذه المهمة على طول السنة، كما ينجر عنه تبعات قد تضر بالمجمع وصورته.

الفرع الرابع: مراجعة مديرية التطوير الصناعي والشراكة

❖ **مراجعة ميزانية البحث والتطوير:**

يجب في كل سنة تخصيص ميزانية لجميع الأبحاث الطبية والعلاجية في إطار تحقيق تطوير للمنتوج يواكب التطورات الحاصلة في الميدان، أين تجد في بعض الحالات مبالغ مالية ضخمة ترصد في الميزانيات التقديرية دون أي مبرر، أين يقع الشك حول صحة هذه المصاريف وكيفية معالجتها، كذلك على المراجع أن يتفطن لهذا الأمر.

❖ **مراجعة تحقيق الالتزام بعقود الشراكة:**

ذلك من خلال دراسة مختلف العقود المبرمة والاتفاقيات الموقعة في سبيل تحقيق الاهداف المسطرة.

الفرع الخامس: مراجعة مديرية تامين النوعية و الأعمال الصيدلانية

- **الالتزام بقواعد النظافة والتعقيم:**

يراجع المدقق اللوائح والتنظيمات التي تنص على هذه القواعد للحفاظ على سلامة العمال والزبائن في نفس الوقت، فهنا لابد من التحقق مدى صرامة المسيرين في تحقيق الالتزام بهذه اللوائح في خطوة لاختبار الضبط الداخلي.

- **تحقيق قواعد الحماية والأمن الصناعي:**

كثيرة هي الحوادث و الأخطار في هذا الميدان من مجالات صناعة الأدوية، لذلك نجد أن المجمع يركز كثيرا على هذه النقطة في تحقيق المبتغى وتفادي الآثار السلبية على المجمع وعماله، لذلك يقوم المراجعون بالتركيز والعودة على هذه النقطة بالذات في سبيل اكتشاف الأخطاء والحد منها في خطوة للوصول الى تسيير ناجح وفعال.

الفرع السادس: مراجعة الوحدات التجارية الفرعية"شرق، وسط، غرب"

يمارس فيها المراجع الداخلي للمجمع مهمته بصفته كمراجع خارجي عن الفرع التابع للمجمع، حيث يعمد الى التشخيص الجيد للوضعية المالية، بحسن استخدام الشك المهني في تحري أسلوب العينة لدى دراسة كل عنصر من عناصر القوائم المالية للفروع، كما يعمل للوقوف على مدى الالتزام في تحقيق الاهداف العامة للمجمع من خلال التقيد التعليمات والتوصيات وكذا احترام لوحات القيادة ومخططات التسيير المركزية للمجمع.

المطلب الثاني: تنفيذ عملية مراجعة القوائم المالية لمجمع صيدال

الفرع الأول: تنفيذ عملية مراجعة مديرية المحافظ والاستراتيجيات المالية:

يتم تنفيذها عبر عدة خطوات مجزئة الى مراحل بحسب ما تم إعداده في المطلب الأول، وعليه فأولى الخطوات مايلي:

الخطوة الأولى: طلب محاضر الجمعية العامة ومقترحات المديرية

- مراجعة أسباب فتح رأس مال المجمع.
- مراجعة إستراتيجية المديرية في خطوة إصدار الأسهم.
- مراجعة مقترحات المديرية حول فكرة إصدار الأسهم.
- مراجعة مقترحات القيم الاسمية للأسهم وكذا عددها والأساس المحدد لذلك.

- مراجعة دراسة اختيار السوق المرسمة لعرض الأسهم في التداول، وماهي نسب التداول المحتملة عند فتح وغلق السوق في فترة طرح الأسهم.
- الاطلاع على قرارات الجمعية العامة عقب الاجتماع المنعقد والمخصص لقرار فتح رأس مال المجمع.

الخطوة الثانية: مراجعة النتائج المالية للمحافظ المتداولة في السوق المالية.

يعتمد المراجع على المبالغ المالية المبينة في القوائم المالية في تحديد مدى ايجابية النتائج المالية المحققة عقب عملية التداول وأسس توزيع الأرباح من عدمه، وأسباب ذلك من خلال دراسة قرارات الجمعية العامة المحددة لذلك.

أين نلاحظ في تقارير محافظي الحسابات أنهم لم يشيروا لهذه النقطة خلال الفترة المدروسة على عكس ذلك نجد أن القوائم المالية المعلنة تعطي قيم جد معتبرة لهذه النقطة بإشارة سلبية:

سنة 2010 ب: 130355224.37 دج خسارة.

سنة 2011 ب: 98857903.84 دج خسارة.

سنة 2012 ب: 124338803.55 دج خسارة.

سنة 2013 ب: 147696864.44 دج خسارة.

على ذلك فان المنحنى يتأرجح بين قيم الخسارة المحصلة نتاج السنة المالية فماهي ياترى الإستراتيجية المالية اتجاه إصدار هذه الأسهم ؟ وأين يكمن الخلل في عدم ربحية الأسهم.

يستخدم المراجع القوائم المالية كأداة قيادة تبرز له نقاط القوة والضعف للمجمع في تسيير أمواله، كذا القرارات الاستثمارية الصائبة اتجاه ذلك في تحديد استراتيجيات المجمع لقاء تحقيق الأرباح، أين تجد أن المجمع حقق النتائج التالية:

سنة 2010 ب:1102191923.01 تم تحويل من جديد مبلغ قدر ب:63180692.73- دج

سنة 2011 ب:2060480315.80 تم تحويل من جديد مبلغ قدر ب:116850810.38دج

سنة 2012 ب:1965160951.44 تم تحويل من جديد مبلغ قدر ب:28874721.33دج

سنة 2013 ب:2658147326.76 تم تحويل من جديد مبلغ قدر ب:319161089.57دج

الخطوة الثالثة: طلب دفتر إصدار الأسهم

- حساب عدد الأسهم في دفتر الإصدار.
- مراجعة القيمة الاسمية لكل سهم.
- مراجعة تواريخ إصدار الأسهم.
- مراجعة ترقيم كل سهم وجميع البيانات التعريفية المدونة على الورقة المالية.

الفرع الثاني: تنفيذ مراجعة مديرية الموارد البشرية

الخطوة الأولى: مراجعة سياسة التوظيف:

من الملاحظ بحسب ما تم نشره في القوائم المالية أن مصاريف المستخدمين تحوز مبالغ هامة:

لسنة 2010: 3439806440.86دج.

لسنة 2011: 3342926582.67دج.

لسنة 2012: 3809104894.13 دج.

لسنة 2013: 3848442866.21دج.

ما يفسر الزيادة في المبالغ بالزيادة في التوظيف ما يتطلب الزيادة في المردودية.

إن العودة الى لوحات القيادة الوظيفية للموارد البشرية، الإعلان عن التوظيف في المجمع أو احد فروعه يكرس إتباع سياسة معينة.

- سياسة الانتقاء بدراسة ملف.
- سياسة الاختبار.
- سياسة الاختبار مع المقابلة.

كلها سياسة تدور حول فكرة اختيار أفضل عامل لأفضلية عطاءه ومساهمته في تحقيق مخططات المجمع المستقبلية.

الخطوة الثانية: مراجعة سلم تحديد الأجور

هناك عديد العوامل المحفزة للعمال من بينها سلم الأجور داخل المجمع، يعمل المراجع على فحص أعلى خمسة أجور في المجمع بالنسبة للإطارات العاملة، ناهيك عن تواريخ دفع الأجور للعمال وكذا التسبيقات.

بحسب لوحة القيادة الوظيفية للموارد البشرية يعطي المجمع الارقام التالية الخاصة بكل الفئات:

الجدول (4-31): يمثل تطور عدد العمال 2013/2010

التعيين/ السنوات	2010	2011	2012	2013
اطارات	438	437	339	339
التحكم	450	433	297	297
التنفيذ	106	95	300	300
المجموع	994	965	936	936

المصدر: من إعداد الطالب الباحث اعتمادا على وثائق المجمع

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن المجمع شهد نزيف مالي كبير نتيجة حلول آجال التقاعد للعدد الفارق بين السنة والسنة الموالية، وعليه فان عملية التوظيف في المؤسسة ستشهد ارتفاعا كبيرا حول ماهو محصى من المناصب الشاغرة في احتياجات لوحة القيادة الوظيفية.

الخطوة الثالثة: مراجعة عملية صرف المنح والعلاوات

لابد على المراجع فحص جميع السجلات والدفاتر الخاصة بالمنح والعلاوات المصروفة منذ إقرارها الى غاية صرفها.

كما لا يفوت المراجع أن يفحص مدى استحقاق المنحة المصروفة أو العلاوة الممنوحة سواءا:

- سبب منحها.
- طريقة حسابها.
- فترة صرفها.
- طريقة صرفها.

الفرع الثالث: مراجعة مديرية التسويق والمعلومات الطبية

تكتسي هذه المديرية الطابع الهام في المجمع لتمثيلها عملية المبيعات الخاصة بمنتجات المجمع، لذلك يميل كل مراجع الى برمجتها ضمن أولويات التدقيق بعد سابقاتها، وتكتسي خطة تدقيق هذه المديرية الكثير من الشك المهني والفطنة.

الخطوة الأولى: مراجعة مصاريف المهمات

تتم مراجعة مصاريف المهمات من خلال استعراض، الأوامر بالمهمات التي تحمل تأشيرة الهيئة المستقبلة (المنجزة).

على المراجع أن يقوم بمقارنة عدد المهمات المسندة للعمال سواءا كانوا موزعين أو حتى منتجين مع ماهو موجود في دفاتر المحاسبة، كما لابد أن يتأكد من وجود الأوامر بالمهمات في حالة استفاء جميع الشروط القانونية من "تأشيرة الجهة المستقبلة، وكذا تقرير المهمة".

إن دور مخططات التسيير القيادية الخاصة ببرمجة المهمات وتوقيتها كذا مدة دوامها يعود في الأساس الى الميزانية التقديرية المتوقعة وفق الأرقام البينة في القوائم المالية لسنوات سابقة والتي نوردها كمايلي:

بالنسبة لسنة 2010: 327275482.25 دج.

بالنسبة لسنة 2011: 327946833.72 دج.

بالنسبة لسنة 2012: 186897088.56 دج.

بالنسبة لسنة 2013: 135200827.62 دج.

الخطوة الثانية: مراجعة ميزانية التسويق

يعمد كثير المسييرين الى وضع خطط مدروسة مسبقا في هذا المجال بغية التحكم في ميزانية التسيير، ذلك بحكم عدم القدرة للمحافظة على نفقات الموزعين ومتابعة تحركاتهم، أن ذلك بنسب متفاوتة بعض الشيء لكن لم ترقى للحد الكافي.

في نقطة أخرى نجد أن الديون عند الزبائن اكبر منها عند الموردين أي أن مبالغ التزام الزبائن اكبر من مستحقات الموردين كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (4-32): مقارنة بين الحقوق والديون للمجمع 2013/2010

السنة	الزبائن	الموردين
2010	4412510499.62 دج	3456110747.87 دج
2011	3858127846.70 دج	3168910601.06 دج
2012	4101107605.48 دج	2375126489.39 دج
2013	3830960856.37 دج	1227878706.58 دج

المصدر: من اعداد الطالب الباحث اعتمادا على وثائق المجمع

الخطوة الثالثة: مراجعة دفاتر الشروط الممضاة مع الزبائن

تتم عملية مراجعة مديرية التسويق أيضا من خلال مراجعة دفاتر الشروط الممضاة بين المجمع والزبائن، في تحديد آجال الاستحقاق للدين وكذا بيان أقساط دفع الدين، نفس الأمر مع الموردين الذين يستحقون حقوقهم في تاريخ معين بقيم محددة متفق عليها سابقا مع المجمع.

المطلب الثالث: نمذجة مراجعة عناصر الميزانية

من اجل مراجعة أي بند ضمن عناصر القوائم المالية لمؤسسة ما، وضع النظام المحاسبي المالي عدة شروط وجب توفرها، من خلال هذا المطلب نعالج قائمة الميزانية لسنة 2013 والإجراءات نفسها لباقي السنوات المالية.

التحقق من الحسابات الواردة بالقوائم المالية:

طريقة التحقق الحسابي: يقوم من خلاله المراجع بالتحقق من صحة العمليات الحسابية

- التحقق من توازن جانبي الميزانية.
- التأكد من عملية ترصيد الحسابات.
- التحقق من تسلسل أرقام الفواتير للعمليتين (البيع، الشراء) كل على حدا، وكذا الشيكات...الخ.
- التحقق من ثبات طرق التقييم.

طريقة التحقق المحاسبي: التأكد من احترام المباديء المحاسبية المتعارف عليها، في إثبات العمليات المحاسبية المختلفة، ومن خطوات التحقق المحاسبي مايلي:

- التأكد من صحة القيود المحاسبية للعمليات المسجلة في الدفاتر.
- التأكد من الترحيل والتبويب وكذا التسلسل السليم للحسابات في القوائم المالية للمجمع.
- التأكد من ثبات طرق احتساب: أقساط الاهتلاك، تشكيل المؤونات، تقييم المخزونات.

فحص واختبار أدلة الإثبات: تتم عملية الفحص من خلال التأكد لوجود المستند وصحته، فكل عملية يجب إثباتها بمستندات ووثائق ثبوتية دالة على حدوثها ومن هذه المستندات مايلي:

- فواتير البيع.
- فواتير الشراء.

- فواتير الصيانة وطلب خدمات.
- فواتير التأمينات.
- كشوف الجرد.
- الكشوف التقاربية البنكية.
- العقود والاتفاقيات المبرمة مع الغير.
- المصادقات بمختلف أنواعها.

الفرع الأوّل: مراجعة عناصر الأصول

تختلف طريقة مراجعة عناصر الميزانية حسب إختلاف طبيعة كل عنصر، حيث عدة طرق للتحقق من الحسابات الواردة في القوائم المالية:

❖ **الأصول غير الجارية**

- **الأصول المعنوية**

تتمثل الأصول المعنوية في كل البرامج الخاصة بمسك المحاسبة و بتسيير المخزونات و كذا الأجور التي إقتنتها المؤسسة، حيث تظهر في الميزانية بتكلفتها التاريخية أي بتكلفة الشراء بقيمة13511340.46 دج، وقدر قدر العمر الإنتاجي لها بـ 20سنة، وتهتلك بمعدل سنوي يقدر بـ 5%.

- **الأصول العينية**

✓ **الأراضي**

قدرت قيمة الأراضي من خلال ميزانية 2013 بقيمة4525499753.87دج، حيث خضعت الأراضي إلى إعادة تقييم سنة 2010 وذلك عند بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي وكان ذلك عن طرق خبير عقاري والخبير المحاسبي المتعاقد مع المجمع، ولم تسجل الأراضي أي انخفاض في القيمة بعد هذا التقييم.

✓ **المباني**

يحتوي هذا الحساب على عدة عناصر فرعية مقدرة بتكلفة إنجازها وهي:

مباني صناعية وإدارية ومباني أخري بقيمة1909285170.47 دج. حيث قدر العمر الإنتاجي للمباني بـ 20 سنة، وبمعدل إهتلاك سنوي يقدر بـ 5%، ولم تخضع إلى إعادة تقييم ولم تسجل أي إنخفاض في القيمة.

✓ **الأصول العينية الأخرى**

تتمثل الأصول العينية الأخرى في كل الأصول التي لم تحتويها العناصر السابقة والتي تتمثل المعدات الصناعية، المخبرية، معدات الأمن، معدات مكتب وأجهزة الإعلام الآلي، بالإضافة السيارات ووسائل النقل الأخرى والمقدرة بتكلفة حيازتها، وظهرت بقيمة محاسبية صافية 2003175109.49 دج، حيث قدر العمر الإنتاجي لهذه الأصول بـ 5سنوات، وبمعدل إهتلاك خطي 20%.

- **الأصول المالية**

تحتوي الأصول المالية من خلال ميزانية سنة 2013 على عنصرين هما:

✓ **قروض أصول مالية غير جارية**

تمثل الأصول المالية الأخرى في قروض قدمتها المؤسسة المقدر بـ 109092099.30 دج، والتي لم يتم تسويتها بعد.

✓ **ضرائب مؤجلة على الأصول**

نلاحظ من خلال الميزانية لسنة 2013 تشكل ضريبة مؤجلة كأصول بقيمة357881232.62دج، وقد نتجت هذه الضريبة عن:

مؤونة منح التقاعد .

فيما يخص الضريبة المؤجلة الأصول المتبقية وهي تخص الإنخفاض الذي حصل في قيمة المنتجات التامة سنة 2010، حيث لم تسوية هذه الضريبة بعد بل وتراكمت بعده.

- **الأصول الجارية**

✓ **المخزونات**

تمثل المخزونات ما نسبته 18% من مجموع الأصول في نهاية الفترة، وتقدر القيمة الإجمالية لها في بداية الفترة 5534355055.31 دج تحتوي على العناصر التالية:

- المواد الأولية واللوازم والمقدرة على أساس تكلفة الشراء.
- التموينات الأخرى والمقدرة على أساس تكلفة الشراء .
- منتجات قيد الإنجاز وهي مقدرة على حسب تكلفة نسبة الإنتاج المتوقفة عندها.
- منتجات تامة مقيمة على أساس تكلفة الإنتاج.
- منتجات تامة على مستوى الوحدات الإنتاجية.

- مواد ولوازم خارج المؤسسة على مستوى الميناء.

تقوم المؤسسة بعملية جرد المخزون مرتين في السنة مرة في نهاية السداسي الأول شهر جوان والعملية الثانية تكون في نهاية السنة المالية، وخسائر القيمة تم تقديرها من طرف مختصين في المؤسسة على حسب حالة كل عنصر المواد الأولية أو المخزونات وذلك من خلال المقارنة بين قيمة التكلفة والقيمة القابلة للتحصيل، وتستخدم المؤسسة طريقة التكلفة الوسطية المرجحة CUMP عند إخراج المخزونات.

✓ **الحقوق وما يماثلها**

➢ **الزبائن**

تعمل المؤسسة أساسا على بيع منتجاتها بالجملة إلى الوحدات التجارية التابعة للمجمع وذلك عن طريق إصدار كمبيالات، حيث تمثل قيمة الكمبيالة المصدرة 100% من المبيعات ومدة استحقاقها لا يجب أن تتجاوز 120 يوم.

➢ **المدينون الآخرون**

نلاحظ من خلال الميزانية أنّ رصيد المدينون الآخرون يقدر ب1865186534.90دج، ويخص العناصر التالية:

- تسبيقات الموردون والحسابات الدائنة الأخرى .
- الضمان الاجتماعي (أشباه الضرائب)..

➢ **الضرائب**

تقدر قيمة الضرائب بـ 115898709.75دج، وتتمثل هذه الضرائب في العنصريين التاليين:

- قيمة الرسم على القيمة المضافة لخصم السلع والخدمات
- تسبيقات الرسم على القيمة المضافة

➢ **خزينة**

تتمثل خزينة الأصول في السيولة النقدية أو ما يعادلها وذلك من خلال تعاملات المؤسسة المالية من تحصيلات وتسديدات والتي تقدر بـ 5413372987.30دج.

الفرع الثاني: مراجعة عناصر الخصوم

- **نتيجة الدورة**

حققت المؤسسة نتيجة ربح بمقدار 2658147326.76 دج وتعد أفضل مقارنة بسنة 2012 بالرغم من الإنخفاض الذي حصل في رقم الأعمال وهذا بفضل التحكم في بعض الأعباء خلال الدورة، ويمكن ملاحظة النتائج المحققة من طرف المجمع منذ 2010 إلى غاية 2013 كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-33): النتيجة المحققة 2013/2010.

الوحدة: 1دج.

البيان	2010	2011	2012	2013
نتيجة الدورة	1102191923.00	2060480315.80	1965160951.44	2658147326.76
نسبة التغير	-	84%	4%-	32%

المصدر: من إعداد الطالب الباحث بالإعتماد على القوائم المالية للمجمع.

- **الخصوم غير الجارية**

✓ **القروض والديون المالية**

وتتمثل القروض والديون المالية فيما يلي:

- القروض المالية المقدمة من طرف البنوك والتي تقدر في الميزانية بمقدار2911046961.36دج وهذا بعد تسديد القسط السنوي والذي يعتبر غير ثابت مقارنة بالسنة السابقة وهو مرتبط بالإنتاج والإستهلاك ورقم الأعمال.
- الودائع والكفالات المقبوضة من طرف الغير.

✓ **ضرائب مؤجلة خصوم**

نلاحظ من خلال ميزانية المجمع لسنة 2013 تشكل ضريبة مؤجلة خصوم بقيمة 252388287.15دج، وقد نتجت هذه الضريبة عن عملية الإنتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي سنة 2010، ولم يتم تسويتها بعد.

المطلب الرابع: نمذجة تقرير المراجع الداخلي لتحسين مراقبة التسيير

إن حوصلة أعمال المراجعة الداخلية عقب إنهاء المهام المنوطة بها تكمن فى النتائج التي يتضمنها التقرير النهائي عن ما تم التطرق إليه خلال مختلف أطوار مجريات عملية المراجعة .

بغض النظر عن الجانب الشكلي للتقرير و بنود عرضه المتمثلة فيمايلي:

- أن يكون التقرير موضوعي واضح ومختصر.
- أن يحتوي التقرير على حقائق غير متحيزة وخالية من التحريف والتضليل.
- يجب أن يوضح غرض ونطاق عملية المراجعة.
- يجب أن يحتوي على رأي المراجع الداخلي.
- يجب أن يحتوي التقرير على ملخصات تحوي معلومات حول الوحدات التنظيمية و الأنشطة والعمليات محل المراجعة.
- أن يحتوي التقرير على ملخصات تكون معبرة عن محتويات التقرير.

لكن تركيز الدراسة سينصب حول فقرة التحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها، ناهيك عن فقرة إبداء الرأي كحوصلة أعمال يعتمد عنها اغلب المسيرين أو حتى المساهمين، ذلك لسبب أساسي هو اعتماد المراجع الخارجي نهاية كل فترة مالية على تقارير المراجعة الداخلية في إطار التعاون والتكامل بين الطرفين في تحقيق حماية أصول الشركة (المجمع)، خاصة إن كان تقرير المراجع الداخلي يحمل الطابع التحفظي في فقرته الأخيرة.

لهذا سنركز في هذه المرحلة على التقرير التحليلي المفسر، من خلال:

❖ **عرض وتحليل نتائج عمليات المراجعة:**

- **مراجعة مديرية المحافظ والاستراتيجيات المالية:**

- نظرا لقيمة الخسائر المالية المعلنة في القوائم المالية نجد أن عملية تحويل النتيجة الى السنة المقبلة غير مبررة، أين يمكن استخدامها في استدعاء الأسهم المتداولة في السوق المالية بإشارة سالبة.
- كما يمكن الاعتماد على مخططات تسييرية أكثر فعالية في تسيير المحافظ المالية.

- كما يمكن الاعتماد على لوحات قيادة تخص متابعة الاستراتيجيات المالية المخططة من طرف المجمع.

- **مراجعة مديرية الموارد البشرية:**

هناك عديد النقاط الواجب مراجعتها في **مديرية الموارد البشرية، تركز على:**

- تحري سياسة التوظيف السليمة.
- فحص سلم الأجور المعتمد ونظام الحوافز.
- فحص صرف المنح والعلاوات والمكافآت خاصة الإطارات.

- **مراجعة مديرية التسويق و المعلومات الطبية:**

لقد تمكنا من خلال تسليط الضوء على هاته المديرية الخروج بعدة نقاط سلبية أكثر منها ايجابية في عديد المؤشرات أبرزها:

- حقوق المجمع لدى الزبائن وذلك أن سياسة التوزيع المنتهجة حاليا يمكن أن توقع المجمع في مشكل، في حالة ظهور الزبائن المشكوك في ديونهم، مايلزم تخصيص مبالغ للمؤونة ضخمة تغطي فكرة عجز الزبائن عن السداد.
- خطوط التسويق المتبعة لاترسم الخطة الشبكية في فكرة التوسع نحو خارج الوطن، ما يحتم تقلص السوق الوطنية أمام المنافسة الشرسة كفرصة تحقق استثمار بديل وتوسع شامل لرفع رقم الأعمال ومنه تحقيق اكبر ربحية.

- **مراجعة مديرية التطوير الصناعي و الشراكة:**

- إن عملية تدقيق هذه المديرية أفادت أن الدور الأساسي لمخططات التسيير الصناعية في تحقيق بدائل صناعية وفرص للتوسع الصناعي الجديد أو حتى تطوير القديم.
- أما عن الشراكة فهي شراكة محدودة لا تتعدى نسبة التوريد في ظل غياب نقل التكنولوجيا الصيدلانية وتأهيل الخبرات المحلية.

- **مراجعة مديرية تأمين النوعية والأعمال الصيدلانية:**

إن عملية الالتزام باللوائح والتعليمات المقدمة في هذا الأساس تطبق بأكبر قدر من الحيطة والحذر، لكن ما يعاب على هذه المديرية، مايلي:

- غياب النوعية في الإنتاج وتنويعه بحسب متطلبات السوق (خلق خطوط إنتاج جديدة، تتماشى والأبحاث العلمية الجديدة في مجال الإبداع والابتكار).

- إن الأعمال الصيدلانية للمجمع تبقى رهينة تحرك السوق الوطنية وتوجه المرضى لهذا النوع من المنتجات الدوائية، أين يفضل اغلب المرضى الأدوية الأجنبية الأصلية عن المحلية الجنيسة في خطوة فقدان الثقة، بين المنتج والمستهلك من حيث جودة المنتوج.

كلها أمور لابد لها من معالجة فورية تثمن مكتسبات المجمع من هذه السوق.

- **مراجعة الوحدات التجارية:**

تبقى في إطار احترام اللوائح و الالتزام بالتعليمات المركزية، وهنا يبرز دور لوحات القيادة في معالجة جميع الأوضاع الطارئة أو صعبة الحل من خلال إبراز مواطن العلاج كلها قراءات تكمن في تحليل لوحات قيادة المجمع بفروعه ووحداته التجارية.

خلاصـــــة

من خلال عملية إسقاط الجزء النظري على الواقع الفعلي وتحليل القوائم المالية بتطبيق المحاسبة المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اتضح وبعد مرور 6 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي في مجمع صيدال، أن:

- هناك تغييرات جوهرية في الممارسة المحاسبية والمالية عما كانت عليه وفق المخطط المحاسبي الوطني
- خاصة ما تعلق بعملية القياس والتقييم
- لازال الاعتماد على التكلفة التاريخية في إدراج العناصر الميزانية نظرا لغياب سوق حرة نشطة
- تم إدراج القروض والديون المستحقة على أساس تكلفتها في جانب الخصوم
- أدرجت الإيرادات والأعباء حسب قيمة الزيادة أو النقصان في المنافع الاقتصادية المحققة

كلها أمور وغيرها لعبت دورا هاما في الرقي بمراقبة التسيير إلى مستوى أفضل مما كانت عليه في ترجمة لتغيرات النسب المالية وقيم رؤوس المال العاملة، خلال السنوات الأخيرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تلقى القوائم المالية الجديدة المعدة في إطار النظام المحاسبي المالي الجزائري المعتمد منذ الفاتح من جانفي 2010 قبولا عاما إقليميا، إذا لم نقل دوليا كون النظام المحاسبي المالي الجزائري مستمد من المعايير المحاسبية الدولية، هذا بسبب ضرورة حتمية مواكبة التحديات الراهنة من عولمة اقتصادية ومالية.

تأخرت الجزائر نسبيا في تبني المعايير الدولية (للمحاسبة والتدقيق) الصادرة عن هيئات دولية تسعى للتوحيد والتوافق المحاسبي الدولي، ومن هذه الهيئات الدولية لجنة معايير المحاسبة الدولية، التي تغيرت تسميتها إلى مجلس معايير القوائم المالية الدولية، حيث تعتبر القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية أهم مخرجاتها، لذا كانت مراجعة القوائم المالية لإكسابها المصداقية والموثوقية اللازمة لاستخدامها داخليا وخارجيا في اتخاذ قرارات سليمة وصائبة في الوقت المناسب وبأقل درجة مخاطرة.

أما بالنسبة لمراقبة التسيير داخل المؤسسة تعتبر وظيفة مهمة جدا للمسير حيث أصبحت القوائم المالية المنتجة، في إطار النظام المالي المحاسبي التي تمت مراجعتها، تعطي بيانات معلومات قريبة للدقة ذات مصداقية وموثوقية عالية، مما يعطي للقرارات التي تتخذ بالاعتماد عنها صفة السلامة، هذا ما توصلنا إليه في استخلاص النتائج المعالجة للإشكالية نظريا وميدانيا.

نتائج الدراسة:

وتم التوصل من خلال معالجة الموضوع في الشق النظري وكذا الدراسة الميدانية النتائج، التالية:

- القوائم المالية المعدة في إطار النظام المحاسبي المالي تتوافق مع توصيات الإعداد المنصوص عنها، من طرف الهيئات الساهرة على المعايير الدولية.

على ضوء كل ما سبق يمكن القول، أنه:

- لا يوجد معايير محاسبية جزائرية بحتة، بل يتم الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية، وعليه نستنتج وجود توافق إلى حد كبير بين أسس إعداد وعرض القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية، خاصة المعيار الدولي الأول.

- تم التأكيد على أن المراجعة (الداخلية، الخارجية) تعمل على رفع مستوى مصداقية موثوقية البيانات والمعلومات المالية المحاسبية في إطار النظام المحاسبي المالي الجزائري.

-كما تأكد وجود علاقة مهمة بين القوائم المالية المعدة في إطار النظام المحاسبي المالي الجزائري ومراقبة التسيير، كوظيفة أساسية في إطار تحسين عمل المؤسسة الاقتصادية، لإتخاذ قرارات سليمة بأقل درجة مخاطرة ممكنة.

-يؤثر النظام المحاسبي المالي الذي تبنه الجزائر فعليا منذ الفاتح من جانفي 2010 بصورة إيجابية على إعداد وعرض القوائم المالية داخل المجمع لتحسين مراقبة التسيير، بالتالي مساعدة المسيرين في عملية التسيير واتخاذ القرارات بأقل درجة من المخاطرة في بيئة متغيرة باستمرار.

-تبني النظام المحاسبي المالي ساعد على إبراز الإفصاح والعدالة في القوائم المالية المؤسسة الاقتصادية وكذا التقارير، مما زاد في موثوقية المعلومات المالية المدققة

-إن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مازالت لا تعتمد على القيمة العادلة في تقييم موجوداتها في تتسم وتعاني من التضخم، حيث تقيم موجوداتها بالقيمة التاريخية لها، بالتالي عدم إعطاء الموجودات القيمة الحقيقية لها.

التوصيات:

- إعطاء المعايير الدولية للمراجعة أهمية مناظرة للأهمية المعطاة لمعايير المحاسبة الدولية، نظرا لارتباطها ببعضهما البعض.

- تعيش معايير التقارير المالية الدولية تطورات مستمرة ومتتابعة، لهذا نقترح خلق فضاء للمحاسبين والمراجعين المحليين لتحيين معلوماتهم ومعارفهم باستمرار.

- تفعيل تنشيط دور البورصة المالية في الجزائر، كون إعداد القوائم المالية الجديدة يتطلب معلومات وبيانات توفرها البورصة، ويتم عرضها من خلالها .

- إعطاء مجال لمعدي القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية لرفع مقترحاتهم حول الصعوبات التي يواجهونها، في تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى الهيئات المحاسبية الرسمية، المحلية والعمل على الاهتمام بها وأخذها بعين الاعتبار، لإيجاد حلول عملية تساعد على مواكبة التطورات.

– تحيين وتفعيل القوانين المهنية الرسمية الخاصة بمهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر، من خلال إعطاء محافظة الحسابات الأهمية التي تستحقها لرفع من مصداقية تقاريرهم، لدى الأطراف المطالبة بخدماتهم واستعمالها والاستعانة بها، في اتخاذ قرارات سليمة وصائبة بأقل درجة مخاطرة ممكنة.

صعوبات الدراسة:

تشعب الموضوع وكثرة المتغيرات، مما صعب عملية الربط بين كل العناصر والمتغيرات المدروسة من خلال هذا الموضوع.

أفاق الدراسة:

من خلال تطرقنا لهذا الموضوع وإعدادنا للدراسة تمت ملاحظة انه يجب التعمق في عدة مواضيع تستحق العناية في ظل التحولات الراهنة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مايلي:

–ما مدى مساهمة تبني معايير إعداد وعرض التقارير المالية الدولية في تحقيق حوكمة الشركات في الجزائر

–اثر تطبيق القيمة العادلة في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية

–إشكالية التوحيد بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

في الأخير لا يسعنا إلا أن نتمنى أن نكون وفقنا إلى حد ما من خلال تناولنا هذا الموضوع في هذا العمل المتواضع في إثارة إشكالية، ذات أهمية بالغة، وكذا في الإجابة على التساؤلات المطروحة، لتسمح لدارسين وباحثين آخرين للتطرق إلى مواطن قصورنا، خاصة أن الموضوع متشعب وخصب إلى حد بعيد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع بالعربية:

الكـــــتب:

1. احمد محمد العداسي : التحليل المالي للقوائم المالية ؛دار الإعصار العلمي ؛مصر ؛الطبعة الأولى ؛2011 .
2. احمد نور: المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004.
3. احمد نور: المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر1972.
4. أحمد صلاح عطية: مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
5. السقا السيد احمد:المراجعة الداخلية الجوانب المالية والتشغيلية،الجمعية السعودية للنشر، الطبعة الأولى ،السعودية 1997.
6. السيد أحمد أمين: التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر 2007.
7. أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد، وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2012.
8. اشيتوى إدريس عبد السلام: المراجعة اجرءات ومعايير، دار النهضة العربية، بيروت، ط 4، 1996.
9. أمين السيد احمد لطفي: المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
10. بويعقوب عبد الكريم: المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
11. طارق عبد العال حماد: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .
12. طارق عبد العال حماد: التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004 .
13. مؤيد راضي خنفر: غسان فلاح المطارنة : تحليل القوائم المالية ؛دار المسيرة ؛ الطبعة الثالثة ؛ الأردن ؛2006 .
14. منير شاكر وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
15. هادي رضا الصفار: المحاسبة المالية، الطبعة 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
16. يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس: المحاسبة الدولية، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
17. هيثم محمد الزعبي: الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،2008.
18. حسين القاضي: نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، 2004.
19. هادي رضا الصفار: المحاسبة المالية، الطبعة 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
20. وليد ناجي الحيالي، البطمة محمد عثمان: التحليل المالي: الإطار النظري وتطبيقاته العلمية، ط1، عمان، الأردن، 1996.
21. محمد مطر: التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، 2000.
22. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور:التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر عمان، 2000.

23. محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي :المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2003.
24. محمد بوتين :المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005.
25. محمد الفيومي : أصول المراجعة،دار ايجيبت، مصر 2005.
26. توماس وليام و هنكي أمرسون: المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب :حجاج، احمد وسعيد كمال الدين، دار المريخ، السعودية ،الطبعة الأولى1989 .
27. حازم هاشم الآلوسي: الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، الجامعة المفتوحة، طرابلس ، ليبيا، الجزء 01، 2003،
28. محمد عبد الفتاح الياغي: الرقابة في الإدارة العامة: (ط2) مركز احمد يسين الفني، عمان – الأردن ، 1994،
29. محمد عبد الفتاح ياغي: مبادئ الإدارة العامة: مطبعة الفرزدق، الرياض، 1994.
30. مهدي حسن زويلف: المفاهيم الإدارية الحديثة، الطبعة الثانية، المطابع المركزية، عمان، 1993.
31. خالد أمين، عبد الله و آخرون: أصول المحاسبة، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1990.
32. محمد بوتين: المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
33. خيرت ضيف: في أصول المحاسبة، دار النهضة العربية، بيروت 1981 .
34. ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير :محاسبة تحليلية، دار المحمدية العامة، 2000.
35. محمد سامي راضي آخرون: المدخل الحديث في استخدام الموازنات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
36. فؤاد الشيخ سالم: المفاهيم الإدارية الحديثة، مركز الكتب الأردني، الطبعة الخامسة، 1995.
37. هادي التميمي : مدخل إلى التدقيق، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية، عمان الأردن2004.
38. خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان،1998 .
39. عبد الفتاح الصحن: الرقابة و المراجعة: على المستوى الكلي و الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
40. علاوي لخضر: معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، دروس وتطبيقات محلولة، الأوراق الزرقاء، البويرة، الجزائر، 2012.
41. عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون: أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
42. توفيق جميل أحمد: إدارة أعمال مدخل وظيفي: دار الجامعة الإسكندرية، 1999.
43. عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الإسكندرية، 1997.
44. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: تنظيم و إدارة الأعمال: الدار الجامعية، بيروت، 1992.
45. محمد عادل الهاشمي: أساليب المحاسبة الإدارية والموازنات التقديرية: مكتبة عين شمس، مصر، 1980.
46. كمال الدين الدهراوي : تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2013.
47. عبد الحي مرعي: المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرار: دار الجامعات المصرية، مصر، 1998.
48. عطية محمد كامل: المعاني للمصطلحات في محاسبة التكاليف، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 1987.
49. خيرت ضيف: الموازنات التقديرية، دار النهضة العربة، بيروت،1975.
50. خالص صالح صافي: تقنيات التسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

51. صالح محمد الدويش، محمد عبد الله العوض: الخطط التسويقية: كيفية إعدادها وتطبيقها، معهد الإدارة العامة للبحوث، المملكة العربية السعودية، 1996.
52. خضير كاظم محمود: إدارة الجودة الشاملة، دار السير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
53. محمد سمير الصبان وآخرون: المراجعة بين النظري والتطبيق، الدار الجامعية بيروت، 1990.
54. فركوس محمد: الموازنات التقديرية، سلسلة المعارف، الجزائر.
55. محمد الصبان، هلال عيد: الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر 1998.
56. رضوان حلوة وآخرون: أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 2004.
57. لونيسة محمد أمين: المحاسبة المالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
58. خلف عبد الله الوردات: التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، وفقا لمعايير التحقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
59. راتب محمد عبد ربه: المراجعة الداخلية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

LES OUVRAGE

1- Djelloul Saci: **Comptabilité de L'entreprise et Système économique**, L'expérience Algérienne, Alger 1991.

2- Pierre Vernimmen: **Finance d'entreprise**, 5ème édition, Dalloz, 2002.

3- Jossette Peyard: **Analyse Financière**, 8éme édition éd Vuibert Paris,1999 .

4- Pierre Vernimmen: **Finance d'entreprise** ,4éme Edition Dalloz, 2000.

5- Pierre Conso: **la Gestion Financière**, 5ème Edition Paris, Dunod, 1979.

6- Brown, R, Gene: **Changing Audit Objectives and Techniques.**

7- George R, Terry. Stephan Franclin: **Les Principes du Mangement**", éd Economica Paris

8- Lionel Collins, Gérard Vallin: **Audit et Contrôle Interne**.

9- Elie Cohen: **Dictionnaire de Gestion**, Alger, Casbah Edition, 1996.

10- Abdo Khemahem : **le Dynamique du Contrôle de Gestion** : Imprimerie Offset aubin, bordas paris, 2éme Edition, 1982.

11-Jean Meyer: **Le Contrôle de Gestion** : Presse Universitaire, France, 4éme Edition, 1980.

12- Massoud boualem Ta fini : **contrôle de Gestion dans une Entreprise Algérienne** , Office de la publication universitaire Alger, 2 éme édition, 1986.

13- Christian et Christian raulet: **Comptabilité Analytique et Contrôle de Gestion**, Tom 2, bordas, paris.1982.

14- Michel Leroy: **Le Tableau de Bord au Service de L'entreprise**, Edition D'organisation, 1998.

15- Franclin Kubler: **Le Control de Gestion pour les Performance de L'entreprise**, Edition D'organisation, 1999.

16- Jean Richard Sulzer: **Comment Construit Le Tableau de Bord**, Edition Dunod ,1975 .

17- Jean Rene, Edgheffer: **Précis de Gestion D'entreprise,** Edition Nathan, 1994.

18- Jean Gerbier: **Organisation et Fonctionnement de L'entreprise**, Corlet Imprimerie, France, 1993.

19- Pierre Lauzel et Robert Teller: **Contrôle de Gestion et Budgéts**, Imprimerie de Normandie roto, France, 8eme Edition, 1997

20- Jean Maric Gouge: **Traité de la Qualité**, Economica, France, 2000.

مداخلات المؤتمرات والملتقيات:

1- سعيدي يحيى، أوصيف لخضر: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح، مداخلة مقدمة لملتقى دولي حول نظام النظام المحاسبي في مواجهة المعايير الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13، 14 ديسمبر 2011.

2- بودلال علي وآخرون: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية(IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة، 2011.

3ا ساعد بوراوي: الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2010.

4 - عزوز علي، متناوي محمد: متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المالي المحاسبي،مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية،المركز الجامعي الوادي يومي 17،18 /2010/01.

5- لجنة (م. ص. ز. ع): النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، الجزائر، 2008.

6- حنيش وهيبة: أثر الانتقال لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب،البليدة،2011 .
7- محمد على يوسف أحمد: مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني: الخرطوم، السودان، 27-28 ابريل 2010.
8-عمورة جمال: الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، مطبوعة مقدمة للطلبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

9-عبد الرزاق يخلف: المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي: مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب . البليدة.

10- محمد بوتين، تقديم شعيب شنوف: حول المعايير المحاسبية الدولية.

11- هوام جمعة، مزياني نورالدين: تقييم فعالية وظيفة التدقيق في المؤسسات الإقتصادية العامة، دراسة ميدانية.

الرسائل والمذكرات:

1- بوخروف جليلة: دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.
2- حواس صلاح: التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره علي مهنة التدقيق؛ أطروحة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية؛ جامعة الجزائر، 2008.

3- سلامي منير: القوائم المالية المجمعة على ضوء المعايير الدولية IAS/IFRS، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
4- محمود شحروري: مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية.رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة آل البيت،الأردن ،1999.
5- جودي محمد رمزي: اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، رسالة دوكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر .
6- شناي عبد الكريم : اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
7-مداني بلغيث: أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.

8-عقون سعاد: نظام مراقبة التسيير، أدواته ومراحل إقامته بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002.
9-بو نقيب احمد: دور لوحة القيادة في زيادة مراقبة التسيير، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2006.

10- زين عبد المالك: القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، غير منشورة 2015.

11- خدومة الوردي: معايير المحاسبة الدولية، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، 2011/2010.

التقارير والمجلات:

1/- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية: الأساليب الحديثة للتحليل المالي،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2006.

2/- محمد أمين :الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات، مركز الخبرات الإدارة والمحاسبة، مارس2001 .

3/- لجنة المراجعة الداخلية للمملكة العربية السعودية: 2009/02/09 .

4/- المؤسسة العامة للتعليم الفني: مراجعه ومراقبة داخلية، السعودية 2006.

5/- تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال (مصادق من طرف محافظي الحسابات) 2010.

6/- تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال (مصادق من طرف محافظي الحسابات) 2011.

7/- تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال (مصادق من طرف محافظي الحسابات) 2012.

9/- تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال (مصادق من طرف محافظي الحسابات) 2013.

10/- فيصل الشواورة: فلسفة وديناميكية عمل التدقيق الداخلي.مجلة الأسمدة العربية عدد19، الأردن، 1998.

القوانين والمراسيم:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:العدد 71، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

2- نشرة يصدرها معهد الدراسات المصرفية – دولة الكويت – ابريل 2013- السلسلة الخامسة العدد 9.

3- المقرر 2008/07/26 المحدد لقواعد تقييم، محاسبة، محتوى، عرض القوائم المالية، وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات (جاءت في شكل فقرات).

المواقع الالكترونية:

1. https://www.facebook.com/accountant.2ordny/posts/1454426631442421#!/accountant.2or le (19/03/2016)
2. [http://www.Saidalgroup.dz] consulté le(2015/02/27)
3. http://www.cosob.org consulté le (02/05/2015)
4. https://docs.google.com/file/d/0B8lTLJi5y4TKbHJBSE1vYmpld1U/edit (2016/03/17)
5. https://www.facebook.com/alzamel.syria/posts/280309052047055 le (05/12/ 2016)
6. http://www.nifccanada.ca/normesinternationaledinformationfinanciere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/index.aspx le (05 /12/ 2016)
7. المدققين الداخليين الأمريكين https://ar.wikipedia.org/wiki/%D88A%D9%86 (2016/12/06)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور مراجعة القوائم المالية في تحسين مراقبة التسيير، خاصة في ظل أهمية القوائم المالية باعتبارها المنتج النهائي للنظام المحاسبي و الذي شهد إصلاحات تمخض عنها تبني نظام بديل تمثل في النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية ، التي تطمح إلى التوحيد المحاسبي وبدرجة اقل التوافق المحاسبي، بما ينعكس على خصائص البيانات المالية التي تعطينا بعد معالجتها معلومات نوعية، تعطي صورة وفية عن المؤسسة وتلبي احتياجات مستخدميها (الداخليين و الخارجيين) ولعل من أهم استخداماته تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ومراقبة التسيير فيها، تم إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجانب التطبيقي بدراسة حالة مجمع صيدال من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها باستخدام مؤشرات التوازنات المالية (FR – BFR – T) وفق احتياجات مراقبة التسيير.

خلصت الدراسة إلى أن للمراجعة دور بالغ الأهمية في بث الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية من أطراف داخلية وخارجية وذلك برفع وتحسين مستوى مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي، المراجعة، المعلومة، مراقبة التسيير

Summary:

The aim of this study is to highlight the role of auditing the financial statements in improving governance control, especially in light of the importance of the financial statements as the final product of the accounting system, which witnessed reforms resulting in the adoption of an alternative system represented in the accounting system that is inspired by international accounting standards, And to a lesser extent accounting compatibility, which is reflected in the characteristics of the financial data that give us after its processing the qualitative information expressing the true situation of the institution and meet the needs of its users (internal and external) and perhaps one of the most important uses of analysis of the financial status of the institution, from the theoretical study has been dropped on the practical side of a case study SAIDAL complex through the study of the financial statements and analysis using financial balances indicators (FR – BFR – T) according to the needs of the control of management.

The study concluded that the review plays a very important role in instilling confidence among the users of the financial statements from internal and external parties by raising and improving the level of control of management in the economic institution.

Keywords: International Accounting Standards, Financial Statements, Financial Accounting System, Auditing, Information, management Control